بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التنمية الصناعية في اليمن

إعـــداد

عبد الله محمد ناصر العاضي

بإشـــراف:

الدكتور وليد حميدات

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة اليرموك - قسم الاقتصاد

تموز- ١٩٩٨

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التنمية الصناعية في اليمن

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب:

عبد الله محمد العاضي
بكالوريوس اقتصاد - جامعة صنعاء - ١٩٩٠

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الاقتصاد من
جامعة اليرموك
اربد - الأردن

لجنة المناقشة

د. وليد حميدات	مشرفاً ورئيساً
أ.د. رياض المومني	عضواً
د. نزار الربيعي	عضواً

تموز ١٩٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

صدق الله العظيم

البقرة : الآية (٣٢)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهداء

إلى ...

من وهبني الحياة
والديَّ العزيزين

غايتي في الوجود
إخواني وأخواتي الأعزاء

من غرس في نفسي الأمل والطموح
عمي العزيز (الدكتور محمد)

من شاركتني مشقة العلم وعناء الحياة
أم غيداء

عبد الله

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كلمة شكر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي العربي الكريم.

يسعدني ويطيب لي وقد فرغت من إنجاز هذه الدراسة أن أوجه جزيل شكري وعظيم تقديري إلى أستاذي الفاضل الدكتور وليد حميدات، الذي كان لي الأخ الأكبر، والمعلم القدوة، الذي لم يبخل علي بالنصح والتوجيه والعطاء. وإنني إذ أقدر لأستاذي كل تلك الجهود فلا أنسى أن أسجل في هذه الصفحات اعترافا بجميل ما تعلمت من علمه الغزير، وما شملني به من صدر رحب، فأسأل الله العلي القدير أن يمنحه موفور الصحة والسعادة، وجزاه الله تعالى عني خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل شكري وعظيم تقديري إلى أساتذتي الأفاضل الأستاذ الدكتور رياض المومني، والدكتور نزار الربيعي، اللذين يعدان نموذجا في الأخلاق وغزارة العلم، على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة.

كما أوجه الشكر والعرفان إلى كل من مد يد العون وساهم بالجهد أو الفكر أو العمل في سبيل إخراج هذا الجهد إلى حيز الوجود، وأخص بالذكر الدكتور أحمد الأصبحي، والدكتور داوود المندعي، والأساتذة الأفاضل الأستاذ محمد السالمي والأستاذ محمد باشراحيل، والأستاذ عبد الجليل المروني، والأستاذ علي عبد الله صالح.

ولا يفوتني هنا أن أسجل شكري العميق إلى كل من قدم لي جهدا فكريا ممن لم أذكر. على ما بذلوه من جهد وعناء في سبيل إنجاز هذا العمل.

الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرست المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
الإهداء	د
كلمة الشكر	هـ
فهرست المحتويات	و
فهرست الجداول	ي
فهرست الملاحق	م
الملخص باللغة العربية	ح
المقدمـــة:	
مشكلة الدراسة	١
أهمية الدراسة	١
هدف الدراسة	١
منهجية الدراسة	٢
إطار الدراســة	٢
مصادر المعلومات	٢
محددات الدراسة	٣
الدراسات السابقة	٣
الفصل الأول: التنمية وسياسات التصنيع	
١-١ مفهوم التنمية الاقتصادية	٦
١-٢ ماهية التنمية الصناعية	٦
١-٣ دور التصنيع في التنمية الاقتصادية	٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١-٤ سياسات التصنيع ١٢

الفصل الثاني: ملامح عن الاقتصاد في اليمن

٢-١ الملامح الاقتصادية ١٦
٢-١-١ *السكان* ١٦
٢-١-٢ *الموارد* ١٨
٢-١-٣ *الناتج المحلي الإجمالي* ٢٠
٢-١-٤ *سوق العمل* ٢٥
٢-١-٥ *التجارة الخارجية* ٢٧
٢-١-٦ *الاستهلاك والادخار* ٣٠
٢-٢ الملامح الصناعية ٣٢
٢-٢-١ *المنشآت الصناعية* ٣٢
٢-٢-٢ *العمال الصناعيين* ٣٥
٢-٢-٣ *الاستثمارات الصناعية* ٣٨
٢-٢-٤ *الإنتاج الصناعي* ٤٠

الفصل الثالث: معوقات تطوير القطاع الصناعي في اليمن

٣-١ المعوقات البشرية ٤٦
٣-٢ المعوقات التقنية ٥٢
٣-٣ المعوقات الاقتصادية ٥٥
٣-٤ المعوقات المالية ٥٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع: قياس دوال الإنتاج الصناعي والتغـيرات الهيكلية والترابط الاقتصادي

٤-١ قياس دالة الإنتاج الصناعي ٦٣

٤-١-١ الأسس النظرية للنموذج القياسي ٦٣

٤-١-٢ الدراسات التطبيقية السابقة ٦٥

٤-١-٣ قياس العوامل المؤثرة في الإنتاج الصناعي في اليمن ٦٥

٤-١-٤ تحليل نتائج قياس النموذج ٦٦

٤-٢ التغيرات الهيكلية للقطاع الصناعي ٦٨

٤-٢-١ الأسس النظرية للنموذج القياسي ٦٨

٤-٢-٢ الدراسات التطبيقية السابقة ٧٠

٤-٢-٣ قياس التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي في اليمن ٧١

٤-٢-٤ تحليل نتائج قياس النموذج ٧٢

٤-٣ علاقة القطاع الصناعي بالقطاعات الأخرى ٧٣

٤-٣-١ الأسس النظرية للنموذج القياسي ٧٣

٤-٣-٢ الدراسات التطبيقية السابقة ٧٤

٤-٣-٣ قياس علاقة الترابط بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخـرى في اليمن ٧٤

٤-٣-٤ تحليل نتائج قياس النموذج ٧٥

الفصل الخامس: عوامل التغلب على معوقات القطـــاع الصناعي في اليمن

٥-١ اعتماد التخطيط الشامل ٧٨

٥-٢ الأخذ بعوامل التطوير الصناعي ٨٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥-٣ الاستفادة من تجربة اليابان في الجانب الصناعي ٨١

الخاتمة:

أولا: النتائج ٨٨

ثانيا: التوصيات ٩٠

الملاحق الإحصائية ٩١

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر والمراجع باللغة العربية ٩٤

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية ٩٩

الملخص باللغة الإنجليزية ١٠٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرست الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١-١	تطور الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول النامية الصناعية الحديثة	٨
١-٢	الأهمية النسبية للقوى العاملة في القطاعات الاقتصادية لمجموعة من البلدان النامية والمتقدمة	٩
١-٣	الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول النامية والمتقدمة لعام ١٩٩٣	١١
٢-١	تطور عدد السكان خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)	١٧
٢-٢	التوزيع النسبي للمستوى التعليمي للسكان (١٠سنوات فأكثر) لعام ١٩٩٤ (نسبة مئوية)	١٨
٢-٣	تطور الإنتاج السنوي من النفط الخام خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)	١٩
٢-٤	تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو ومتوسط نصيب الفرد (بالأسعار الجارية و الثابتة لعام١٩٨٢) خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)	٢١
٢-٥	الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢) خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)	٢٣
٢-٦	توزيع القوى العاملة للقطاعات الاقتصادية حسب النشاط الاقتصادي في عام ١٩٩١	٢٦
٢-٧	تطور قطاعي الصادرات والمستوردات (مليون ريال بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢) خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)	٢٨
٢-٨	تطور إجمالي الناتج المحلي والاستهلاك والادخار (مليون ريال بالأسعار الثابتة لعام١٩٨٢) خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)	٣٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
٢-٩	تطور عدد المنشات الصناعية وتوزيعها النسبي ومعدل النمو السنوي حسب نوع النشاط الصناعي (الصناعة التحويلية) خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)	٣٣
٢-٩	تطور عدد المنشآت الصناعية وتوزيعها النسبي ومعدل النمو السنوي حسب نوع النشاط الصناعي (الصناعة الاستخراجية) خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)	٣٤
٢-١٠	تطور عدد العمال الصناعيين وتوزيعهم النسبي ومعدل النمو السنوي حسب النشاط الصناعي (الصناعة التحويلية) خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)	٣٦
٢-١٠	تطور عدد العمال الصناعيين وتوزيعهم النسبي ومعدل النمو السنوي حسب النشاط الصناعي (الصناعة الإستخراجية) خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)	٣٧
٢-١١	تطور إجمالي المخصصات الاستثمارية في القطاع الصناعي (مليون ريال بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢) خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)	٣٩
٢-١٢	تطور قيمة الإنتاج الصناعي وتوزيعه النسبي ومعدل النمو السنوي حسب النشاط الصناعي (الصناعة التحويلية) (مليون ريال بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢) خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)	٤١
٢-١٢	تطور قيمة الإنتاج الصناعي وتوزيعه النسبي ومعدل النمو السنوي حسب النشاط الصناعي (الصناعة الاستخراجية) خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)	٤٢
٣-١	مقارنة نسبة الأمية بين الكبار في اليمن ببعض الدول النامية عام ١٩٩٢	٤٧
٣-٢	مقارنة الإنتاجية الصناعية للعامل اليمني ببعض الدول النامية والمتقدمة عام ١٩٩٣	٤٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
٣-٣	مقارنة نسبة عدد الطلاب المسجلين في مرحلة التعليم الثانوي الفني إلى إجمالي عدد المسجلون في مرحلة التعليم الثانوي في اليمن ببعض الدول النامية والمتقدمة خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٢)	٤٩
٣-٤	مقارنة رأس المال البشري والمادي في اليمن ببعض الدول النامية والمتقدمة خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٥)	٥٤
٣-٥	مقارنة ترابط القطاع الصناعي التحويلي بالمستلزمات الإنتاجية المحلية في اليمن ببعض الدول النامية	٥٦
٣-٦	مقارنة البنية التحتية في اليمن ببعض الدول النامية والمتقدمة عام ١٩٩٢	٥٨
٣-٧	مقارنة نسبة الادخار المحلي الإجمالي والاستثمار إلى الناتج المحلي في اليمن ببعض الدول النامية والمتقدمة عام ١٩٩٣	٦٠
٤-١	نتائج تقدير دالة الإنتاج الصناعي	٦٦
٤-٢	نتائج تقدير علاقة القطاع الصناعي بالقطاعات الأخرى	٧٦
٥-١	متوسط معدل النمو السنوي في إجمالي الناتج القومي خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٣) لبعض الدول الصناعية	٨٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرست الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
١	البيانات اللازمة لتقدير الإنتاج الصناعي والتغيرات الهيكلية (بالأسعار الجارية)	٩١
٢	البيانات اللازمة لتقدير الترابط الاقتصادي بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى (بالأسعار الجارية)	٩٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخـــص

التنمية الصناعية في اليمن

إعـــداد

عبد الله محمد ناصر العاضي

بإشـــراف:

الدكتور وليد حميدات

تهدف الدراسة إلى إبراز موقع القطاع الصناعي في الاقتصاد اليمنـــي مـــن خـــلال تحليـــل الجوانب التالية:

أ. مقومات القطاع الصناعي.

ب. معوقات القطاع الصناعي.

ج. قياس دالة الإنتاج والتغيرات الهيكلية.

د. قياس الترابط بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى.

وقد تبين من نتائج التحليل أنه على الرغم من وجود مقومات جيدة للقطاع الصنـــاعي إلا أن هناك كثيرا من المعوقات الإدارية، والتقنية والاقتصادية والمالية التي تعيق عملية التنمية الصناعيـــة في اليمن. أما النماذج القياسية فقد أعطت اختباراتها دلالات هامة خاصة فـــي الإنتـــاج الصنـــاعي تمثل فيما يلي:

١-التأثير الإيجابي لعنصر رأس المال على الإنتاج الصناعي في اليمـــن إذ بلغـــت مســـاهمته (١,٠٢%)، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة رأس المال بمقدار (١%) سيؤدي إلـــى زيـــادة الإنتاج الصناعي بمقدار (١,٠٢%)، بافتراض ثبات الكمية المستخدمة من عناصر الإنتـــاج

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأخرى، في حين تبين التأثير السلبي لعنصر العمل إذ بلغ (-٠,٣٣) وافتقاره إلى الدلالة الإحصائية مما يعني أن الإنتاج الصناعي لا يعتمد بشكل رئيس على عنصر العمل.

٢-وجود تغيرات هيكلية في القطاع الصناعي تمثلت في زيادة الإنتاج من النفط الخام وزيادة حجم القوى العاملة، إضافة إلى ظهور علاقة سالبة بين معاملات القطاع الزراعي والقطاع الصناعي بلغت (-١,٥٥)، إذ تشير هذه القيمة إلى أن ارتفاع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي بمقدار (١%) سيؤدي إلى انخفاض مساهمة القطاع الصناعي بمقدار (١,٥٥%) مما يعني أن التنمية الاقتصادية المتبعة تركز على القطاع الصناعي، إضافة إلى أن الانخفاض في مساهمة القطاع الزراعي كان لصالح القطاع الصناعي، وجاءت علاقة قطاع الخدمات بالقطاع الصناعي إيجابية (٦,٥٧)، وتشير هذه القيمة إلى أن زيادة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي بمقدار (١%) يؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعي بنسبة (٦,٥٧%).

وأخيرا خلصت الدراسة إلى أن القطاع الصناعي يحتاج إلى الدعم الجاد من جانب الحكومة والمجتمع، من أجل توفير مناخ أفضل له، مما استلزم الإشارة إلى مجموعة من التوصيات، من أهمها ضرورة الاهتمام بتدريب العاملين في الجانب الإداري والتقني، وإيجاد خطة شاملة في المستقبل طويلة الأجل ترتكز على العوامل الرئيسة للتطوير الصناعي والاستفادة من تجربة اليابان في الجانب الصناعي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المقـــدمـــة

تمكنت العديد من الدول المتقدمة والنامية من تحقيق التنمية الاقتصادية، نتيجة الاهتمـام الواسـع بالقطاع الصناعي، وشهدت السنوات الأخيرة تزايد الإدراك في كثير من الدول النامية بأهميـة الـدور الذي يلعبه القطاع الصناعي في عملية التنمية، وعلى وجه الخصوص النمو السريع للنـاتج القومـي، وخلق فرص عمل جديدة وتلبية احتياجات المجتمع الأساسية.

وأدركت اليمن أهمية القطاع الصناعي، وما يلعبه من دورٍ بالغ في اقتصاديات الدول، لذلك أولتـه اهتماماً منذ منتصف عقد السبعينات، إلاّ أن مستوى أداءه لا زال متدني رغم كل التطورات التي طرأت عليه، وهنا تبرز مشكلة الدراسة وتنحصر في إطار أن القطاع الصناعي يعاني العديد من المعوقات.

أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة أهميتها من أنها تتناول أحد الموضوعات الهامة الخاصة باليمن في الوقت الراهن والتي تسعى جاهدة إلى تحقيق التطور في العديد من جوانب الحياة، إضافة إلى أنها تعد بين قلـة مـن الدراسات الشمولية في الجانب الصناعي وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لتناولها مسألة قياس الإنتاج الصناعي والتغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي، إضافة إلى قياس ترابط القطاع الصناعي بالقطاعات الأخرى.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

١-تحليل مكانة القطاع الصناعي.

٢-الكشف عن أهم المعوقات في القطاع الصناعي.

٣-دراسة أهم محددات الإنتاج الصناعي والتغيرات الهيكلية.

٤-التعرف على مدى ارتباط القطاع الصناعي بالقطاعات الأخرى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على أسلوبين من البحث العلمي تمثل الأسلوب الأول في جانب التحليل الإحصائي، بينما تمثل الثاني في جانب التحليل الكمي الذي يستند إلى البيانات الإحصائية الخاصة بأداء القطاع الصناعي في اليمن بالاعتماد على سلسلة زمنية تمتد للفترة من (١٩٨٠-١٩٩٦).

إطار الدارسة:

تحتوي هذه الدراسة على مقدمة وخمسة فصول، حيث تُبرز المقدمة مشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، ومنهجيتها، ويتناول الفصل الأول خلفية نظرية عن أهمية التصنيع ودور سياسات التصنيع في التنمية الصناعية.

ويبحث الفصل الثاني عن مقومات التصنيع في اليمن بجانبيها الاقتصادية والصناعية. ويتناول الفصل الثالث معوقات القطاع الصناعي البشرية والتقنية والاقتصادية والمالية. أما الفصل الرابع فهو يتعلق ببناء نماذج قياسية خاصة بدراسة مدى تأثير عوامل الإنتاج الصناعي والتغيرات الهيكلية، إضافة إلى الترابط بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى، ويتناول الفصل الأخير عوامل التغلب على معوقات القطاع الصناعي، فعرض لاعتماد التخطيط الشامل، ثم تحدث عن ضرورة الأخذ بعوامل التطوير الصناعي، وأخيراً يتناول الاستفادة من تجربة اليابان في الجانب الصناعي.

مصادر المعلومات

تعتمد هذه الدراسة على الأدبيات العلمية ذات الصلة بالموضوع، والمتمثلة في العديد من الكتب، والدراسات، والأبحاث.

كما اعتمدت الدراسة على النشرات الإحصائية الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية، إضافة إلى بعض المصادر الدولية مثل النشرات الصادرة عن الأمم المتحدة والبنك الدولي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

محددات الدراسة:

لم تخلُ هذه الدراسة من الصعوبات والمشكلات المتعلقة بالبيانات، وخاصة فيما يتعلق ببيانات رأس المال، وقد تم التغلب على هذه المشكلة من خلال تقدير هذه البيانات وذلك بالاعتماد على معادلات تم الحصول عليها من دراسة سابقة، كما ظهرت مشكلة عدم الانسجام في بيانات وزارة التخطيط، وقد تم التغلب على هذه المشكلة من خلال اعتماد أحدث البيانات المنشورة.

الدراسات السابقة:

تعد الدراسات التي تناولت القطاع الصناعي في اليمن قليلة مقارنة بتلك الدراسات التي تمت حول القضايا الاقتصادية الأخرى. ومن أهم الدراسات التي تناولت القطاع الصناعي هي:-

١- دراسة (قائد / ١٩٩١)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل معوقات تنمية الصناعات الصغيرة في البلدان النامية ومنها اليمن، وتم فيها تناول العديد من المعوقات التي تؤثر على القطاع الصناعي، وأظهرت نتائج التحليل أن أهم المعوقات هي، عدم وجود تشريعات وقوانين وعدم توفر التمويل الكافي ومشكلة التنظيم والإدارة، مشكلة النقص في مستوى المهارات الفنية، وقد تناول الباحث في دراسته أيضاً وسائل تنمية الصناعات الصغيرة في البلدان النامية.

٢- دراسة (وزارة الصناعة / ١٩٩٤)

أجريت هذه الدراسة في إطار مجموعة من الدراسات الجزئية التي تناولت القطاع الصناعي في اليمن، وتعد مجمل هذه الدراسات من الدراسات الأولى التي تناولت القطاع الصناعي بشكل واسع. وقد تناولت هذه الدراسة الوضع الراهن في القطاع الصناعي، وركزت على الصعوبات والمعوقات التي تعرضت لها التنمية الصناعية في اليمن، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن العوامل الرئيسة التي تعرقل النشاط الصناعي تتمثل في:

أ. ضعف قاعدة البيانات والمعلومات عن الاقتصاد الصناعي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب. نقص مستوى المهارات الفنية، وضعف مساهمة مراكز التدريب.

ج. تدني مستوى الأداء في الجانب الإداري، إضافة إلى ضعف الترابط بين قطاعي الزراعة والصناعة. كما تناولت الدراسة سبل ووسائل تطوير القطاع الصناعي.

٣- دراسة (الأثوري / ١٩٩٦)

في محاولة لدراسة القطاع الصناعي التحويلي في الجمهورية اليمنية، أشار الأثوري إلى أن أهم مشاكل ومعوقات القطاع الصناعي هي:

أ. نقص عرض النقد الأجنبي، ضعف المنافسة،

ب. نقص القدرات التقنية.

ج. إهمال خصائص الموقع الجغرافي.

د. عدم وجود استراتيجية متكاملة وواضحة المعالم.

ه. ضعف أجهزة التخطيط، وانعدام دراسة الجدوى الاقتصادية.

وقد خلصت الدراسة إلى وضع استراتيجية لتطوير القطاع الصناعي في اليمن أهم عناصرها؟ تعزيز سياسة إحلال المستوردات.

يتبين من خلال عرض الدراسات السابقة أنه لم يتم التطرق بعمق لمعوقات القطاع الصناعي بشقيه التحويلي والاستخراجي، خاصة فيما يرتبط بالمعوقات البشرية والتقنية، كما اتسمت الدراسات السابقة بدراسة المعوقات بصورة جزئية، ولم تحاول قياس المعوقات. لذلك تحاول هذه الدراسة بيان وتحليل المعوقات الرئيسة في القطاع الصناعي وقياسها وذلك لأهمية دور القطاع الصناعي في الاقتصاد اليمني، ومن أجل إلقاء المزيد من الضوء على عوامل التغلب لتلك المعوقات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

التنمية وسياسات التصنيع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

التنمية وسياسات التصنيع

يعزى اهتمام كثير من الباحثين والمهتمين بالتنمية الاقتصادية إلى المرحلة التي سادت الحرب العالمية الثانية، والتي شهدت تحرر كثير من البلدان التي كانت تحت وطأة الاستعمار لفترة طويلة من الزمن، إضافة إلى أن دراسة التنمية أمرٌ في غاية الأهمية ليس لأن البلدان النامية تتسم بالكثافة السكانية فحسب، بل لأنها تعاني من الزيادة المطردة في عدد السكان، مما ترتب على ذلك امتصاص العوائد الاقتصادية التي تمكنت تلك البلدان من تحقيقها، لذلك يعد مستوى المعيشة للفرد في الدول النامية متدنيا جدا إذ ما قورن بالدول المتقدمة (هاجن، ١٩٨٨: ٢٤-٢٥). من هنا أدركت العديد من الدول النامية حجم تلك الفجوة، فسارعت إلى البحث عن وسيلة للتخفيف من حدتها، فرأت أن العلاج الناجع يكمن في التنمية الاقتصادية الشاملة، لذلك اعتبرت التنمية في هذه البلدان قضية مصيرية، إضافة إلى كونها قضية اقتصادية في المقام الأول، وقد نجد ذلك من خلال اقتران فكرة التنمية بالاستقلال الاقتصادي والسياسي، ولعل من أبرز الظواهر ا لتي أدت إلى الاهتمام بالتنمية، تلك التطورات الصناعية التي حققتها دول أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية، بالرغم من أنها قد عانت وقتاً طويلاً من التخلف في هذا الجانب (محي الدين ، ١٩٨٢ : ١٩ -٢٠)، الأمر الذي جعل قضية التنمية في الوقت الراهن إحدى القضايا الرئيسة التي تستدعي اتخاذ الإجراءات والتدابير العاجلة، نظراً لأهميتها في تحديث البلدان اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، بل يمكن القول إن التنمية تمكن الدول من صنع القرار السياسي وتحديد مساره، بالإضافة إلى أن التنمية صارت في الوقت الراهن تأخذ اهتماماً بالغاً من قبل الدول المتقدمة، إذ أن النمو في الدول النامية ينعكس إيجاباً على تلك الدول المتقدمة، إذ أن المشاريع التنموية الأساسية تحتاج المزيد من الوسائل العلمية ذات التقنية الحديثة التي تمتلكها الدول المتقدمة صناعيا التي تسعى جاهدة إلى تحقيق المزيد من حصيلة الصادرات، وكسب مزايا اقتصادية أخرى (الدليمي، ١٩٩٠ :٧-٨).

لذلك بدأت بعض الدول النامية بالتنمية بعد أن حققت الاستقلال السياسي، إذ استخدمت أحدث أساليب التخطيط من أجل اللحاق بركب الدول المتقدمة، لذا لجأت هذه الدول إلى تسخير كل إمكاناتها المتاحة وكثفت الجهود البشرية من أجل تحقيق التقدم، وقد نجحت كل من كوريا وتايوان في تحقيق نجاح متميز في الجانب الصناعي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١-١ مفهوم التنمية الاقتصادية

تعد مفاهيم التنمية والنمو متداخلة فالأول يتعثر تعريفه وقياسه، في حين يعتبر الآخر مدلولاً حقيقياً لعملية التنمية (حميدات، ١٩٩٦: ١٦)، وقد تضمن الفكر الاقتصادي مفاهيم عدة للتنمية الاقتصادية، فقد عرفت بأنها تلك الإجراءات اللازمة لكسر الحلقة المفرغة التي تدور في فلكها الدول النامية (Malhotra; 1985:2).

وقد عرفت التنمية أيضاً بأنها تلك السلسلة من التدابير المتصلة والهادفة إلى تغيير البنية الاقتصادية في الدول النامية بغية الوصول إلى مستوى أعلى من الدخل ولمدة طويلة، إضافة إلى محاولة القضاء على الفقر والبطالة و توزيع الدخل بطريقة متكافئة (Todaro;1989: 86 - 88).

و تعرف التنمية أيضا بأنها الزيادة المستمرة في إنتاج السلع المادية للفرد من جراء الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة أو زيادة مستوى الإنتاج عن طريق تطوير الإجراءات الإدارية، مثل إطالة ساعات العمل أو إضافة وسائل إنتاجية حديثة (Malecki;1991:23)

بينما يرى البعض بأن التنمية هي تلك التغيرات الجوهرية في الهيكل الاقتصادي، التي يصاحبها زيادة متتالية في الدخل الحقيقي (Gillis,Perkins,Romer,Snodgrass,1992: 7 - 8).

في حين عرفت بأنها الإجراءات المتعددة التي بدورها تؤدي إلى زيادة الدخل الفردي الحقيقي خلال فترة طويلة من الزمن (Naqvi,1995:543).

بينما يشير النمو الاقتصادي (Economic Growth) إلى الزيادة في إنتاج السلع والخدمات الناجمة عن تطوير إحدى وسائل الإنتاج أو زيادة الموارد الإنتاجية (shapiro,1982:429).

١-٢ ماهية التنمية الصناعية

يرى البعض أن التنمية الصناعية هي التي تشمل بالإضافة إلى النمو الصناعي التغيرات الأساسية في مجمل البنية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يعد التغير النوعي في الإنتاج الصناعي ركيزة أساسية لتلك التغيرات (Charles,1958:1).

و يمكن القول إن التنمية الصناعية هي تلك الاستراتيجية التي ترتبط بالاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها عملية حيوية ومستمرة (العدل ، ١٩٨٧: ١٦٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبتعبير أكثر عمقا، تعد التنمية الاقتصادية هي مرادفة للتنمية الصناعية التي تعتبر الركيزة الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية، لذلك تعرف بأنها مجمل السياسات والخطط التي تهدف إلى بناء وتطوير الصناعة المحلية التي من خلالها يمكن إحداث تغيرات نوعية في البنية الاقتصادية (حميدات،١٩٩٦: ١٠).

وترتبط التنمية الصناعية بالنمو الصناعي (Industrial Growth) الذي يعرف بأنة تلك الزيادة في كمية الإنتاج الصناعي الناجمة عن كفاءة استخدام مدخلات الإنتاج (التميمي،١٩٨٥: ١٤).

لذلك برزت العلاقة الوثيقة بين الصناعة والتنمية الاقتصادية، إذ أن الصناعة في الوقت الراهن تمثل إحدى الركائز الرئيسة للاقتصاد بشكل عام. لذلك لابد من التمييز هنا بين الصناعة والتصنيع، إذ أن الصناعة تشمل مجمل المنشآت الصناعية والمعامل، بالإضافة إلى المناجم المختلفة ومحطة توليد الطاقة، ويتركز دور تلك المنشآت في عملية استخراج المواد الأولية، إضافة إلى القيام بعملية توليد الطاقة، بينما يعبر التصنيع عن عملية الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية بهدف تحديث البنية الاقتصادية. لذا يعد امتلاك الوسائل المتطورة واستخدامها في المجالات الإنتاجية المختلفة أحد الأهداف الأساسية للتصنيع التي من خلالها يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي التغلب على قضايا التخلف (Bryce , 1965:12-13)، (البابا ،١٩٨٣:٧٨).

١-٣ دور التصنيع في التنمية الاقتصادية

أدركت كثير من الدول النامية في الوقت الحاضر أهمية التصنيع الذي من خلاله يتحقق الاستقرار الاقتصادي ويتحقق قدر اكبر من الاكتفاء الذاتي، لذلك عمدت حكومات عديدة من هذه الدول إلى وضع سياسات حديثة في خططها التنموية، وقد حاز القطاع الصناعي على الحظ الأوفر من الاستثمارات المخططة. لذا يمكن عرض دور التصنيع بنوع من التفصيل على النحو التالي:-

١- يسهم التصنيع في تحقيق الأهداف الوطنية المرجوة، إذ يسود الاعتقاد لدى كثير من أفراد المجتمع بأن تحقيق الأمن والاستقلال الاقتصادي نابع مما ينتجه القطاع الصناعي خاصة السلع الأساسية (Johnson , 1965:170). إذ أن إنتاج السلع محليا يعزز الانتماء الوطني لدى الأفراد إضافة إلى تحقيق المكانة المرموقة بين الشعوب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- يعزز التصنيع الزيادة في نمو الناتج المحلي الذي من شأنه أن يؤدي إلـــى تحقيـــق التقـــدم الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع، جراء تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيـــادة الصـــادرات الصناعية.

وقد بين أحد الباحثين الاقتصاديين (Tyler) في دراسته التي شملت على (٥٥) دولـــة ناميـــة، أن معامل الارتباط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الناتج الصناعي التحويلـــي بلـــغ (٨٢%) (Tyler , 1981:121-125). بل إن التصنيع يعد الأمل الرئيس لمعظم الدول النامية خاصة تلـــك التـــي تعاني من الفقر والبؤس (Hollis , 1975:450).

وتشير بيانات الجدول رقم (١-١) إلى الزيادة المحققة في الناتج المحلي الإجمالي للـــدول التـــي انتهجت خيار التصنيع حديثا.

جدول رقم (١-١)

تطور الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول النامية الصناعية الحديثة

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي عام١٩٧٠ (ملايين الدولارات)	الصادرات من الآلات والمعدات عام١٩٧٠ %	الناتج المحلي الإجمالي عام١٩٩٣ (ملايين الدولارات)	الصادرات من الآلات والمعدات عام١٩٩٣ %
البرازيل	٣٥٥٥٠	٤	٤٤٤٢٠٥	٢١
المكسيك	٣٨٣١٨	١١	٣٤٣٤٧٢	٣١
جمهوريـــة كوريا	٩٠٢٥	٧	٣٣٠٨٣١	٤٣
هونغ كونغ	٣٤٦٣	١٢	٨٩٩٩٧	٢٦
سنغافورة	١٨٩٦	١١	٥٥١٥٣	٥٥

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥، ص٢١٩، ٢٤٣.

يتبين من الجدول السابق أن الدول الصناعية قد حققت تطوراً ملموساً في الناتج المحلي الإجمـــالي من خلال زيادة الصادرات الصناعية، فقد بلغ الناتج المحلي في البرازيل عام ١٩٩٣ أكثر من عشـــرة أضعاف الناتج عام ١٩٧٠، في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي في كوريا لنفس السنة اكثر من ثلاثيـــن ضعفا بالمقارنة بعام ١٩٧٠. إضافة إلى أن زيادة الصادرات الصناعية مـــن الآلات والمعـــدات فـــي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الدولتين قدرت عام١٩٩٣ بأكثر من خمسة أضعاف صادرات عام ١٩٧٠. وهذا من شـــأنه أن يؤكـــد الدور الذي يؤديه القطاع الصناعي في نمو الناتج المحلي.

٣- يؤدي التصنيع إلى المساهمة في حل مشكلة البطالة المختلفة التي تعاني منها البلدان الناميـة، خاصة تلك البلدان التي تتسم بارتفاع معدلات نمو السكان، لذا فإن التصنيـــع يعمـــل علـــى تحقيق التوازن في حجم العمالة في القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال مـــا يوفـــره القطاع الصناعي من فرص عمل جديدة ، الأمر الذي يترتب عليه سحب العمالة من القطـــاع ذي الإنتاجية المنخفضة إلى القطاع ذي الإنتاجية العالية (Staly , 1961:301) حيـــث تظـــهر بيانات الجدول رقم (١-٢) ارتفاع الأهمية النسبية للعمالة في القطاع الصناعي لبعض الدول النامية و الصناعية المتقدمة.

جدول رقم(١-٢)

الأهمية النسبية للقوى العاملة في القطاعات الاقتصادية لمجموعة من البلدان النامية والمتقدمة لعام١٩٩١

(%)

الدول النامية	الصناعة	الزراعة	الخدمات
اليمن	١١	٦٣	٢٦
الأردن	٢٦	١٠	٦٤
مصر	٢٢	٣٤	٤٤
الجزائر	١١	١٤	٧٥
ايران	٢٨	٢٥	٤٧
كوريا الجنوبية	٣٤	١٦	٥٠
الهند	١١	٦٢	٢٧
الدول المتقدمة			
ألمانيا	٣٠	٤	٦٦
النمسا	٣٥	٨	٥٧
المملكة المتحدة	٢٠	١	٧٨
اليابان	٣٤	٧	٥٩
فرنسا	٢٠	٧	٧٣

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير عن التنمية البشرية، ١٩٩٣، ص١٦٨ ، ١٦٩ ، ٢٠٠ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

يتبين من الجدول السابق أن الأهمية النسبية للعمالة الصناعية في الدول المتقدمة يفوق مثيلتها في الدول النامية، خاصة النمسا واليابان، في حين حققت كوريا الجنوبية نسبة عالية إذا ما قورنت بالدول المتقدمة. لذا يمكن القول إن التصنيع صار ضرورة حتمية لكثير من الدول النامية كون التصنيع يخلق فرص عمل جديدة.

٤- يساعد التصنيع في الحد من مشكلة تذبذب حصيلة الصادرات التي تعد إحدى سمات الدول النامية والناجمة عن اعتمادها على إنتاج مواد أولية رئيسة، واستيراد معظم الحاجات الأساسية من الدول الصناعية (Staly , 1961:301) ، (Ghatak , 1978:150).

٥- يمكن التصنيع الاقتصاد القومي من تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إذ يفوق ما يحققه القطاع الزراعي الذي يتسم الإنتاج فيه بالتقلبات تبعا للظروف الطبيعية (خلف، ١٩٨٦:١٩٧).

٦- يعد التصنيع واحدا من الوسائل الفعالة لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، التي تتم عن طريق الصادرات الصناعية، واتباع سياسة إحلال المستوردات وهما يؤديان بدورهما إلى توفير المزيد من النقد الأجنبي اللازم لتمويل استيراد السلع التي يتعثر إنتاجها داخليا بالإضافة إلى التقنية ذاتها (Maizels , 1971:58).

٧-يؤدي التصنيع إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحلية، حيث أن تصنيع المواد الخام محليا يخلق كمية مضافة كبرى تضاهي العائد الاقتصادي الناجم عن عملية التصدير بشكلها الأولي، إضافة إلى الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه هذه العملية في تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال قوى الدفع الأمامية (Forward Linkages) والخلفية (Backward Linkages) ، عن طريق استخدام القطاع الصناعي مدخلات إنتاجية يتم الحصول عليها من القطاعات الأخرى، الأمر الذي من شأنه أن يتم تفعيل وتحفيز تلك القطاعات، وكذلك من خلال ما يوفره القطاع الصناعي من مستلزمات إنتاجية للقطاعات الأخرى (عباس ، ١٩٨٨:٩)، لذلك يؤدي التصنيع دورا بارزا في تغيير البنية الاقتصادية، إذ أن توفير المواد الأولية من القطاع الزراعي للقطاع الصناعي من شأنه أن يؤدي إلى تطوير القطاع الزراعي ذاته ، لذا نرى الدول النامية قد بذلت جهودا كبيرة من أجل النهوض بالقطاع الصناعي وخاصة قطاع الصناعة التحويلية، وقد حققت معدلات عالية في نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يبين الجدول رقم (١-٣) الأهمية النسبية للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول النامية و المتقدمة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (١-٣)

الأهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

لبعض الدول النامية والمتقدمة لعام١٩٩٣

(%)

الدول النامية	الصناعة التحويلية	الزراعة	الخدمات
اليمن	١١	٢١	٥٥
الأردن	١٥	٨	٦٦
مصر	١٦	١٨	٦٠
الجزائر	١١	١٣	٤٣
إيران	١٤	٢٤	٤٧
كوريا الجنوبية	٢٩	٧	٥٠
الهند	١٧	٣١	٤١
الدول المتقدمة			
ألمانيا	٢٧	١	٦١
النمسا	٢٦	٢	٦٢
المملكة المتحدة	٢٥	٢	٦٥
اليابان	٢٤	٢	٥٧
فرنسا	٢٢	٣	١٩

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة، ١٩٩٥، ص٢١٨- ٢١٩ ، ٢٤٣ .

يظهر الجدول السابق أن الأهمية النسبية للناتج الصناعي في الدول المتقدمة تفوق كثيرا مثيلتها في الدول النامية عدا كوريا، إذ يتبين أن ألمانيا قد حققت أعلى مساهمة نسبية في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت حوالي (٢٧ %).

٨-يعد التصنيع من أكثر القطاعات الاقتصادية قدرة على استخدام احدث التقنيات العلمية لذلك يسهم بدور فعال في تطوير القدرات العلمية والتكنولوجية من خلال التدريب المستمر للكوادر المحلية الأمر الذي يساعد في تطوير المجالات العلمية والصناعية في المجتمع (الحديثي ، ١٩٨١:٤٣).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٩-يسهم التصنيع في تعزيز القدرة الدفاعية، وتبرز أهمية ذلك خاصة في ظروف الحرب والأزمات السياسية، إذ يصعب الاعتماد على اقتصاديات الدول الأخرى في توفير السلع الأساسية، كما أن الدول التي تمتلك بنية صناعية متطورة تستطيع التحول من اقتصاد السلم إلى اقتصاد الحرب، وذلك من خلال إسناد القوات العسكرية بالسلاح والعتاد والسلع الأساسية الأخرى في فترة وجيزة (النجار، ١٩٧٣:٤٤). وبناء على ما سبق، يمكن القول إن التصنيع يؤدي دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية كونه يعد الركيزة الرئيسة لزيادة معدلات الناتج القومي، وبالتالي زيادة معدلات نمو الدخل الفردي.

١-٤ سياسات التصنيع

يتضمن مفهوم السياسات العامة عملية تحديد الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية محددة (المنظمة العربية ، ١٩٨٢:١٥).

وتعرف السياسة الاقتصادية بأنها عملية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية بهدف تحقيق التنمية الشاملة (محي الدين ،١٩٧٥:٢٥٠)، (سليمان،١٩٧٣ : ٦٦).

في حين تعرف سياسة التصنيع بأنها الأسلوب الذي يجب اتخاذه حسب الحاجات الأساسية عبر فترة من الزمن لتحقيق الأهداف المتوخاة، ولقد تعددت سياسات التصنيع التي اتبعتها العديد من الدول النامية ومنها اليمن وذلك تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من مجتمع لآخر (السعيدي ، ١٩٩٠:٣٦).

وأما أهم سياسات التصنيع التي ظهرت في الفكر الاقتصادي العالمي المعاصر فهي :

أولا: سياسة إحلال المستوردات

تعني هذه السياسة أن يتم الإنتاج محليا لما كان يتم استيراده من الخارج بحيث يتناقص حجم المستوردات بشكل مطلق (Winston , 1967:107).

وتهدف هذه السياسة إلى تخفيض حجم المستوردات وتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال إقامة عدد من المشروعات الصناعية لإنتاج السلع الاستهلاكية من أجل إشباع حاجات السوق المحلي (حميد ، ١٩٧٩:٣٧٦)، وقد اتبعت هذه السياسة كثير من الدول النامية منها مصر والهند.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد لعبت هذه السياسة دوراً كبيراً في القطاع الصناعي وخاصة في الدول التي امتلكت مقـــدرات إنتاجية زراعية وصناعية استخراجية إلاّ أنه قد صاحبها العديد من المشاكل منها:

١- عدم قدرة السياسة المتبعة على إحداث تغييرات حقيقية في البنية الصناعية، فسعت إلى تحقيق التوسع الأفقي في الصناعات الاستهلاكية دون الاهتمام بالصناعات الإنتاجية.

٢- تفاقم العجز في الميزان التجاري نتيجة لزيادة المستوردات من السلع الوسيطة والرأســـمالية (المنظمة العربية ، ١٩٨٢:٤٥).

ظهر فيما سبق أن إتباع هذه السياسة ترتب عليه اختلال واضح في البنية الاقتصاديـــة، إذ وجـــد قطاع صناعي مستورد متطور، و آخر زراعي محلي متخلف، إضافة إلى الدور الذي ساهم في زيـــادة عجز ميزان المدفوعات مما أدى إلى تعميق التبعية وتكريس التخلف.

ثانياً: سياسة تشجيع الصادرات

ظهرت هذه السياسة كرد فعل لسياسة إحلال المستوردات التي أدت إلى اختناقات اقتصادية تمثلت في تزايد طلب الدول النامية ومنها اليمن على السلع الرأسمالية والوسيطة بالإضافة إلـــى تجـــاهل دور القطاع الزراعي، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاعتماد على الخارج وارتفاع المديونية الخارجية. لذلـــك أتت هذه السياسة من أجل التغلب على الصعوبات السابقة والتي يقصد بـــها زيـــادة الإنتـــاج المحلـــي لغـــرض التصدير.

وتهدف هذه السياسة إلى تنشيط حجم الصادرات الصناعية التي من شأنها زيادة النمو الاقتصـــادي (Maizels , 1971:17). وذلك عن طريق إقامة صناعات موجهة للتصدير والتي تتطلب مستوى عاليـــا من التطور التقني (شامية والروابده ، ١٩٨٩:٤٨). كما أن لهذه السياسة مميزات تمثلت فيما يلي :

١-تقسيم العمل وإرساء مبدأ التخصص الذي يؤدي إلى وفورات اقتصادية.

٢-تعزيـــز مـــيزان المدفوعـــات مـــن جـــراء زيـــادة حصـــة الصـــادرات الصناعيـــة (البستاني،١٩٧٩:١٧)، وقد لجأت كثير من الدول إلى اتباع هذه السياسة منها كوريا وتـــايوان وسنغافورة، وبالرغم من مميزات هذه السياسة إلا أنه قد واجهتها صعوبات عديدة أهمها :

© Arabic Digital Library Yarmouk University

أ-تعرُّض اقتصاديات الدول النامية لتقلبات اقتصادية، نظراً لاعتمادها على تصدير المواد الخام التي يتميز الطلب عليها بعدم الاستقرار.

ب -عدم قدرة الدول النامية على المنافسة الحقيقية في السوق العالمي (شامية والروابده ، ١٩٨٩:٤٨).

يتبين مما سبق أن اتباع السياستين السابقتين لم يصاحبهما تحولات نوعية في البنية الاقتصادية والاجتماعية، بل قد ساهمتا في تدهور معدلات التبادل التجاري الخارجي، حيث ازدادت الحاجة إلى العملات الأجنبية الناجمة عن الاختلال في ميزان المدفوعات وتفاقم المديونية الخارجية. لذلك تثير الدراسة التساؤل التالي:

لماذا فشلت السياستان السابقتان رغم أن الدول النامية ومنها اليمن قد بذلت جهودا حثيثة في هذا المضمار؟

تشكل السياسة التالية الإجابة عن التساؤل المطروح سابقاً لمحاولتها التغلب على معوقات السياستين السابقتين.

ثالثاً: سياسة الاعتماد على الذات

تبين أن السياستين السابقتين قد اعتمدتا خلال عقدي الستينات والسبعينات على مقومات صناعية خارجية، وبالتالي ارتبط التصنيع المحلي بنقل الصناعات والمهارات الأجنبية ورأس المال، مما أدى إلى عجز تلكما السياستين عن تحقيق التطور الصناعي، مما جعل الدول النامية ومنها اليمن ترزح تحت التبعية الاقتصادية للدول الصناعية. فجاءت سياسة الاعتماد على الذات بهدف الخروج من حلقة التبعية أو التخفيف من وطأتها.

وتعرف هذه السياسة بأنها تلك الإجراءات القائمة على الاستخدام الأمثل للموارد المحلية.

وتهدف هذه السياسة إلى:-

١- نقل وتطوير التقنية المتقدمة.

٢- تطوير الموارد البشرية علميا وتقنيا.

٣- توفير الاحتياجات الأساسية.

٤- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذلك من خلال بناء الصناعات الإنتاجية والوسيطة، بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية المعتمدة على الموارد البشرية والمادية المحلية (دويدار ، ١٩٧٨: ٤١٩-٤٢٩). إضافة إلى اعتمادها أساسا على النمو المتوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة (عبد الله ، ١٩٧٦:٢٣).

يبدو مما سبق أن سياستي إحلال المستوردات وتشجيع الصادرات اللتين اتبعتهما الدول النامية ومنها اليمن التي اتبعت السياسة الأولى[1]، قد لاقتا صعوبات بالغة في حين أن سياسة الاعتماد على الذات كفيلة بتحقيق التطوير الصناعي والاقتصادي، بل تعد من أنجح السياسات للتخلص من التبعية الاقتصادية للأسباب التالية:-

١- امتلاك التقنية وتطويرها من خلال إعداد الكوادر الفنية والعلمية المحلية أمرٌ غاية في الأهمية، لأن ذلك من شأنه تعزيز التطور والحد من التخلف.

٢- التصنيع القائم على الاعتماد الذاتي يمكن من تحقيق التوازن الفعلي للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

٣-ما يترتب على اتباع هذه السياسة من وجود قطاع صناعي فعال.

إن هذه السياسة تعد إحدى نظريات التنمية القابلة للتطبيق لكثير من الدول وفق الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة التي تهدف إلى تطبيقها، إلا أن اتباع هذه السياسة لا يقصد به عدم الاعتماد على الخارج بشكل مطلق ، خاصة في المراحل الأولى للتنمية، كما فعلت ذلك بعض الدول الصناعية المتقدمة مثل ألمانيا واليابان.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن القطاع الصناعي قد لعب دوراً هاماً في اقتصاديات العديد من الدول المتقدمة والنامية، لذلك تتناول الدراسة في الفصل التالي موقع القطاع الصناعي في الاقتصاد اليمني، وتحاول أيضاً عرض أهم التطورات فيه خلال عقدي الثمانينات والتسعينات.

---

(١) ــ لمزيد من الإطلاع انظر : ــ

١ ــ محمد السعيدي ، أفاق التنمية الصناعية في الجمهورية العربية اليمنية ، رسالة دكتوراه منشورة ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، مصر ،١٩٨٩ ، ص ١٧٣ - ١٨٨ .

٢ ــ يحي المتوكل ، السياسات الحمائيه و إحلال الواردات ، مجلة الثوابت ، العدد ٧ ، صنعاء ، ١٩٩٦ ، ص١٥٩ ــ ١٦٧.

٣ ــ جميل الاثوري ، القطاع الصناعي التحويلي في الجمهورية اليمنية ودوره في التنمية الصناعية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، بغداد ، العراق ، ١٩٩٦ ، ص ١٦٤ ــ ١٧٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني
ملامح عن الاقتصاد
في اليمن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

ملامح عن الاقتصاد في اليمن

يقتصر هذا الفصل على تناول الملامح الرئيسة للاقتصاد اليمني، ويعرض بعد ذلك تطورات القطاع الصناعي خلال عقدي الثمانينات والتسعينات للتعرف على موقعه في الاقتصاد اليمني.

٢-١ الملامح الاقتصادية

يتسم الاقتصاد اليمني بالعديد من السمات شأنه في ذلك شأن كثير من اقتصاديات الدول النامية[١]، لذا تبرز أهمية عرض أهم الملامح الاقتصادية ذات العلاقة بالقطاع الصناعي فيما يلي:

٢-١-١ السكان

يعد السكان أحد العوامل الرئيسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاديات الدول، وذلك ناجم عن تأثير السكان المزدوج لعملية التنمية، إذ إنهم يمثلون مصدراً بارزاً لقوة العمل الماهرة والمدربة، فضلا عن كونه القادر على اكتساب المهارات التقنية الحديثة وتطويعها بما يتلاءم والوضع الاقتصادي السائد في هذا البلد أو ذاك، وبالتالي يمكن تحقيق إسهامات فاعلة في رفع مستوى الإنتاجية ودفع عملية التنمية نحو الأفضل، في حين يشكل هؤلاء السكان من جانب آخر ضغطاً على الموارد الاقتصادية المتاحة (العباسي، ١٩٩٦:٣)، واليمن لا تختلف كثيراً عن سائر الدول النامية من حيث ازدياد معدل النمو السكاني، وتفشي مستوى الأمية، إذ يبين الجدول رقم (٢-١) تطور حجم السكان خلال الفترة (١٩٨٧- ١٩٩٤)[٢]، بالإضافة إلى إيضاح التوزيع النسبي للمستوى التعليمي لعام ١٩٩٤ والذي يبينه الجدول رقم (٢-٢).

---

(١) تؤكد الكثير من الدراسات الاقتصادية أن هناك تشابه كبير في هيكل الاقتصاد بين شطري اليمن سابقاً، برغم من التباين السياسي بين النظامين . ومن هذه الدراسات دراسة (المتوكل، ١٩٩٦ :١٥٩-١٦١).

(٢) تم اختيار هذه الفترة كمؤشر لعقدي الثمانينات والتسعينات لهذا الجزء من الدراسة، عدا الحالات التي تنعدم فيها توفر البيانات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٢-١)

تطور عدد السكان

(مليون نسمه)

البند / السنوات	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	متوسط معدل النمو
عدد السكان	١١,٤	١١,٨	١٢,٣	١٢,٨	١٣,٣	١٣,٨	١٤,٣	١٤,٩	-
معدل النمو[١] %	٠,٠	٣,٥	٤,٢	٤,١	٣,٩	٣,٨	٣,٦	٤,٢	٣,٤

المصدر : الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، للأعوام ١٩٩٠، ١٩٩٦، ص٣، ص٣٨٧ على التوالي.

يتبين من الجدول (٢-١) أن هناك زيادة مطردة في عدد السكان، بلغ معدل النمو في المتوسط (٣,٤%)، ويعد هذا المعدل مرتفعا مقارنة بالعديد من دول العالم[٢]. ويعزى ذلك إلى:

١- شيوع ظاهرة الزواج المبكر.

٢-ارتفاع معدل المواليد، إذ بلغ معدل المواليد (٥٢,٦) في الألف .

٣-انخفاض معدل الوفيات إلى حوالي (٢١,٥) في الألف (العباسي،١٩٩٦:٣)، ويبدو أن ذلك مؤشر إلى ارتفاع فئة السكان العمرية التي هي دون سن العمل، الأمر الذي يترتب عليه زيادة متتالية في حجم الطلب الاستهلاكي، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الاستهلاكي.

---

[١] تم احتساب معدل النمو السنوي كما يلي :

$$[(y/y_{t-1})-1]x100$$

[٢] – بلغ متوسط معدل النمو السكاني في مصر (٢,٠%) خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، وفي اليابان (٠,٣%) خلال الفترة نفسها.

– أنظر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٧، ص٢٣٨-٢٣٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٢-٢)

التوزيع النسبي للمستوى التعليمي للسكان (١٠سنوات فاكثر) لعام ١٩٩٤

(نسبة مئوية)

أمي	يقرأ ويكتب	تعليم أساسي	إعدادي	دبلوم قبل الثانوية	تعليم ثانوي	دبلوم بعد الثانوية	جامعي فأعلى	غير مبين
٥٥,٩٨	٢٦,٧٥	٦,٣٣	٤,٦٨	٠,٤٩	٣,١٥	٠,٣٥	١,٠٦	١,٢١

المصدر : الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٦، ص٤٧.

يوضح الجدول (٢-٢) بروز ظاهرة الأمية المرتفعة، إذ بلغت أعلى نسبة في المستوى التعليمي بنحو (٥٥,٩٨%)، وتقدر نسبة القادرين على القراءة والكتابة بـ (٢٦,٧٥%)، أما نسبة الحاصلين على تأهيل التعليم الأساسي لم تتجاوز (٦,٣٣%)، وتنخفض النسبة إلى (٤,٦٨%) للحاصلين على التعليم الإعدادي، ويأتي التعليم الثانوي في المرتبة الرابعة من إجمالي نسبة التعليم إذ بلغت (٣,١٥%)، ثم تأتي في المرحلة التالية نسبة الحاصلين على التعليم الجامعي بنحو (١,٠٦%)، ويأتي في المراحل الدنيا دبلوم قبل الثانوية ودبلوم بعد الثانوية بنسبة (٠,٤٩%)، و(٠,٣٥%) على التوالي. وبناء على ذلك تعد عملية التعليم والتدريب في المجتمع اليمني تحديا حقيقيا لعملية التنمية، وخاصة التنمية الصناعية في غضون العقود القليلة القادمة.

٢-١-٢ الموارد

تعد الموارد الطبيعية والمصادر المائية متوفرة نسبيا إذا ما قورنت بحجم المساحة التي تقدر بحوالي (٥٥٥) ألف كم٢[١]. وتتميز اليمن بامتلاك شريط ساحلي واسع يزيد عن (٢٠٠٠) كم (وزارة التخطيط، ١٩٩٦: ٣-٥). وتقدر كمية الأمطار السنوية بحوالي (٢٠٠-٣٠٠) مليون م٣، ويقدر مخزون المياه الجوفية بـ (٩٣١٧٠) مليون م٣ (وزارة التخطيط، ١٩٩٧:١٢١). وتقدر نسبة الأراضي الزراعية المعتمدة على مياه الأمطار بـ (٨٠%) (الحجري، ١٩٩٦:١٧٦)، وتمتلك اليمن العديد من الموارد الطبيعية الهامة، ويمثل النفط أبرز تلك الموارد، ويبين الجدول رقم (٢-٣) التطور السنوي لإنتاج النفط الخام[٢].

---

[١] دون أن تتضمن هذه المساحة منطقة الربع الخالي.

[٢] ظهر إنتاج النفط في اليمن مع بداية النصف الثاني لعقد الثمانينات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٢-٣)

تطور الإنتاج السنوي من النفط الخام

السنة	الإنتاج السنوي "مليون برميل"	معدل النمو %
١٩٨٧	...	...
١٩٨٨	٥٨,٣	...
١٩٨٩	٦٥,٠	١١,٥
١٩٩٠	٦٦,٤	٢.٢
١٩٩١	٧٢,١	٨,٩
١٩٩٢	٦٤,٤	١٠,٧-
١٩٩٣	٧٣,٧	١٤,٤
١٩٩٤	١٢٣,١	٦٧,٠
متوسط معدل النمو السنوي		١٣,٣

المصدر: - الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام ١٩٨٩، ١٩٩٢، ١٩٩٦، ص٨١، ص٦٩، ص٨٠ على التوالي.

- تم احتساب معدل النمو من قبل الباحث.

يتضح من الجدول السابق تذبذب معدلات النمو في الإنتاج النفطي، فقد بلغ في عام ١٩٨٩ نحو (١١,٥ %)، بينما انخفض في السنوات التالية كثيراً، إذ لم يتجاوز هذا المعدل في عام ١٩٩٠ (٢,٢%) وبلغ في عام ١٩٩١ (٨,٩%) بينما حقق معدل نمو سالب في عام ١٩٩٢ بلغ (١٠,٧%)، ثم ارتفع في ١٩٩٣ إلى (١٤,٤%)، واستمر في الارتفاع، إذ بلغ في عام ١٩٩٤ حوالي (٦٧,٠%). ويبدوا رجوع ذلك التذبذب إلى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي الناجم عن حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠[1]، بالإضافة إلى الحرب الأهلية التي اندلعت في اليمن عام ١٩٩٤.

[1] ترتب على اثر حرب الخليج الثانية عودة حوالي (٣٧١) ألف عامل من دول الخليج العربي بناءاً على البيانات الرسمية الصادرة من : وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩١، ص٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما حجم الاحتياطي من النفط الخام فيقدر بحوالي ٢ إلى ٢,٥ مليار برميل (العباسي،١٩٩٦:ص١٠).

و أظهرت الاستكشافات الحديثة بروز العديد من الموارد الطبيعية، لعل من أهمها :-

١- الغاز الطبيعي باحتياطي قدره (١٠) ترليون قدم مكعب.

٢- الذهب باحتياطي قدره (١٣٦) ألف طن.

٣- الجرانيت الذي يقدر الاحتياطي منه بحوالي (٣٤٥) مليون م٣ (وزارة التخطيط، ١٩٩٧: ٥٧-٦٣)، إضافة إلى موارد الزراعة والثروة السمكية التي تتسم بدور بارز في سد الفجوة الغذائية للمجتمع اليمني، وتقدر المساحة الصالحة للزراعة بنسبة (٦,٥%) من إجمالي مساحة اليمن، وتمثل الثروة السمكية أحد الموارد الداعمة للاقتصاد، إذ أن هناك مناطق غنية بالأسماك تتميز بالقيمة التجارية والغذائية العالمية، ويقدر حجم الإنتاج السنوي منها ما بين ٢٥٠ إلى ٤٥٠ ألف طن (العباسي ، ١٩٩٦: ٨). إلا أن مستوى الاستغلال لهذا الموارد مازال متدنيا كثيرا[1]، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل منها:-

١-انعدام السياسات الاقتصادية الفاعلة .

٢-ضعف الجانب الإداري للمؤسسة الإشرافية.

٣-ندرة استخدام الوسائل التقنية الحديثة.

٤-غياب السياسة التسويقية الملائمة.

٢-١-٣ الناتج المحلي الإجمالي

تكتسب أهمية دراسة الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه مكانة متميزة في الدراسات الاقتصادية الحديثة كونه يمثل أبرز المؤشرات للتنمية الاقتصادية، كما أن معدلات نموه تعتبر مؤشرا رئيسا لصانعي السياسات الاقتصادية، لذا يمكن عرض تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤) من خلال الجدول رقم (٢-٤).

---

[1] - إذ تعتبر اليمن والمملكة العربية السعودية والعراق من الدول ذات الإنتاجية المتوسطة في هذا الجانب، في حين تعد المغرب ومصر وعمان من الدول ذات الإنتاجية العالية.

- أنظر: جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٥، ص٢٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٢-٤)

تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو ومتوسط نصيب الفرد

(بالأسعار الجارية و الثابتة لعام١٩٨٢)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون ريال)[1]	معدل النمو %	الرقم القياسي لنفقة المعيشة[1] Consumer price index 1982=100	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة "مليون ريال"	معدل النمو %	متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي (ريال)
١٩٨٧	٥٤٣٩٤,٦	٠٠٠٠	٢٢٢,٢	٢٤٤٨٠,٠	٠٠٠٠	٢١٢٨,٧
١٩٨٨	٦٦٤٨٨,٠	٢٢,٢	٢٤٦,٨	٢٦٩٤٠,٠	١٠,٠	٢٣٢٢,٤
١٩٨٩	٦١٤٠٦,٠	٧,٦-	٢٨٩,٧	٢١١٩٦,٤	٢١,٣-	١٨١١,٧
١٩٩٠	١٢٣٧٥٧,٠	١٠١,٥	٣٧٣,٧	٣٣١١٦,٧	٥٦,٢	٢٦٠٧,٦
١٩٩١	١٤٦٢٤١,٠	١٨,٢	٥٣٩,٢	٢٧١٢١,٨	١٨,١-	٢٠٣٩,٢
١٩٩٢	١٨٢٨٨١,٠	٢٥,١	٨٠٣,٧	٢٢٧٥٤,٩	١٦,١-	١٦٤٨,٩
١٩٩٣	٢٢٠٨٨٢,٠	٢٠,٨	١٠١٠,٣	٢١٨٦٣,٠	٣.٩-	١٥٢١,٣
١٩٩٤	٢٧٠٩٠٠,٠	٢٢,٦	١١٨٤,٦	٢٢٨٦٨,٥	٤,٦	١٥٣٤,٨
متوسط معدل النمو السنوي		٢٥,٤			١,٤	

المصدر:- الجمهورية العربية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للتخطيط، الإدارة العامة للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٨ ، صنعاء، ١٩٨٩، ص٣٧١.

ـ جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٨، العدد السادس، عدن ، ١٩٩٠ ، ص ٣٣٨ .

ـ الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، كتاب الاحصاء السنوي للاعوام ١٩٩٢ ، ١٩٩٦ ، ص ٢٤٧ ، ص ٣٧٥ على التوالي .

-علي الزبيدي ، الضغوط التضخمية وسياسة سعر الصرف في الجمهورية اليمنية، دراسات في الاقتصاد اليمني، مجلة الثوابت، العدد السابع، ١٩٩٦، ص٤٠٢ .

- تم احتساب معدل النمو والناتج المحلي بالأسعار الثابتة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي من قبل الباحث.

---

(١)بلغ سعر الدولار الواحد في المتوسط خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) نحو ٣١,٩ ريال في السوق غير الرسمي، في حين بلغ ١٢,٠ ريال في السوق الرسمي.

- أنظر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دراسات الحسابات القومية، النشرة ١٦، ١٩٩٦، ص٢٤.

(٢) تم تقدير الرقم القياسي لنفقة المعيشة للسنوات١٩٩٣، ١٩٩٤ بواسطة المعادلة التالية:

$$Yt = a\,(Yt\text{-}1) + (1\text{-}a)\,x$$

حيث:

Yt : السنة المطلوب تقديرها

X: فرق قيمة السنتين الأخيرتين(Yt-2 - Yt-1) مضافا إليها قيمة السنة yt-1 علما بان قيمة a تتراوح بين ٠,١و٠,٢،وذلك توخياً للدقة في التقدير.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتبين من الجدول السابق تذبذب قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة في عام ١٩٨٨، ١٩٨٩، وتحقيقه زيادة مطردة بالأسعار الجارية، في عام ١٩٩٠، إذ بلغ معدل نموه (١٠١,٥%)، ووصل في عام ١٩٩١ إلى (١٨,٢%)، في حين بلغ في عام ١٩٩٢ حوالي (٢٥,١%)، بينما حقق معدل نمو اقل في عام ١٩٩٣ قدر بنحو (٢٠,٨%) ارتفع في ١٩٩٤ إلى (٢٢,٦%)، وقدر متوسط معدل النمو بنحو (٢٥,٤%)، ويعزى تحقيق النمو المرتفع في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٠ إلى زيادة الطلب الاستهلاكي، خاصة السلع الغذائية الناجمة عن عودة آلاف العاملين من الدول المجاورة إبان حرب الخليج الثانية، بينما يرجع معدل النمو السالب في عام ١٩٨٩ إلى انخفاض الطلب الاستهلاكي، نتيجة تقلص تحويلات العاملين اليمنيين في الخارج منذ منتصف الثمانينات. في حين حقق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢ معدلات منخفضة وسالبة، وقد حقق في عام ١٩٨٨ حوالي (١٠,٠%) ، ووصل في عام ١٩٨٩ إلى (-٢١,٣%)، ثم بلغ في عام ١٩٩٠ (٥٦,٢%)، وقد كانت في الأعوام التالية سالبة، عدا عام ١٩٩٤، إذ بلغت في عام ١٩٩١(-١٨,١%)، ووصلت في عام ١٩٩٢ إلى (-١٦,٠١%)، ثم انخفضت في عام ١٩٩٣ إلى (-٣,٩%)، بينما بلغت في عام ١٩٩٤إلى (٤,٦%)، ويرجع ذلك إلى الزيادة المطردة في الأسعار، والتي تبينت من خلال تطور الرقم القياسي لنفقات المعيشة الموضحة في نفس الجدول، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على مستوى نصيب الفرد من الناتج الحقيقي الذي اتسم بالتذبذب والانخفاض، إذ بلغ في عام ١٩٨٧ حوالي (٢١٢٨,٧) ريال، ولم يتجاوز في عام ١٩٨٨ (٢٣٢٢,٤) ريال، وقدر في عام ١٩٨٩ بنحو (١٨١١,٧) ريال، أي بنسبة انخفاض بلغت (٢٢%)، بينما كان في عام ١٩٩٠(٢٦٠٧,٦) ريال، وقد تحقق انخفاض مطرد في السنوات الأخرى، إذ وصل في عام ١٩٩١ حوالي (٢٠٣٩,٢) ريال ، وبلغ في عام ١٩٩٢ نحو (١٦٤٨,٩) ريال ، وبلغ أدنى قيمة له في عام ١٩٩٣ إذ وصل إلى حوالي (١٥٢١,٣) ريال ، ثم ارتفع في عام ١٩٩٤ إلى (١٥٣٤,٨) ريال، ويمكن تقسيم مكونات الناتج المحلي الإجمالي إلى مجموعتين رئيستين هما:-

المجموعة الأولى تمثل قطاع الإنتاج السلعي الذي يتوزع إلى:-

١-الصناعة التحويلية.

٢ -الصناعة الاستخراجيه.

٣-التشييد والبناء.

٤-الكهرباء والمياه والغاز.

٥ -الزراعة والغابات والصيد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والمجموعة الثانية تمثل قطاع الإنتاج الخدمي ويتوزع إلى:

١-التجارة.

٢-النقل والمواصلات.

٣-التمويل والتامين وخدمات الأعمال.

٤-الخدمات الاجتماعية والشخصية.

وتعرض الدراسة أهمية القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلـــي الإجمـــالي خـــلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤) في الجدول رقم (٢-٥).

جدول (٢-٥)

الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

(بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢)

(نسبة مئوية)

القطاعات / السنة	الصناعة التحويلية	الصناعة الاستخراجية	التشييد والبناء	الكهرباء والمياه والغاز	الزراعة والصيد	التجارة	النقل والمواصلات	التمويل والتأمين	الخدمات و أخرى
١٩٨٧	١١,٨	١,٦	٤,١	٢,٢	٢٤,٢	١٢,٧	١١,٠	٢,٧	٢٩,٧
١٩٨٨	١١,٨	٨,٣	٤,٠	٢,٠	٢١,٧	١٣,٣	١٠,٨	١,٧	٢٦,٤
١٩٨٩	٩,٥	٦,٤	٤,٦	١,٩	٢٣,٩	١٢,٧	٨,٥	٦,٨	٢٥,٧
١٩٩٠	٨,١	١٤,٠	٢,٧	٣,٤	٢٧,٩	١٢,٦	٦,٩	٥,٦	١٨,٨
١٩٩١	٩,٧	١٠,٦	٣,٢	٣,٠	٢٤,٥	١٤,١	٧,٣	٧,٤	٢٠,٢
١٩٩٢	١١,١	٧,٧	٣,٦	٢,٧	٢٥,٨	١٤,٢	٧,٧	٦,٨	٢٠,٤
١٩٩٣	٩,٨	٦,٤	٣,٩	٢,٦	٢٥,٢	١٥,٢	٨,٩	٧,٠	٢١,٠
١٩٩٤	٩,٢	٧,٤	٣,٧	٢,٢	٢٥,٨	١٦,٠	٨,٧	٨,٠	١٩,٠

المصدر: - الجمهورية العربية اليمنية، الجهاز المركزي للتخطيـــط ، كتـــاب الإحصـــاء الســـنوي لعـــام ١٩٨٨، ص٣٧١.

- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصـــاء الســـنوي لعـــام ١٩٨٨ ص٣٣٢.

- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء الســـنوي للأعوام ١٩٩٢، ١٩٩٦ ، ص٢٤٩، ص٣٧٧ على التوالي .

- تم تحويل جميع القيم من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يظهر من الجدول السابق أن القطاع الزراعي الذي يعد أحد القطاعات الإنتاجية السلعية قد ساهم بأعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)، ففي عام ١٩٨٧ تجاوز (٢٤,٠%)، ثم قطاع الصناعة التحويلية الذي بلغت نسبة مساهمته (١١,٨%)، يأتي بعد ذلك قطاع التشييد والبناء بنسبة (٤,١%)، فقطاع الكهرباء والمياه بنسبة (٢,٢%)، وقطاع الصناعة الاستخراجية بنسبة (١,٦%)، في حين حقق قطاع الإنتاج الخدمي نسبة عالية في المساهمة ويأتي في المرتبة الأولى قطاع الخدمات العامة إذ ساهم بنسبة (٢٩,٧%). وقد أحرز قطاع الصناعة الاستخراجية تقدماً ملموساً في عام ١٩٨٨ إذ ساهم بنحو (٨,٣%)، في حين لم يحقق قطاع الصناعة التحويلية أي تطور، بينما انخفضت مساهمة قطاعي التشييد والبناء والكهرباء بنسبة (٠,١%)، (٠,٢%) على التوالي. وقد استمر قطاع الخدمات العامة في تحقيق أقصى نسبة في مساهمته للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)، فقد حقق في عام ١٩٨٨ نسبة مساهمة بلغت حوالي (٢٦,٤%) وهي أعلى نسبة في قطاع الإنتاج الخدمي، وحدث تطور نسبي في قطاع التشييد والبناء عام ١٩٨٩ بنسبة (٠,٦%) ، في حين أن قطاع الصناعة التحويلية والاستخراجية حقق انخفاضاً في نسبة مساهمتهما بحوالي (٢,٣%) و (١.٩%) على التوالي. أما في عام ١٩٩٠ فقد قدرت نسبة مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية بـ (١٤%)، والصناعة التحويلية بـ (٨,١%)، والكهرباء بـ (٣,٤%)، والبناء بـ (٢,٧%)، بينما أحرز قطاع الإنتاج الخدمي انخفاضاً واضحاً في نسبة مساهمته، إذ انخفضت نسبة مساهمة الخدمات بحوالي (٦,٩%)، وبلغت مساهمة الصناعة الاستخراجية المرتبة الثانية في القطاع الإنتاجي عام١٩٩١، في حين حقق قطاع التجارة المرتبة الثانية في القطاع الخدمي للعام نفسه. وقد اتسم عام ١٩٩٢ بارتفاع مساهمة قطاع الصناعة التحويلية بلغت نحو (١١,١%). بينما شكلت نسبة مساهمة الخدمات العامة والتجارة (٢٠,٤%) و (١٤,٢%) من مجمل قيمة الناتج المحلي الإجمالي، أما مساهمة الصناعة التحويلية في عام ١٩٩٣ فهي أ كثر من مساهمة بقية القطاعات الإنتاجية بعد القطاع الزراعي، إذ بلغت حوالي (٩,٨%)، وقد لقي قطاعا الخدمات العامة والتجارة أعلى نسبة لهما في العام نفسه، إذ كانت مساهمتهما (٢١%) و (١٥,٢%) على التوالي، إلا أن عام ١٩٩٤ ساد فيه ارتفاع في نسبة مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية وقطاع الزراعة بنسبة (٠,١%)، و (٠,٦%) على التوالي، رغم بلوغ مساهمة الصناعة التحويلية المرتبة الثانية في القطاع الإنتاجي، أما على مستوى قطاع الإنتاج الخدمي فتشكل الخدمات العامة والتجارة (٠,١٩%)، و (٠,١٦%) على التوالي وهما أعلى النسب للعام نفسه.

يتبين مما سبق أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي اتسمت بتحقيق أعلى النسب في قطاع الإنتاج السلعي بصورة عامة. ويعود ذلك إلى هيمنة القطاع الزراعي في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاقتصاد اليمني إذ أن (٨٠%) من السكان يقطنون الريف ويبلغ عدد العاملين في القطاع الزراعي حوالي (٦٠%) من إجمالي قوة العمل ، وقد ساهم قطاع الصناعة الاستخراجية بدرجة عالية في النصف الثاني لعقد الثمانينات، ويرجع ذلك إلى حجم الاستثمارات المرتفعة التي وجهت إلى استخراج المخزون النفطي. في حين تميزت مساهمة القطاع الصناعي التحويلي بالتذبذبات الطفيفة وذلك بفعل نقص المواد الخام المستوردة الناجم عن شحه النقد الأجنبي وتدني مستوى المهارات وضعف الأداء التنظيمي وكذلك غياب سياسة الحماية الجمركية، وشاهدت نسبة مساهمة قطاع الخدمات درجة مرتفعة خاصة في عقد الثمانينات. ويرجع ذلك إلى حاجة المجتمع اليمني للعديد من الخدمات الأساسية والبنى التحتية في المراحل الأولى للتنمية.

ويمكن القول في ضوء ما تقدم إن التركيب الهيكلي للاقتصاد اليمني يشير إلى أن قطاعي الخدمات والزراعة ما زالا يساهمان بنسبة عالية في تكوينه، إذ بلغت أقصى نسبة لسهما (٢٩.٧%) و (٢٧.٩%) خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)، وتميز التوسع الذي شهده قطاعا الصناعة التحويلية والاستخراجية بمساهمة محدودة إذ بلغت أعلي نسبة لهما (١١,٨%) و (١٤,٠%) على التوالي خلال الفترة نفسها، وظلت مساهمة القطاعات الأخرى محدودة أيضا. مما جعل القدرة الإنتاجية الصناعية ضعيفة خاصة الصناعة التحويلية التي تعد الركيزة الأساسية للاقتصاديات المتقدمة.

٢-١-٤ سوق العمل

يتسم سوق العمل في اليمن بالانفتاح على أسواق العمل الخارجية، إذ يستوعب أعداد هائلة من العمال غير المحليين، وبالمقابل هناك عدد كبير من العمال المحليين يعملون في الخارج.

ويقدر حجم القوى العاملة لعام ١٩٩٤ بنحو (٣,٥) مليون عامل، أي بنسبة (٢٤,٤%) من إجمالي عدد السكان (وزارة التخطيط، ١٩٩٦ :١٤،١٩٢)، وتعد هذه النسبة منخفضة إذا ما قورنت ببلدان أخرى[1]. في حين تشير بعض الدراسات إلى أن معدل البطالة يزيد عن (٣٥%) (البيضاني، ١٩٩٦: ٣٥١). ويعزى ارتفاع نسبة البطالة في السنوات الأولى لعقد التسعينات إلى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، التي نجم عنها عودة آلاف العاملين، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وتشير البيانات المتوفرة الناتجة عن مسح القوى العاملة بالعينة لعام ١٩٩١م إلى التوزيع المختلف لها في القطاعات الاقتصادية الإجمالية على النحو الذي يبينه الجدول رقم (٢-٦).

---

[1] – قدرت قوة العمل في المملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٥ بحوالي (٦) مليون عامل.
– أنظر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٧، ص٢٣٩.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

جدول (٢-٦)

توزيع القوى العاملة للقطاعات الاقتصادية حسب النشاط الاقتصادي

في عام ١٩٩١ (مليون عامل)

النشاط الاقتصادي	عدد القوى العاملة	النسبة المئوية
الصناعة التحويلية	٠,١١٢	٤,٥
الصناعة الاستخراجية	٠,١١١	٤,٤
الكهرباء والمياه	٠,٠١١	٠,٤٤
التشييد والبناء	٠,١٨٥	٧,٤
الزراعة والصيد	١,٤	٥٦,٠
التجارة	٠,٢٥٦	١٠,٢
النقل والتخزين	٠,١٢١	٤,٨
الخدمات	٠,٣٤٩	١٤,٠
نشاطات أخرى	٠,٠٥٥	٢,٢
الإجمـــــــالي	٢,٥	

المصدر: - الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء السنوي لعام ١٩٩٤، ص١٤٧.
- تم احتساب النسبة المئوية من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يبين الجدول أن قطاع الزراعة حقق أعلى النسب في حجم القـــوى العاملـــة، إذ بلـــغ نحـــو (٥٦%)، في حين حقق قطاع الخدمات (١٤%)، وقطاع التجارة (١٠,٢%) أمـــا أدنـــى النســـب، فكانت من نصيب نشاط النقل والصناعة التحويلية والاستخراجية وقطاعي الكهرباء والبنـــاء وهـــذه النسب هي على التوالـــي (٤,٨%، ٤,٥%، ٠,٤٤%، ٠,٤٤%، ٠,٠٧%). وهـــذا يؤكـــد واقـــع الاقتصاد اليمني الذي يغلب عليه النشاط التقليدي الزراعي الذي يعد أحد سمات الدول النامية والتـــي تتميز بالكثافة السكانية وانتشار الأمية، مما يجعل عملية التطور الصنـــاعي متدنيـــة، خاصـــة وأن الصناعات الحديثة تحتاج إلى مستوى عال من المهارات والتدريب.

٢-١-٥ التجارة الخارجية

تتميز اقتصاديات الدول النامية بدرجة عالية من الانكشاف الاقتصادي[١]، الذي يعكس مدى أهمية الصادرات والمستوردات من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد اليمن إحدى الدول التي تتصف بانخفاض نسبي في مؤشر الانكشاف الاقتصادي، إذ بلغ مؤشر الانكشاف خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٤) ما يقارب (١٦,٣%) (وزارة التخطيط، ١٩٩٦: ٣٧٥-٣٩٢)، ويبدو أن ظاهرة الانكشاف الاقتصادي المنخفضة لا تجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الاقتصادية الخارجية، خاصة تقلبات أسعار المستوردات، ولإيضاح تطور وضع الصادرات والمستوردات في اليمن، تعرض الدراسة ذلك من خلال الجدول رقم (٢-٧).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

(١) يقاس مؤشر الانكشاف الاقتصادي بالعلاقة الرياضية التالية:

مؤشر الانكشاف = الصادرات + المستوردات/الناتج المحلي الإجمالي.

جدول(٢-٧)

تطور قطاعي الصادرات والمستوردات

(مليون ريال بالأسعار الثابتة لعام١٩٨٢)

السنة	الصادرات			المستوردات					الميزان التجاري	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج %	نسبة إجمالي المستوردات إلى الناتج %	نسبة العجز التجاري إلى الناتج %
	المواد الخام[1]	المنتجات الاستهلاكية	المنتجات الرأسمالية	الإجمالي	المواد الخام	المنتجات الاستهلاكية	المنتجات الرأسمالية	الإجمالي					
١٩٨٧	١٩٤,١	٢٣٠,٧	٢,٦	٤٢٧,٤	٥٩٩,١	٤١٢٦,١	١٣٨٧,٦	٦١١٢,٨	-٥٦٨٥,٤	٢٤٤٨٠,٠	١,٧	٢٥,٠	٢٣,٢
١٩٨٨	١٨٣٩,٧	٣٤٢,٥	٣,٥	٢١٨٥,٧	١٤١٨,٨	٥٣٣٢,٥	١٢٨٨,٠	٨٠٣٩,٠	-٥٨٥٣,٣	٢٦٩٤٠,٠	٨,١	٢٩,٨	٢١,٧
١٩٨٩	٢٢٣٤,٨	٣٣٦,٤	٠,٨	٢٥٧٢,٠	١٢٥٣,٥	٤١٧٧,٢	١٢٤٢,٧	٦٦٧٣,٤	-٤١٠١,٤	٢١١٩٦,٤	١٢,١	٣١,٥	١٩,٣
١٩٩٠	٢٠٥٧,٢	١٦٧,٥	٠,٥	٢٢٢٥,٢	٥٨٩,٠	٣٦٣٧,٦	٨٢٢,٢	٥٠٤٨,٩	-٢٨٢٣,٧	٣٣١١٦,٧	٦,٧	١٥,٢	٨,٥
١٩٩١	١٠٥٩,٧	٦٧,٠	٠,١٣	١١٢٦,٨	٩٠٠,١	٢٨٤١.٥	٧٦٧,٨	٤٥٠٩,٤	-٣٣٨٢,٦	٢٧١٢١,٨	٤,٢	١٦,٦	١٢,٥
١٩٩٢	٤١٥,٥	٧٥,٦	٠,٤٥	٤٩١,٦	٣٧٣,٩	٢٦٤٩,٢	٨٤٣,٥	٣٨٦٦,٦	-٣٣٧٥,٠	٢٢٧٥٤,٩	٢,٢	١٧,٠	١٤,٨
١٩٩٣	٣٦٦,٧	٧٥,٨	٠,٠٢	٤٤٢,٥	٣٢٩,٥	٢٢٥٣,١	٧٥٤,٧	٣٣٣٧,٣	-٢٨٩٤,٨	٢١٨٦٣,٠	٢,٠	١٥,٣	١٣,٣
١٩٩٤	٨٦٦,٩	٧٩,٥	٠,٤٣	٩٤٦,٨	١٧٢,٨	١٥٠٩,٨	٤٣٣,٨	٢١١٦,٤	-١١٦٩,٦	٢٢٨٦٨,٥	٤,١	٩,٣	٥,١

المصدر: - الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي للأعـوام ١٩٨٩، ١٩٩٢، ١٩٩٦، ص ٢٤٤-٢٥٥، ص ٢٦٧-٢٧٨، ص ٣٩٥-٤٠٢ على التوالي.

- تم تحويل جميع القيم من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة واحتساب جميع النسب من قبل الباحث.

---

[1] شكلت الصادرات من النفط الخام أعلى نسبة، إذ بلغت في عام ١٩٩١ نحو (٩٦%).

© Arabic Digital Library-Yemen

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الصادرات من المنتجات الرأسمالية[1] حققت تذبذباً ملحوظاً، إذ بلغت في عام ١٩٨٧ حوالي (٢,٦) مليون ريال وفي المقابل قدرت قيمة المستوردات من تلك المنتجات نحو (١٣٨٧,٦) مليون ريال، ثم ارتفعت في عام ١٩٨٨ إلى (٣,٥) مليون ريال، أي بنسبة زيادة قدرها (٣٤,٦%)، مقابل مستوردات بلغت نحو (١٢٨٨,٠) مليون ريال، ثم انخفضت في عام ١٩٨٩ إلى (٠,٨%) مليون ريال، وفي المقابل انخفضت قيمة المستوردات إلى(١٢٤٢,٧) مليون ريال، ووصلت في عام ١٩٩٠ إلى (٠,٥) مليون ريال، إذ صاحب ذلك انخفاض في حجم المستوردات إلى حوالي (٨٢٢,٢) مليون ريال، في حين ارتفعت في عام ١٩٩١ إلى (٠,١٣) مليون ريال، بينما انخفضت قيمة المستوردات الرأسمالية إلى (٧٦٧,٨) مليون ريال في نفس العام، ثم ارتفعت الصادرات الرأسمالية في عام ١٩٩٢ إلى (٠,٤٥) مليون ريال، وفي المقابل أيضا ارتفعت قيمة المستوردات الرأسمالية إلى (٨٤٣,٥) مليون ريال، أي بمعدل زيادة قدرها (٩,٩%). وقد انخفضت عام ١٩٩٣ إلى (٠,٠٢) مليون ريال أي بنسبة (٩٥,٥%)، في حين انخفضت المستوردات الرأسمالية إلى (٧٥٤,٧) مليون ريال، أي بنسبة انخفاض بلغت (١٠,٥%) وقد وصلت الصادرات منها في عام ١٩٩٤ إلى (٠,٤٣) مليون ريال، مقابل مستوردات بلغت (٤٣٣,٨) مليون ريال.

ويتبين من خلال تحليل الجدول السابق أن نسبة الصادرات من المنتجات الرأسمالية إلى المستوردات متدنية جداً مقارنة بالمنتجات الأخرى، إذ بلغت أعلى نسبة لها (٠,٢٧%) في عام ١٩٨٨.

ويبدو رجوع ذلك إلى ضعف قدرة القطاع الصناعي على إنتاج تلك الصناعات التي تتطلب استثمارات هائلة بالإضافة إلى الكوادر العلمية والفنية التي مازال الاقتصاد اليمني يعاني من ندرة حادة فيهما، أما نسبة إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلي، فقد كانت منخفضة ومتذبذبة خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤) مقارنة بنسبة المستوردات إلى الناتج المحلي، إذ بلغت أعلى نسبة لهما في عام ١٩٨٩ (١٢,١%)، (٣١,٥%) على التوالي، ويفسر ذلك حاجة المجتمع اليمني إلى استيراد الكثير من السلع الأساسية والرأسمالية خاصة السلع الإنتاجية اللازمة لمشاريع الإنتاج النفطي، مما ترتب على ذلك عجز مزمن في الميزان التجاري، إذ وصل أقصى قيمة له عام ١٩٨٨ نحو (٥٨٥٣,٣) مليون ريال.

وعليه يمكن القول إن هناك اتجاهاً واسعاً في إنتاج السلع الخسام من خلال زيادة قيمة الصادرات مقارنة ببقية الصادرات الأخرى، خاصة المنتجات الرأسمالية مقابل ارتفاع قيمة

---

[1] نظراً لأهمية المنتجات الرأسمالية تم تناولها عند التحليل بشكل تفصيلي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المستوردات منها، وهذا من شأنه أن يضعف قدرة الصناعة التحويلية على خلق التراكمات الرأسمالية اللازمة للتطوير الصناعي.

٢-١-٦ الاستهلاك والادخار

ساد في كثير من اقتصاديات الدول النامية أن بلغ حجم الاستهلاك المحلي قيمة تتجاوز حجم الناتج المحلي، بل إن هذه الميزة تعد من أبرز ما يميز اقتصاديات تلك الدول، خاصة الاقتصاد اليمني، إذ تشير البيانات المتاحة إلى أن الاستهلاك المحلي اتسم بالنمو المطرد، الأمر الذي جعل الناتج المحلي يعجز عن تحقيق متطلبات ذلك النمو، ويبين الجدول رقم (٢-٨) التطورات التي تحققت خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤).

جدول (٢-٨)

تطور إجمالي الناتج المحلي والاستهلاك والادخار

(مليون ريال بالأسعار الثابتة لعام١٩٨٢)

السنة	إجمالي الناتج المحلي	إجمالي الاستهلاك	معدل نمو الاستهلاك	نسبة الاستهلاك إلى الناتج %	إجمالي الادخار المحلي	نسبة الادخار إلى الناتج %	إجمالي الاستثمار	نسبة الاستثمار إلى الناتج %	فجوة التنمية (الاستثمار- الادخار)
١٩٨٧	٢٤٤٨٠,٠	٢٨٤٣٠,١	٠٠٠	١١٦,١	-٣٩٥٠,١	-١٦,١	٤١٩٨,٣	١٧,١	٨١٤٨,٤
١٩٨٨	٢٦٩٤٠,٠	٢٧٦١١,٣	-٢,٩	١٠٢,٥	-٦٧١,٣	-٢,٥	٤٨٧٧,٧	١٨,١	٥٥٤٩,٠
١٩٨٩	٢١١٩٦,٤	٢٢٢٩٧,٩	-١٩,٢	١٠٥,٢	-١١٠١,٥	-٥,٢	٣٩١٩,٩	١٨,٧	٥٠٢١,٤
١٩٩٠	٣٣١١٦,٧	٣٠٧٠٣,٠	٣٧,٧	٩٢,٧	٢٤١٣,٧	٧,٣	٤٣٧٥,٢	١٣,٢	١٩٦١,٥
١٩٩١	٢٧١٢١,٨	٢٨٨٠٨,٠	٦,٢-	١٠٦,٢	-١٦٨٦,٢	-٦,٢	٤٤٢٤,٧	١٦,٣	٦١١٠,٩
١٩٩٢	٢٢٧٥٤,٩	٢٣٦١٢,٥	١٨,٠-	١٠٣,٨	-٨٥٧,٦	-٣,٨	٤٤٢٢,٩	١٩,٤	٥٢٨٠,٥
١٩٩٣	٢١٨٦٣,٠	٢٤٢١٣,٩	٢,٥	١١٠,٨	-٢٣٥٠,٩	-١٠,٨	٤٤٠٠,٦	٢٠,١	٦٧٥١,٥
١٩٩٤	٢٢٨٦٨,٥	٢٢٧٢١,٢	٦,٢-	٩٩,٤	١٤٧,٣	٠,٦	٥١٣٧,٥	٢٢,٥	٤٩٩٠,٢

المصدر: - الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دراسات الحسابات القومية، النشرة ١٤، نيويورك ، ١٩٩٤، ص ١١٦ .

- الجمهورية العربية اليمنية ، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للتخطيط ، الإدارة العامة للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٨، صنعاء ، ١٩٨٩، ص ٣٧٤.

- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٨، العدد السادس ، عدن ، ١٩٩٠ ، ص٣٤٤.

- الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٢، ١٩٩٦، ص٢٥٢-٢٥٥، ص٣٨١ على التوالي .

- تم احتساب معدل النمو والنسب المئوية من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

يظهر الجدول أن نسبة الاستهلاك الإجمالي إلى الناتج المحلي قد اتسمت بالتذبذب، وبلغت أعلى قيمة لها في عام ١٩٨٧ حوالي (١١٦,١%) ووصلت في عام ١٩٨٨ إلى (١٠٢,٥%)، وبلغت في أعوام ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، (١٠٥,٢%)، (٩٢,٧%)، (١٠٦,٢%) على التوالي، أما الأعوام الأخرى فقد كانت النسب (١٠٣,٨%)، (١١٠,٨%)، (٩٩,٤%) خلال الأعوام ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤على التوالي، الأمر الذي جعل نسبة الادخار إلى الناتج المحلي سالبة خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤) عدا عامي ١٩٩٠، ١٩٩٤، إذ بلغت هذه النسب (٧,٣%) و (٠,٦%) على التوالي، ويعزى ارتفاع نسبة الاستهلاك إلى الزيادة المتتالية في الميل للاستهلاك الذي يفوق طاقات المجتمع الإنتاجية، الناجمة عن انخفاض نسبة المشاركة وارتفاع معدل الإعالة، وقد شهد الاستهلاك تذبذباً بارزا خلال هذه الفترة. نظرا لتراجع تحويلات العاملين في الخارج.

أما مجمل قيمة الاستثمارات، فقد كانت موجبة. ويرجع ذلك إلى توفر الموارد الخارجية المتمثلة في تحويلات العاملين بالإضافة إلى المساعدات الخارجية والقروض، واستناداً لما سبق يمكن القول إن الاقتصاد اليمني يعاني من اختلالات حادة في الهيكل الاقتصادي، خاصة وأن حجم الاستهلاك تجاوز (١٦%) من الناتج المحلي الإجمالي، ويعد هذا مؤشرا بارزا على ضعف القدرة الاقتصادية في تلبية حاجات المجتمع من السلع الاستهلاكية والمتطلبات الضرورية الأخرى. بالإضافة إلى أن الادخار السالب يحمل في طياته مخاوف عديدة لعل من أبرزها ارتهان الاقتصاد اليمني لمصادر التمويل الخارجية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-٢ الملامح الصناعية

تعتبر الصناعة حديثة العهد نسبياً في الاقتصاد اليمني، إذ بدأ التوجه والاهتمام بها في أوائل عقد السبعينات. وقد تم إنشاء العديد من المؤسسات الإنتاجية، وحظي قطاع الصناعة بحيز بارز في برامج التنمية المختلفة، التي بدأت بالبرنامج الإنمائي الثلاثي مروراً ببرنامج السنوات الخمس، وقد تمثل ذلك الاهتمام في حجم التوظيفات الاستثمارية التي حاز عليها القطاع الصناعي.

وفيما يلي عرض أهم المؤشرات الاقتصادية للتطور الصناعي.

٢-٢-١ المنشآت الصناعية[١]:

اتجه عدد المنشآت الصناعية نحو التذبذب خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)، وذلك لجميع الفروع الصناعية[٢]، فقد بلغ عدد المنشآت (١٨٨) في عام١٩٨٧، ووصل إلى (١٧٦) منشأة عام ١٩٩٤. والجدول رقم (٢-٩) يوضح تلك التطورات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[١] تشير الدراسة هنا إلى المنشات الصناعية الكبيرة (١٠عمال فاكثر)، دون أن تشمل منشآت الكهرباء والمياه، نظرا لعدم توفر بيانات عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، إضافة إلى منشآت الكهرباء والمياه.

[٢] اتبعت اليمن التصنيف الدولي الموحد الخاص بالنشاط الصناعي الذي يعبر عنه باللغة الإنجليزية: International Standard Industrial Classification.(ISIC).

جدول (٢-٩)

تطور عدد المنشآت الصناعية وتوزيعها النسبي ومعدل النمو السنوي حسب نوع النشاط الصناعي

الصناعة التحويلية

السنة	الصناعة الغذائية	%	معدل النمو	المنسوجات والملبوسات	%	معدل النمو	الخشب	%	معدل النمو	الورق	%	معدل النمو	الكيماويات وتكرير النفط	%	معدل النمو	مواد البناء	%	معدل النمو	المنتجات المعدنية	%	معدل النمو	إجمالي عدد المنشآت
١٩٨٧	٥٥	٢٩,٣	٠٠٠	٢٦	١٣,٨	٠٠٠	٥	٢,٧	٠٠٠	٨	٤,٣	٠٠٠	٣٨	٢٠,٢	٠٠٠	٢١	١١,٢	٠٠٠	٢٦	١٣,٨	٠٠٠	١٨٨
١٩٨٨	٥٨	٢٨,٧	٥,٥	٢٨	١٣,٩	٧,٧	٦	٣,٠	٢٠,٠	٩	٤,٥	١٢,٥	٤٢	٢٠,٨	١٠,٥	٢٠	٩,٩	-٤,٨	٣٠	١٤,٩	١٥,٤	٢٠٢
١٩٨٩	٦١	٢٩,٦	٥,٢	٢٩	١٤,١	٣,٦	٦	٣,٩	٠	٩	٤,٤	٠	٤٧	٢٢,٨	١١,٩	١٩	٩,٢	-٥,٠	٢٧	١٣,١	-١٠,٠	٢٠٦
١٩٩٠	٦٠	٣٠,٢	-١,٦	٢٩	١٤,٦	٠	٦	٣,٠	٠	٩	٤,٥	٠	٤٨	٢٤,١	٢,١	١٧	٨,٥	-١٠,٥	٢٣	١١,٦	-١٤,٨	١٩٩
١٩٩١	٦٠	٢٩,١	٠	٢٨	١٣,٦	-٣,٤	٦	٣,٩	٠	١٠	٤,٩	١١,٢	٥٠	٢٤,٣	٤,٢	١٨	٨,٧	٥,٩	٢٧	١٣,١	١٧,٤	٢٠٦
١٩٩٢	٦٤	٣٠,٣	٦,٧	٢٧	١٢,٨	-٣,٦	٦	٢,٨	٠	٩	٤,٣	-١٠,٠	٥٠	٢٣,٧	٠	٢٠	٩,٥	١١,٢	٢٧	١٢,٨	٠	٢١١
١٩٩٣	٥٩	٢٨,٥	-٧,٨	٢٧	١٣,٠	٠	٦	٢,٩	٠	١٠	٤,٨	١١,٢	٤٨	٢٣,٢	-٤,٠	١٨	٨,٧	-١٠,٠	٢٧	١٣,٠	٠	٢٠٧
١٩٩٤	٥٧	٣٢,٤	-٣,٤	١١	٦,٣	-٥٩,٣	٥	٢,٨	-١٦,٧	٧	٤,٠	-٣,٠	٤٣	٢٤,٤	-١٠,٤	١٨	١٠,٢	٠	١٩	١٠,٨	-٢٩,٦	١٧٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تابع

جدول (٢-٩)

تطور عدد المنشآت الصناعية وتوزيعها النسبي ومعدل النمو السنوي

حسب نوع النشاط الصناعي

الصناعة الاستخراجية

السنة	النفط الخام ومواد البناء	%	معدل النمو	إجمالي عدد المنشآت
١٩٨٧	٩	٤,٨	...	١٨٨
١٩٨٨	٩	٤,٥	...	٢٠٢
١٩٨٩	٨	٣,٩	١١,٢-	٢٠٦
١٩٩٠	٧	٣,٥	١٢,٥-	١٩٩
١٩٩١	٧	٣,٤	...	٢٠٦
١٩٩٢	٨	٣,٨	١٤,٣	٢١١
١٩٩٣	١٢	٥,٨	٥٠,٠	٢٠٧
١٩٩٤	١٦	٩,١	٣٣,٤	١٧٦

المصدر: - الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام ١٩٨٩، ١٩٩٢، ١٩٩٦، ص٩٢، ٨٩، ٨٧ على التوالي.

- تم احتساب النسب المئوية ومعدل النمو من قبل الباحث.

يتبين من خلال الجدول السابق أن عدد المنشآت الصناعية قد شهد تذبذباً واضحاً، إذ كانت في عام ١٩٨٧ (١٨٨) منشأة ، ثم ارتفعت في عام ١٩٨٨ إلى (٢٠٢) منشأة ، وقدرت في عام ١٩٨٩ بحوالي (٢٠٦) منشأة ، أي بنسبة زيادة قدرها (٢%) وبلغت في عام ١٩٩٠ (١٩٩) منشأة، أي بنسبة انخفاض قدرها (٣,٤%)، ثم ارتفعت في عام ١٩٩١ إلى (٢٠٦) منشأة، وقد وصلت في عام ١٩٩٢إلى (٢١١) منشأة ، ثم انخفضت في عام ١٩٩٣إلى (٢٠٧) منشأة، إلا أن عام ١٩٩٤ شهد انخفاضا حادا في عدد المنشآت الصناعية ، إذ بلغت حوالي (١٧٦) منشأة ، ويعود سبب تراجع عدد المنشآت الصناعية إلى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ والتي نجم عنها انخفاض حاد في التحويلات النقدية الخارجية التي تعد إحدى العوامل الرئيسة الداعمة للاستثمارات الاقتصادية، بالإضافة إلى الحرب الأهلية التي اندلعت في عام ١٩٩٤، مما ترتب على ذلك ركود اقتصادي أدى إلى تسريح عدد من العاملين ومن ثم انحسار عدد كبير من المنشآت الصناعية، أما على مستوى الفروع الصناعية فقد حققت صناعة الأغذية أعلى مستوى من حيث عدد المنشآت خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤) رغم التذبذب والتراجع، فبعد أن كان عددها في عام ١٩٨٧ حوالي (٥٥) منشأة ، ارتفعت في عام ١٩٨٨ إلى (٥٨) منشأة ، ووصلت في عام ١٩٨٩ إلى (٦١) منشأة ، ثم انخفضت في عام ١٩٩٠ إلى (٦٠) منشأة ، ولم يحدث أي تغير في عام ١٩٩١ ، ثم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شهد عام ١٩٩٢ ارتفاع في عدد المنشآت الصناعية ، إذ بلغت (٦٤) منشأة ، ثم انخفضت في عامي ١٩٩٣، ١٩٩٤ إلى (٥٩) منشأة ، (٥٧) منشأة على التوالي ، ويرجع سبب ازدياد عدد منشآت الصناعة الغذائية إلى :-

١- ارتفاع الطلب المحلي الاستهلاكي .
٢- سهولة عملية التصنيع .
٣- زيادة حصة الاستثمارات .
٤- توفر إمكانية الحصول على المواد الأولية المستوردة .
٥- تمتع الإنتاج المحلي بمعدل حماية مرتفعة.
٦- تحقيق عائد اقتصادي مرتفع خلال فترة زمنية وجيزة .

٢-٢-٢ العمال الصناعيين

تعتبر القوى العاملة أحد الركائز الرئيسة في العملية الإنتاجية، ويعد عدد العمال من المؤشرات الهامة المستخدمة في تحديد التغيرات الهيكلية للاقتصاد، أو أي قطاع من قطاعاته المختلفة.

ويسهم عنصر العمل في قطاع الصناعة بشقيه التحويلي والاستخراجي بدرجة عالية في تغيير البنية الصناعية للاقتصاد، ويعد عنصر العمل في القطاع الصناعي اليمني أحد العوامل المساهمة في الإنتاج الصناعي. ويبين الجدول رقم (٢-١٠) تطور عدد العمال في جانب قطاع الصناعة خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٢-١٠)

تطور عدد العمال الصناعيين وتوزيعهم النسبي ومعدل النمو السنوي حسب النشاط الصناعي

الصناعة التحويلية

السنة	الصناعة الغذائية	%	معدل النمو	المنسوجات والملبوسات	%	معدل النمو	الخشب	%	معدل النمو	الورق	%	معدل النمو	الكيماويات وتكرير النفط	%	معدل النمو	مواد البناء	%	معدل النمو	المنتجات المعدنية	%	معدل النمو
١٩٨٧	٩٣٩٤	٣٧,٧	٠٠٠	٤٠١٠	١٦,١	٠٠٠	٩١١	٣,٧	٠٠٠	٧٦٥	٣,١	٠٠٠	٥٣٢٩	٢١,٥	٠٠٠	١٨٩٢	٧,٦	٠٠٠	١٨٥٢	٧,٥	٠٠٠
١٩٨٨	٩٤٥٣	٣٧,٢	٠,٦٢	٤١٦٣	١٦,٤	٣,٨	١٠٧١	٤,٢	١٧,٦	٧٧٦	٣,١	١,٤	٥٤٣٢	٢١,٤	١,٩	١٨٤٢	٧,٢	٢,٦-	١٨٨٣	٧,٤	١,٧
١٩٨٩	١٠٠١٧	٣٨,٢	٦,٠	٤١٤٤	١٥,٨	٠,٤٦-	١٠٤٤	٤,٠	٢,٥-	٧٨٧	٣,٠	١,٤	٥٨٣٠	٢٢,٢	٧,٣	١٨٦٢	٧,١	١,١	١٧٧٩	٦,٨	٥,٥-
١٩٩٠	١٠٠٨٧	٣٦,٩	٠,٧٠	٤١٧٩	١٥,٣	٠,٨٤	١٠٠٠	٣,٧	٤,٢-	٩٤٢	٣,٥	١٩,٧	٦٢٩٤	٢٣,١	٨,٠	١٨٠٤	٦,٦	٣,١-	١٥٥١	٥,٧	١٢,٨-
١٩٩١	١١٢٣٥	٣٩,٢	١١,٤	٣٦١٨	١٢,٦	١٣,٤-	١٠٠٧	٣,٥	٠,٧	١٢٤١	٤,٣	٣١,٧	٦٣٥١	٢٢,٢	٠,٩٠	١٨٥١	٦,٥	٢,٦	١٥٢٨	٥,٣	١,٥-
١٩٩٢	١٢١١٨	٣٩,٩	٧,٩	٤٠٨٤	١٣,٤	١٢,٩	١١٠٩	٣,٧	١٠,١	٣٥٠	١,٢	٧١,٨-	٧٠٠٩	٢٣,١	١٠,٤	١٩٥٥	٦,٤	٥,٦	١٧٩٢	٥,٩	١٧,٣
١٩٩٣	١٢٤٠٧	٣٨,٤	٢,٤	٣٩٨٩	١٢,٣	٢,٣-	١٠١٥	٣,١	٨,٥-	١٣٠٩	٤,١	٢٧٤,٠	٧١٩٦	٢٢,٣	٢,٧	٢٥٤٩	٧,٩	٣٠,٤	١٨٣٤	٥,٧	٢,٣
١٩٩٤	١١٧٦٠	٤١,٤	٥,٢-	٣٢٠٥	١١,٣	١٩,٧-	٢١٦	٠,٧٦	٧٨,٧-	٩٩١	٣,٥	٢٤,٣-	٧١٥٠	٢٥,٢	٠,٦٤-	٢٣٨٦	٨,٤	٦,٤-	١١٥٥	٤,١	٣٧,٠-

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تابع

جدول (٢-١٠)

تطور عدد العمال الصناعيين وتوزيعهم النسبي ومعدل النمو السنوي

حسب النشاط الصناعي

الصناعة الإستخراجية

السنة	النفط الخام ومواد أخرى	%	معدل النمو	إجمالي عدد العمال
١٩٨٧	٧٦٣	٣,١	٠٠٠	٢٤٩١٦
١٩٨٨	٧٩٦	٣,١	٤,٣	٢٥٤١٦
١٩٨٩	٧٤٣	٢,٨	٦,٧-	٢٦٢٠٦
١٩٩٠	١٤٤٤	٥,٣	٩٤,٣	٢٧٣٠١
١٩٩١	١٨٠٦	٦,٣	٢٥,١	٢٨٦٣٧
١٩٩٢	١٩٦٣	٦,٥	٨,٧	٣٠٣٨٠
١٩٩٣	٢٠١٠	٦,٢	٢,٤	٣٢٣٠٩
١٩٩٤	١٥٤٤	٥,٤	٢٣,٢-	٢٨٤٠٧

المصدر: - الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام ، ١٩٨٩، ١٩٩٢، ١٩٩٦، ص ٩٦، ص ٩٢ ، ص٨٩ على التوالي .

- تم احتساب النسب ومعدلات النمو من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يلاحظ من خلال الجدول أن عدد العمال الصناعيين قد صاحبه تغيرات متتالية خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)، إذ بلغ في عام ١٩٨٧ (٢٤٩١٦) عاملاً، بينما قدّر في عام ١٩٨٨ بحوالي (٢٥٤١٦) عاملاً، أي بنسبة زيادة قدرها (٢%)، في حين كان في عام ١٩٨٩ (٢٦٢٠٦) عامل، ووصل في عام (١٩٩٠) حوالي (٢٧٣٠١) عامل، وقدّر في عام ١٩٩١ بـ (٢٨٦٣٧) عامل، وقد كان في عام ١٩٩٢ (٣٠٣٨٠) عامل، في حين كان في السنوات الأخرى (٣٢٣٠٩) و (٢٨٤٠٧) عامل لعامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ على التوالي، أي أن عدد العمال انخفض في عام ١٩٩٤ بنسبة (١٢,١%) مقارنة بعام ١٩٩٣، أما هيكل العمال الصناعيين حسب الفروع الصناعية فالبيانات تشير إلى أن الصناعة الغذائية حققت أيضاً أقصى نسبة في استيعابها لعدد العاملين خلال

الفترة نفسها، إذ بلغ عدد العاملين في هذه الصناعة في عام ١٩٨٧ نحو (٩٣٩٤)، أي بنسبة (٣٧,٧%) من إجمالي عدد العمال في القطاع الصناعي، بينما كان في عام ١٩٨٨ (٩٤٥٣) عاملاً، أي بنسبة (٣٧,٢%) من العدد الإجمالي، في حين قدّر عدد العاملين في ١٩٨٩ بـ (١٠٠١٧) عاملاً وكان عدد العاملين في عام ١٩٩٠ (١٠٠٨٧) عاملاً، بينما كان في عام ١٩٩١ (١١٢٣٥) عاملاً، وقدّر في عام ١٩٩٢ بحوالي (١٢١١٨) عاملاً أي بنسبة (٣٩,٩%) من العدد الإجمالي وتعد أعلى نسبة خلال تلك الفترة، في حين كان في عام ١٩٩٣، (١٢٤٠٧) عاملاً، وقد بلغ في عام ١٩٩٤ (١١٧٦٠) عاملاً، ويبدو أن سبب زيادة نسبة العمال في الصناعة الغذائية يرجع إلى العوامل التالية:

١- ارتفاع الطلب المحلي على السلع الغذائية.

٢- زيادة حصة الاستثمارات في هذا الجانب من الصناعة.

٣- سهولة عملية التصنيع في هذا الجانب من الصناعة.

٢-٢-٣ الاستثمارات الصناعية

تلعب الاستثمارات في اقتصاديات الدول دوراً هاماً في تغيير البنية الاقتصادية، بل تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في رفع وتيرة التنمية. لذلك سارعت اليمن بوضع برامج وخطط تنموية،تهدف إلى تحقيق التطور الصناعي[1]، إذ لقي القطاع الصناعي نصيباً وافراً من المخصصات الاستثمارية لتلك الخطط التنموية، ويبين الجدول رقم (٢-١١) حجم المخصصات الاستثمارية خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[1] لمزيد من الإطلاع أنظر: - الجمهورية اليمنية، وزارة الصناعة، ندوة تطوير القطاع الصناعي وآفاق الاستثمار الصناعي، صنعاء، ١٩٩٤، ص ٣٢-٣٣.

- جميل الأثوري، القطاع الصناعي التحويلي في الجمهورية اليمنية ودوره في التنمية الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، العراق، ١٩٩٦، ص ٩٦-١٠٠.

جدول (٢-١١)

تطور إجمالي المخصصات الاستثمارية في القطاع الصناعي

(مليون ريال بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢)

السنة	إجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي	إجمالي الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية	إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد	إجمالي الناتج المحلي	نسبة استثمارات القطاع الصناعي إلى إجمالي استثمارات الاقتصاد %	نسبة استثمارات القطاع الصناعي إلى إجمالي الناتج %	نسبة استثمارات الصناعة التحويلية إلى إجمالي استثمارات الاقتصاد %	نسبة استثمارات الصناعة التحويلية إلى إجمالي استثمارات القطاع الصناعي %	نسبة استثمارات الصناعة التحويلية إلى إجمالي الناتج %
١٩٨٧	١٢٧٦,٨	٢٥٠,٥	٤١٩٨,٣	٢٤٤٨٠,٠	٣٠,٤	٥,٢	٦,٠	١٩.٦	١,٠
١٩٨٨	١٩٤٩,٣	٢٣١,٩	٤٨٧٧,٧	٢٦٩٤٠,٠	٤٠,٠	٧,٢	٤,٨	١١,٩	٠,٨٦
١٩٨٩	١٢٤٩,٦	٢٤٣,٨	٣٩١٩,٩	٢١١٩٦,٤	٣١,٩	٥,٩	٦,٢	١٩,٥	١,٢
١٩٩٠	٤٥٤,٠	١٧٥,٧	٤٣٧٥,٢	٣٣١١٦,٧	١٠,٤	١,٤	٤,٠	٣٨,٧	٠,٥٣
١٩٩١	٤٧٧,٥	٣٣,٠	٤٤٢٤,٧	٢٧١٢١,٨	١٠,٨	١,٨	٠,٧٥	٦,٩	٠,١٢
١٩٩٢	٨٩٤,٥	٣٣٨,٧	٤٤٢٢,٩	٢٢٧٥٤,٩	٢٠,٢	٣,٩	٧,٧	٣٧,٩	١,٥
١٩٩٣	٦٦٠,٢	١٥٤,٩	٤٤٠٠,٦	٢١٨٦٣,٠	١٥,٠	٣,٠	٣,٥	٢٣,٥	٠,٧
١٩٩٤	٤٧٢,٧	٣٠٢,٠	٥١٣٧,٥	٢٢٨٦٨,٥	٩,٢	٢,١	٥,٩	٦٣,٩	١,٣

المصدر: – الجمهورية العربية اليمنية، رئاسة مجلس الوزراء ، الجهاز المركزي للتخطيط ، الإدارة العامة للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٨ ، صنعاء ، ١٩٨٩ ، ص٣٨٤.

–جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٨ ، العدد السادس ، عدن ، ١٩٩٠، ص ٣٤٦ .

–الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية ، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام ١٩٩٢، ١٩٩٦، ص٢٥٥، ص٣٧٤ على التوالي .

– تم احتساب النسب من قبل الباحث.

Arabic Digital Library-Yemen University

يتبين من الجدول السابق أن نسبة الاستثمار في القطاع الصناعي إلى إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد كانت متذبذبة خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)، إذ وصلت في عام ١٩٨٧ نحو (٣٠,٤%)، بينما بلغت في عام ١٩٨٨ حوالي (٤٠,٠%)، وقدّرت في عام ١٩٨٩ بـ (٣١,٩%)، وشهدت تلك النسبة تراجعاً واضحاً في الأعوام الأخرى، إذ بلغت في عام ١٩٩٠ (١٠,٤%)، وفي عام ١٩٩١ و ١٩٩٢ (١٠,٨%)، (٢٠,٢%) على التوالي، في حين كان في عام ١٩٩٣ (١٥,٠%) إلاّ أن عام ١٩٩٤ كان أكثر انخفاضاً إذ بلغ (٩,٢%)، ويعزى ذلك إلى:

١- تحويل جزء كبير من مقدرات الدولة لدمج و إعادة بناء الاقتصاد اليمني بعد قيام دولة الوحدة، مما أثر سلباً على حجم التوظيفات الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، وخاصة القطاع الصناعي.

٢- عدم وضوح الرؤيا المستقبلية للسياسات الاقتصادية بعد قيام دولة الوحدة، جعل القطاع الخاص يعيش حالة يسودها العديد من المخاوف ، مما تعثر الخوض في الاستثمارات الكبيرة.

٣- توقف العديد من المشروعات الحديثة المحلية والخارجية إبان حرب الخليج الثانية (الأثوري، ١٩٩٦:٩٨).

أما نصيب الصناعة التحويلية من إجمالي الاستثمارات، فقد شهد تغيرات أكثر عمقاً من القطاع الصناعي ككل خلال الفترة نفسها، إذ قدرت في عام ١٩٨٧ بحوالي (٦,٠%)، في حين كانت في عام ١٩٨٨ (٤,٨%)، ووصلت في عام ١٩٨٩ إلى (٦,٢%)، بينما كانت في عام ١٩٩٠ (٤,٠%) وبلغت في عام ١٩٩١ (٠,٧٥%) وفي عام ١٩٩٢ بلغت (٧,٧%) إلاّ أن عامي ١٩٩٣، ١٩٩٤ شهدا انخفاضاً أيضاً في نسبة الاستثمارات الكلية إذ لم تتجاوز نسبتهما (٣,٥%) و (٥,٩%) على التوالي، ويرجع ذلك إلى نفس الأسباب التي تعرضت لها الدراسة عن تراجع الاستثمار في القطاع الصناعي إجمالاً.

٢-٢-٤ الإنتاج الصناعي

يعد تحليل تطور الإنتاج الصناعي أحد المؤشرات الرئيسة للقطاع الصناعي، إذ يبين مقدار التطور الذي يحققه كل فرع من فروع القطاع الصناعي، ومن خلال ذلك يمكن التعرف على درجة التحسن في القطاع الصناعي، لذلك تعرض الدراسة التطورات في قيمة الإنتاج الصناعي والمساهمة النسبية للفروع الصناعية، بالإضافة إلى معدلات النمو التي تحققت خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)، وذلك يتبين من الجدول رقم (٢-١٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٢-١٢)

تطور قيمة الإنتاج الصناعي وتوزيعه النسبي ومعدل النمو السنوي حسب النشاط الصناعي

الصناعة التحويلية

(مليون ريال بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢)

السنة	الصناعة الغذائية *	%	معدل النمو	المنسوجات والملبوسات	%	معدل النمو	الخشب	%	معدل النمو	الورق	%	معدل النمو	الكيماويات وتكرير النفط	%	معدل النمو	مواد البناء	معدل النمو	%	المنتجات المعدنية	معدل النمو	%	معدل النمو
١٩٨٧	٢٣٥٧,٦	٥٣,٩	٠٠٠	١٥٤,٧	٣,٥	٠٠٠	٢٩,٦	٠,٧	٠٠٠	١٢٤,١	٢,٨	٠٠٠	١٢٤٨,٤	٢٨,٥	٠٠٠	٣١٠,٥	٠٠٠	٧,١	١٠٥,٠	٠٠٠	٢,٤	٠٠٠
١٩٨٨	٢٣٤٨,٤	٣٠,١	-٠,٤	١٦٩,٠	٢,٢	٩,٢	٤٤,٢	٠,٦	٤٩,٣	١٤٩,٣	١,٩	٢٠,٣	١٢١٧,٨	١٥,٦	-٢,٥	٣٤٠,٧	٩,٧	٤,٤	١٠٥,٢	٠,٢	١,٣	٠,٢
١٩٨٩	٢١٣٨,٣	٢٦,٥	-٨,٩	١٥٥,٠	١,٩	-٨,٣	٣٨,٥	٠,٥	-١٢,٩	١٥٤,٠	١,٩	٣,١	١١٢٥,٧	١٤,٠	-٧,٦	٢٤١,١	-٢٩,٢	٣,٠	١٠٣,٥	-١,٦	١,٣	-١,٦
١٩٩٠	١٩٩٩,٢	٢١,٨	-٦,٥	١١٤,٥	١,٢	-٢٦,٠	٢٩,٣	٠,٣	-٢٣,٩	١٤٨,٩	١,٦	-٣,٣	١١٠١,٣	١٢,٠	-٢,٢	٢٦٣,٨	٩,٤	٢,٩	٧٤,٢	-٢٨,٣	٠,٨	-٢٨,٣
١٩٩١	١٩٨١,٣	٢٨,٢	-٠,٩	١١٨,٣	١,٧	٣,٣	٢٣,٨	٠,٣	١٨,٨	١٥٦,٣	٢,٢	٥,٠	١٢٧١,٨	١٨,١	١٥,٥	١٩٤,١	-٢٦,٤	٢,٨	٥٠,٠	-٣٢,٦	٠,٧	-٣٢,٦
١٩٩٢	١٧٦٦,٤	٣٤,٧	-١٠,٨	٧٣,٩	١,٥	-٣٧,٥	٢٤,٧	٠,٥	٣,٨	١٧٠,٧	٣,٤	٩,٢	٩١٣,٣	١٨,٠	-٢٨,٢	٢٢٩,٣	١٨,١	٤,٥	٤٠,٨	-١٨,٤	٠,٨	-١٨,٤
١٩٩٣	٢٠١٣,٢	٣٩,٣	١٤,٠	٥٣,٢	١,٠	-٢٨,٠	١٩,٣	٠,٤	-٢١,٩	٢٥٤,٢	٥,٠	٤٨,٩	٩٤١,٢	١٨,٤	٣,١	٢٧٤,٩	١٩,٩	٥,٤	٥٢,٥	٢٨,٧	١,٠	٢٨,٧
١٩٩٤	٢٣٨٦,٧	٤٢,٦	١٨,٥	٦١,١	١,١	١٤,٨	٢٠,٥	٠,٤	٦,٢	٣٠٣,٨	٥,٤	١٩,٥	٤٧٤,٣	٨,٥	-٤٩,٦	٣٧٨,٣	٣٧,٦	٦,٧	٥٣,٤	١,٧	١,٠	١,٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تابع

جدول (٢-١٢)

تطور قيمة الإنتاج الصناعي وتوزيعه النسبي ومعدل النمو السنوي

حسب النشاط الصناعي

الصناعة الاستخراجية

السنة	النفط الخام ومواد أخرى	%	معدل النمو	إجمالي قيمة الإنتاج
١٩٨٧	٤٤,٠	١,٠	٠٠٠	٤٣٧٣,٩
١٩٨٨	٣٤٣٣,٥	٤٤,٠	٧٧٠٣	٧٨٠٨,١
١٩٨٩	٤١٠٨,٩	٥٠,٩	١٩,٧	٨٠٦٥,٠
١٩٩٠	٥٤٥١,٤	٥٩,٤	٣٢,٧	٩١٨٢,٦
١٩٩١	٣٢٣٨,٤	٤٦,٠	٤٠,٦-	٧٠٣٤,٠
١٩٩٢	١٨٤٤,٢	٣٦,٤	٤٣,١-	٥٠٦٣,٣
١٩٩٣	١٥٠٦,٨	٢٩,٤	١٨,٣-	٥١١٧,٥
١٩٩٤	١٩٢٧,٦	٣٤,٤	٢٨,٦	٥٦٠٥,٧

المصدر: - الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام ١٩٨٩، ١٩٩٢، ١٩٩٦، ص٩٤ ؛ ص ٩١ ، ص٨٨.

- تم احتساب النسب ومعدلات النمو من قبل الباحث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتضح من الجدول السابق التغيرات الحاصلة في قيمة الإنتاج الصناعي فقد وصل في عام ١٩٨٧ إلى (٤٣٧٣,٩) مليون ريال، في حين قدّر في عام ١٩٨٨ بـ (٧٨٠٨,١) مليون ريال، وقد بلغ في عام ١٩٨٩ حوالي (٨٠٦٥,٠) مليون ريال، أي بنسبة زيادة قدرها (٣,٠%)، ووصل في عام ١٩٩٠ إلى (٩١٨٢,٦) مليون ريال، إلاّ أن النصف الثاني من عقد التسعينات شهد تراجعاً كبيراً في قيمة الإنتاج، فقد وصل في عام ١٩٩١ إلى (٧٠٣٤,٠) مليون ريال، أي بنسبة انخفاض قدرها (٢٣,٠%)، وفي عام ١٩٩٢ وصل إلى (٥٠٦٣,٣) مليون ريال، وفي عام ١٩٩٣ بلغ (٥١١٧,٥) مليون ريال، وبلغ في عام ١٩٩٤ حوالي (٥٦٠٥,٧) مليون ريال، وذلك نتيجة للظروف الاقتصادية والسياسية المترتبة من جراء حرب الخليج الثانية، وذلك مرتبط بتذبذب معدلات النمو السنوي، بل وتحقيق معدلات نمو سالبة في كثير من الفروع الصناعية.

أما مؤشر قيمة الإنتاج على مستوى الفروع الصناعية، فيلاحظ أن هناك تذبذباً ملحوظاً في قيمة الإنتاج الصناعي للفروع الصناعية خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)، كما يلاحظ أن التذبذب في

قيمة الإنتاج ليس على نفس المستوى في مجمل الفروع الصناعية، إذ يتفاوت التذبذب من فرع لآخر ، فبينما حققت بعض الفروع الصناعية تذبذباً عالياً في قيمة الإنتاج الصناعي، كالصناعة الاستخراجية ، وصناعة المنسوجات والملابس وصناعة المنتجات الخشبية، بالإضافة إلى الصناعات المعدنية، ويبين الجدول من جهةٍ أخرى التركيب الهيكلي للقطاع الصناعي، إذ يتبين أن نسبة مساهمة الصناعة الغذائية حققت المرتبة الأولى في عام ١٩٨٧ إذ بلغت حوالي (٥٣,٩%) ثم تأتي في المرتبة الثانية الصناعات الكيميائية وتكرير النفط إذ قدّرت بنحو (٢٨,٥%)، وتأتي صناعة مواد البناء المرتبة الثالثة إذ ساهمت بنسبة (٧,١%)، وقد حققت الصناعة الاستخراجية تفوقاً عالياً في المساهمة النسبية في عام ١٩٨٨ إذ قدّرت بنحو (٤٤,٠%) وتأتي بعد ذلك الصناعة الغذائية التي تمكنت من تحقيق نسبة عالية بلغت (٣٠,١%) تليها في المرتبة الصناعات الكيميائية وتكرير النفط، إذ لم تتجاوز نسبتها (١٥,٦%)، بينما كانت نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في المرتبة الأولى في عام ١٩٨٩ إذ قدّرت بحوالي (٥٠,٩%) وتأتي الصناعة الغذائية في المرتبة الثانية للعام نفسه، إذ وصلت نسبة مساهمتها (٢٦,٥%)، ويأتي في المرتبة الثالثة فرع الصناعات الكيميائية وتكرير النفط بنسبة مساهمة بلغت حوالي (١٤,٠%)، في حين حقق نشاط الصناعة الاستخراجية خاصة النفط أعلى نسبة خلال الفترة نفسها، وجاءت الصناعة الاستخراجية في المرتبة الأولى من حيث المساهمة النسبية في قيمة الإنتاج الصناعي لعام ١٩٩٠، إذ بلغت (٥٩,٤%)، وتأتي الصناعة الغذائية في المرتبة الثانية إذ بلغت حوالي (٢١,٨%)، ثم تأتي في المرتبة الثالثة الصناعات الكيميائية وتكرير النفط بنسبة (١٢,٠%) للعام نفسه، وجاءت بقية الفروع الصناعية في المرتبة الأخيرة، وتأتي أيضاً الصناعة الاستخراجية في المرتبة الأولى في عام ١٩٩١، إذ بلغت نسبة مساهمتها (٤٦,٠%) بينما كانت نسبة مساهمة الصناعة الغذائية (٢٨,٢%)، وتأتي الصناعة الكيميائية في المرتبة التالية من حيث المساهمة النسبية في الإنتاج الصناعي، إذ وصلت إلى (١٨,١%)، إلاّ أن الأعوام الأخرى حققت الصناعة الغذائية فيها تطوراً ملحوظاً مقارنة ببقية الفروع الصناعية، ففي عام ١٩٩٣ تمكنت الصناعة الغذائية من تحقيق المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة المساهمة (٣٩,٣%) وتأتي في المرتبة الثانية الصناعة الاستخراجية إذ ساهمت بنحو (٢٩,٤%) تليها في المرتبة الصناعات الكيميائية وتكرير النفط إذ بلغت المساهمة النسبية لها حوالي (١٨,٤%) أما في عام ١٩٩٤ شكلت الصناعة الغذائية (٤٢,٦%) من إجمالي الإنتاج الصناعي وبذلك حققت المرتبة الأولى، ويأتي قطاع الصناعة الاستخراجية في المرتبة الثانية إذ ساهم بنسبة (٣٤,٤%)، ثم تأتي في المرتبة الثالثة الصناعات الكيميائية وتكرير النفط إذ بلغت المساهمة النسبية لها (٨,٥%).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتبين مما سبق أن التركيب الهيكلي للقطاع الصناعي اليمني يتسم بما يلي:

١- ساهم قطاع الصناعة الاستخراجية بنسبة عالية في إجمالي الإنتاج الصناعي خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)، ويرجع ذلك إلى ارتفاع التوظيفات الاستثمارية التي استخدمت في الإنتاج النفطي خلال النصف الثاني لعقد الثمانينات.

٢- تمكن قطاع الصناعة التحويلية خاصة الصناعة الغذائية من تحقيق المرتبة الثانية في المساهمة النسبية للإنتاج الصناعي والمرتبة الأولى في إجمالي الفروع الصناعية التحويلية. ولعل ذلك يرجع إلى نفس العوامل التي تناولتها الدراسة سابقاً عند عرض وتحليل المنشآت الصناعية.

٣- أظهرت الدراسة أن باقي الصناعات الأخرى قد عكست حالة من التذبذب وعدم الثبات، بل والتراجع في المؤشر النسبي للمساهمة في قيمة الإنتاج الصناعي، خاصة الصناعات المعدنية التي تعد الركيزة الأساسية للقطاع الصناعي بالإضافة إلى صناعة المنسوجات، ويبدو أن ذلك يرجع إلى:

أ- انعدام السياسات المستقبلية، وغياب إدراك أهمية الصناعات الاستراتيجية كالصناعة المعدنية.

ب- ضعف الاهتمام بالتوظيفات الاستثمارية في هذا الجانب الحيوي من القطاع الصناعي، بالإضافة إلى الاستخدام غير الأمثل للمواد المحلية المتاحة خاصة في صناعة المنسوجات.

ج- تدني الاهتمام بالعنصر البشري من حيث التدريب وخلق المهارات، بالإضافة إلى الانخفاض الحاد في الإنفاق على البحث العلمي والتطوير.

د- ارتفاع تكاليف نقل التقنية الحديثة من الدول المتقدمة، خاصة تقنية الصناعات المعدنية المتطورة.

نخلص مما سبق إلى أن القطاع الصناعي، خاصة القطاع الصناعي التحويلي في اليمن قد شهد خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤) تذبذباً واضحاً في المساهمة النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت أقصى قيمة له في عام ١٩٨٧ نحو (١١,٨%)، بالإضافة إلى أن حجم القوى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العاملة في القطاع الصناعي قدرت بحوالي (٠,٤١٩) مليون نسمة، أي بنسبة (١٦,٧%) إلاّ أن نسبة القوى العاملة في القطاع الصناعي التحويلي بلغت (٤,٥%) تركزت أعلى نسبة منها في الصناعة الغذائية خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤). وقد بلغت الصادرات الصناعية خاصة المواد الخام أعلى قيمة من إجمالي الصادرات خلال السنوات (١٩٨٧-١٩٩٤) إذ بلغت في عام ١٩٨٩ حوالي (٢٢٣٤,٨) مليون ريال، في حين بلغت الصادرات الرأسمالية أقصى قيمة لها في عام ١٩٨٨ نحو (٣,٥) مليون ريال. إلاّ أن المستوردات من المواد الخام قد وصلت أقصى قيمة لها في عام ١٩٨٨، إذ بلغت حوالي (١٤١٨,٨) مليون ريال، وبلغت أعلى قيمة للمستوردات الرأسمالية من الخارج بالإضافة إلى المستوردات الاستهلاكية مما أدى ذلك إلى العديد من الآثار الاقتصادية منها، تفاقم العجز في الميزان التجاري، وانخفاض حاد في المدخرات المحلية الذي بدوره أدى إلى تقليص حجم الاستثمارات.

وقد تبين أن معدل نمو الإنتاج في القطاع الصناعي قد كان متناقصاً ومتذبذباً خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)، وساهم فرع الصناعة الغذائية بأعلى نسبة في الإنتاج الصناعي خلال الفترة نفسها. يتضح أن القطاع الصناعي قد لعب دوراً ضعيفاً في البنية الاقتصادية بل ساهم بدور كبير في التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي نظراً للاعتماد الكبير على المستوردات الأجنبية في توفير مدخلات الإنتاج الصناعي، ولكن ما هي أبرز المعوقات التي واجهت القطاع الصناعي في اليمن، وهل يمكن قياس تلك المتغيرات رياضياً؟

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

معوقات تطوير القطاع الصناعي في اليمن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

معوقات تطوير القطاع الصناعي في اليمن

يشارك القطاع الصناعي بشكل عام القطاعات الأخرى في كثير من المشاكل والمعوقات التي يواجهها، إلا أن هناك بعض المعوقات التي تواجه القطاع الصناعي بحدة، بالإضافة إلى بعض المشاكل التي ينفرد بها القطاع الصناعي عن غيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى. وقد اعترضت القطاع الصناعي في اليمن شأنه شأن كثير من الدول النامية العديد من المعوقات التي تختلف في حدتها من دولة لأخرى ومن صناعة لأخرى، إلا أنها تعد قاسماً مشتركاً يميز ذلك القطاع عن غيره، ويمكن عرض أهم المعوقات فيما يلي:

٣-١ المعوقات البشرية

يعد عنصر الإدارة أحد الركائز الأساسية لعملية التطوير البشري والمادي التي تعتمد عليها المنشآت المختلفة (قريطم وآخرون، ١٩٨٥:١٠٣)، ويتضمن عنصر الإدارة عملية التخطيط والاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة (شرف الدين، ١٩٩٠:١٨٧)، وتعد الموارد البشرية المحور الرئيس للمعرفة الإدارية، بل إن وجود الموارد المادية ليس لها وزن في ظل غياب الموارد البشرية المدربة، إذ أن العنصر البشري المنظم والمخطط دعامة أساسية لعملية الإنتاج لذلك فإن عنصر الإدارة يساهم بدور كبير في تطوير الإنتاج.

وتتمثل المعوقات البشرية في اليمن في ندرة القيادات الإدارية، وانخفاض مستويات المعرفة الإدارية والفنية، إضافة إلى تعقيد الإجراءات المتعلقة بالمعاملات مع الجهات ذات الصلة بالقطاع الصناعي (وزارة الصناعة، ١٩٩٤: ٨٩)، ولعل الجدول رقم (٣-١) يبين واقع الموارد البشرية من الجانب التعليمي في اليمن مقارنةً ببعض الدول[١].

---

[١] ستعمد الدراسة في هذا الجزء إلى وضع مقارنة اليمن بالدول التالية:-

أ- الأردن. ب- مصر. ج- الإمارات. د- المملكة المتحدة. هـ- فرنسا. و- اليابان.

عدا الحالات التي لا تتوفر فيها بيانات عن تلك الدول.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

جدول (٣-١)
مقارنة نسبة الأمية في اليمن
ببعض الدول النامية عام ١٩٩٢

الدولة	النسبة المئوية للأمية
اليمن	٦١,٤
الأردن	١٩,٩
مصر	٥١,٦
الإمارات العربية	٤٥,٠
المملكة المتحدة	١,٠
فرنسا	١,٠
اليابان	١,٠

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير عن التنمية البشرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٣، ص١٣٥-١٣٧.

يتبين من الجدول السابق أن نسبة الأمية في اليمن بلغت نحو (٦١,٤%) وتعد من أعلى النسب مقارنة بالدول الأخرى، إذ قدرت في مصر والإمارات العربية والأردن بحوالي (٥١,٦%)، (٤٥,٠ %)، (١٩,٩%) على التوالي، في حين بلغت حوالي (١,٠%) في كل من المملكة المتحدة وفرنسا واليابان. لذلك تعتبر مسألة التعليم في اليمن متدنية، مما ساهم في ضعف الأداء الاقتصادي، خاصة في الجانب الصناعي، إذ برز ذلك في الناتج المتوسط للعامل الصناعي، إذ تشير البيانات الإحصائية إلى أن إنتاجية العامل الصناعي في اليمن منخفضة مقارنة بإنتاج مثيله في العديد من الدول النامية والمتقدمة.

لذلك يوضح الجدول رقم (٣-٢) متوسط إنتاجية العامل الصناعي في اليمن مقارنة بمثيله في الدول الأخرى.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٣-٢)

مقارنة الإنتاجية الصناعية للعامل اليمني ببعض

الدول النامية والمتقدمة عام١٩٩٣

الدولة	قوة العمل الصناعية (مليون)	الناتج الصناعي المحلي (مليون دولار)	الناتج المتوسط (دولار)
اليمن	٠,٣٦٣	٢٨٦٩,٩	٧٩٠٦,٠
الأردن	٠,٢٣٤	١١٥٤,٧	٤٩٣٤,٦
مصر	٣,٤٧	٧٨٧٢,٥	٢٢٦٨,٧
الإمارات العربية	٠,٣٤٢	١٩٩١٣, ٠	٥٨٢٢٥,١
المملكة المتحدة	٥,٧٩	٢٧٠٢٨٢,٥	٤٦٦٨١,٠
فرنسا	٤,٩٥	٣٦٢٩٨٩,٨	٧٣٣٣١,٣
اليابان	٢٢,٤٣	١٧٢٧٨٢٣,٦	٧٧٠٣١,٨

المصدر: – الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٣، ص١٦٨، ٢٠٠.

– البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٥، ص٢١٨-٢١٩.

– تم احتساب الناتج المتوسط من قبل الباحث.

يتبين من خلال الجدول السابق أن إنتاجية العامل الصناعي في اليمن تقدر بنحو (١٤%) من إنتاجية مثيله في دولة الإمارات العربية، بينما بلغت إنتاجية العامل في الأردن حوالي (٦٢%) من إنتاجية العامل الصناعي في اليمن، وقدرت إنتاجية العامل الصناعي في مصر بنحو (٢٩%) من إنتاجية مثيله في اليمن.

إلا أن إنتاجية العامل الصناعي في اليمن بلغت حوالي (١٧%) من إنتاجية العامل الصناعي في المملكة المتحدة، وقدرت بنحو (١٠%) من إنتاجية العامل الصناعي في كل من فرنسا واليابان.

وبذلك يبدو أن إنتاجية العامل الصناعي في اليمن منخفضة، إلا أن التفوق النسبي الذي حققه العامل الصناعي اليمني على مثيله في مصر والأردن يرجع إلى التحسن الذي طرأ في القطاع الصناعي الاستخراجي، خاصة الإنتاج من النفط الخام في بداية عقد التسعينات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في حين يظهر انخفاض إنتاجية العامل الصناعي في اليمن بوضوح في القطاع الصناعي التحويلي الذي يعد الركيزة الرئيسة للتطوير الصناعي وأحد العوامل الأساسية في تحديث البنية الاقتصادية للاقتصاد القومي، إذ لم تتجاوز إنتاجية العامل الصناعي في اليمن (٦٧%) من إنتاجية مثيلة في القطاع الصناعي التحويلي الأردني لعام ١٩٩٣ (جامعة الدول العربية، ١٩٩٣: ١٧، ٢٤٠).

ولعل ذلك يرجع إلى انخفاض نسبة العمال الصناعيين المدربين، إذ لم تتجاوز نسبة الطلاب الدارسين في التعليم الجامعي التقني (١٣,٠%) من إجمالي عدد الطلاب عام ١٩٩٠(وزارة الصناعة، ١٩٩٤ : ٣٦٧).

وتعتبر هذه النسبة منخفضة مقارنة بالعديد من الدول النامية والمتقدمة، إذ يبين الجدول رقم (٣-٣) نسبة عدد الطلاب في التعليم الثانوي الفني إلى إجمالي عدد الطلاب في الثانوية العامة في اليمن بالمقارنة مع بعض دول العالم.

جدول(٣-٣)

مقارنة نسبة عدد الطلاب المسجلين في مرحلة التعليم الثانوي الفني إلى إجمالي عدد المسجلون في مرحلة التعليم الثانوي في اليمن ببعض الدول النامية والمتقدمة

خلال الفترة (١٩٩١-١٩٩٢)

الدولة	المسجلون في مرحلة التعليم الثانوي الفني (كنسبة مئوية من مجموع المسجلين في مرحلة التعليم الثانوي)
اليمن	٣,٦
الأردن	٢٣,٣
مصر	٢٠,٩
الإمارات العربية	٠,٨
المملكة المتحدة	٥٨,٠
فرنسا	٥٤,٠
اليابان	٢٨,٠

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٧ ص١٨٠ ، ٢٠٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتبين من خلال الجدول السابق أن اليمن تعاني من نقص حاد في عدد الكوادر الفنية، إذ لم تتجاوز نسبة الطلاب في المرحلة الثانوية الفنية (٣,٦ %)، في حين تجاوزت الدول الأخرى تلك النسبة كثيراً، عدا دولة الإمارات العربية.

لذلك يعد عدد العمال المدربين في الجانب الصناعي منخفضاً جداً، مما جعل مستوى الأداء في القطاع الصناعي متدنياً كثيراً، خاصة في الجانب الصناعي التحويلي.

إضافة إلى أن اليمن تعاني من مشكلة الغموض في تحديد الأهداف والسياسات، حيث أكدت إحدى الدراسات الميدانية الحديثة أن بلغت نسبة إجابات أفراد عينة الدراسة الذين يرون أن هذه مشكلة تواجه المنشآت اليمنية (٧٠,٩%) في حين بلغت نسبة الذين يرون أنها لا تعد مشكلة (٢٥,١%) (المعمري، ١٩٩٤: ٦٠).

إلا أن حدة هذه المعوقات ظهرت بشكل واضح أثناء الزيارات الميدانية لبعض المنشآت الصناعية[1]، ولعل من أبرزها ما يلي:

١- نقص الاهتمام بدور العامل في العملية الإنتاجية، بل غياب مفهوم أهمية العقل البشري في عملية الإبداع والابتكار.

٢- غياب الثقة بين العامل والمنشأة، إضافة إلى انعدام مبدأ المشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات وحل المشكلات.

٣- عدم الاهتمام بتدريب العاملين وتطوير مؤهلاتهم العلمية والفنية من جانب العديد من المنشآت، بل تفضل المنشأة الاعتماد على الخبرات الأجنبية التي تكلفها مبالغ مرتفعة من النقد الأجنبي تفوق كثيرا ما يمكن إنفاقه في سبيل تأهيل وتدريب الكوادر المحلية التي تعد أساس البناء والتطوير الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى:

١. قصور السياسات الصناعية من جانب الحكومة نحو التوجه العلمي والعملي لبناء الإنسان بناءاً حديثاً يواكب التطور العالمي الحديث.

---

[1] قام الباحث بزيارة ميدانية لكل من:-

أ- مصنع الأدوية الواقع في العاصمة صنعاء.

ب- المعهد الصناعي الأول في العاصمة صنعاء.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٢. عدم توفر بنيان مؤسسي قوي يهتم بالتخطيط والتحديث في الجانب الاقتصادي عامة والصناعي خاصة.

٣. عدم وجود الكفاءات الإدارية والفنية في مكانها المناسب.

٤. غياب الاهتمام بتنفيذ التشريعات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي والصناعي.

٥. عدم الاهتمام بوضع السياسات المستقبلية الخاصة بتحديث وتطوير القطاع الصناعي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣-٢ المعوقات التقنية

يسهم التقدم التقني بدور هام في زيادة الإنتاج، حيث إن عناصر الإنتاج تعتمد بالإضافة إلى عنصر العمل ، وراس المال، والمواد الأولية على التقدم التقني، بل إن التقنية في الوقت الراهن تعد إحدى العناصر الرئيسة في عملية الإنتاج، وذلك لأنها تعمل على تحديث القطاع الصناعي وزيادة القدرة الإنتاجية، خاصة عند استخدامها في ظروف ملائمة. إلا أنه مع إدخال هذه التقنية، برزت العديد من المعوقات، لعل من أهمها ما يتصل بمدى انتشار المعرفة التقنية وتطبيق منجزاتها[١].

لذلك تتميز الصناعات في غالبية الدول النامية باتباع أسلوب تقني تقليدي . واليمن إحدى هذه الدول التي تعاني من هذه المعوقات، ويبرز ذلك فيما يلي:

١- اعتماد كثير من المشروعات الصناعية على تقنية قديمة ومستوردة[٢].

٢- غياب الدعم العلمي والسياسة البحثية.

٣- انعدام العديد من التخصصات الرئيسة مثل الهندسة الكيميائية في الجامعات اليمنية اللازمة للقطاع الصناعي.

٤- ضعف في أداء الخدمات الاستشارية المرتبطة في الجانب الصناعي (وزارة الصناعة، ١٩٩٤: ١٢٣-١٧٧).

ولعل غياب البحث والتطوير في اليمن يعد أحد المعوقات الرئيسة في القطاع الصناعي، إذ يعتبر البحث العلمي في الوقت الراهن أحد المراحل الأساسية لعملية التطوير التقني، بل إن وجود البحوث العلمية يعد أساس نجاح التقنية الحديثة (عبد السلام،١٩٩٠: ١٠٠-١٠٥)، إذ أن معيار

---

(١) لمزيد من الإطلاع أنظر: - منير نايفة وآخرون، نقل المعرفة والتقنية للوطن العربي، مجلة التعاون، العدد ٤، ١٩٩٦، ص١٣٥.

- محمد مقداد، نقل التقنية: مشاكله ومحاولة التقليل منها، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٢٤، العدد ٣، ١٩٩٦، ص ٢٢٥-٢٢٨.

(٢) تبين أن مصفاة تكرير النفط في مدينة عدن تعمل منذ أكثر من ٤٠ سنة بتقنية مستوردة من المملكة المتحدة، وتعاني في الوقت الراهن من قصور في مستوى الإنتاج، نظرا لتقادم الآلات والمعدات.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

التقدم يقاس بمقدار ما ينفق على البحث العلمي سنوياً، إذ يساهم التقدم التقني كثيراً في تخفيض نسبة مدخلات الطاقة والموارد الأولية اللازمة لإنتاج العديد من السلع والخدمات إذ بلغت نسبة المساهمة نحو (٥٠%) (أبو راس، ١٩٩٤:٢٣).

بل أن البحث العلمي يساهم في تطوير جودة الإنتاج، إضافة إلى زيادة حجم المبيعات، وقد أكدت ذلك إحدى الدراسات الحديثة التي أجريت على مائة منشأة صناعية في المملكة العربية السعودية باستخدام البيانات المقطعية (cross -section) إذ أوضحت أن زيادة الإنفاق العلمي على البحث والتطوير بنسبة (١%) يؤدي إلى زيادة حجم المبيعات بمقدار (٣١%) (الخولي، ١٩٩٤: ٣١).

وقد جاء اهتمام اليمن بقضية البحث العلمي منذ عام١٩٧٣، وقد ساهمت في ذلك العديد من الدول المتقدمة التي ساعدت في كثير من المشاريع الزراعية (شرف الدين،١٩٩٠:١٥٤).

وسارعت اليمن مؤخراً في الاهتمام بقضايا البحث العلمي عن طريق جامعتي صنعاء وعدن بالإضافة إلى الهيئة العامة للبحوث. إلا أن عدد العلماء والباحثين في اليمن لم يتجاوز (٠,٢) لكل ألف نسمة خلال الفترة (١٩٨٨ -١٩٩٥).

ولإيضاح واقع البحث العلمي في اليمن، عمدت الدراسة في هذا الجانب إلى وضع مقارنة مع العديد من الدول النامية والمتقدمة، كما يبين ذلك الجدول رقم (٣-٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٣-٤)

مقارنة رأس المال البشري والمادي في اليمن ببعض الدول النامية والمتقدمة خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٥)

الدولـــــة	العلماء والفنيون المشتغلون بالبحث والتطوير (لكل ألف نسمة)	الإنفاق على التعليم العالي (كنسبة مئوية من الإنفاق على جميع مراحل التعليم)
اليمن	٠,٢	... [1]
الأردن	٠,١	٣,٠
مصر	٠,٤	٣٧,٠
الإمارات العربية	...	...
المملكة المتحدة	٢,٠	٢٢,٣
فرنسا	٣,٠	١٦,٧
اليابان	٦,٠	...

المصدر: الأمم المتحدة، تقرير عن التنمية البشرية، لعامي ١٩٩٣، ١٩٩٧، ص١٨٠ ، ص١٨٠، ٤٠٢، ٢٠٨ على التوالي.

[1] ... غير متوفر.

يظهر الجدول السابق أن اليمن تفتقر إلى العلماء والباحثين، إذ لم يتجاوز عددهم (٠,٢) لكل ألف نسمة، بل إن اليمن تعد من أقل الدول عددا في هذا الجانب، وهذا من شأنه أن يجعل عمليـــة البحث والتطوير، خاصة في الجانب الصناعي أمرا في غاية الصعوبة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣-٣ المعوقات الاقتصادية:

يمكن دراسة أبرز المعوقات الاقتصادية من خلال عرض الجوانب التي تزامنت مع ظـــهور نشاط القطاع الصناعي في اليمن، وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:-

٣-٣-١ الترابط الاقتصادي[١]:

أظهرت العديد من الدراسات التطبيقية أن الترابط الاقتصادي يختلف من دولة لأخرى وفـق طبيعة وضع الاقتصاد السائد لتلك الدول، فاقتصاديات الدول المتقدمة تتميز بحالـــة مـــن الـــترابط الكامل (Complete Interdependence)، بمعنى أن النشاط الاقتصادي يسير في إطـــار نظـــام محدد يتأثر بشدة عند إضافة أو فقدان أية حلقة من حلقات هذا النشاط، ولعل من أكثر الدول التـــي تتسم بهذه الحالة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، إضافة إلى ألمانيـــا، فـــي حيـــن أن اقتصاديات الدول النامية تعاني من اختلال نماذج الترابط الاقتصادي.

واليمن لا تختلف عن سائر الدول النامية، بل إن الاقتصاد اليمني يعاني بشـــكل حـــاد مـــن انخفاض علاقة الترابط الصناعي بالقطاعات الأخرى، إذ كشفت كثير من الدراسات التي أجريـــت في هذا الجانب أن القطاع الصناعي التحويلي يعتمد على ما يقارب (٧٠%) من احتياجاته للمـــواد الأولية من المستوردات، إضافة إلى أن القطاع الصناعي التحويلـــي يعجـــز عـــن توفـــير الآلات والمعدات اللازمة لنشاط القطاع الزراعي، إذ تبين أن الأدوات الزراعيـــة التقليديـــة التـــي كـــان يستخدمها القطاع الزراعي والتي كانت تنتجها الورش القديمة أصبحت منعدمة بعد أن توفر العديـــد منها عن طريق الاستيراد، ممّا أثّر بحدة على دور تلك الورش التقليدية (وزارة الصناعة، ١٩٩٤: ١٠٩-١١٠).

وأكدت الزيارة الميدانية للمعهد الصناعي أن الورشة الخاصة بصهر المعادن والتي تســـتخدم فنوناً إنتاجيةً قديمةً لا تنتج سوى بعض الأجـــزاء الخاصـــة بـــالآلات والمعـــدات التابعـــة لإدارة

---

[١] يقصد بالترابط الاقتصادي أو العلاقات الاقتصادية بين القطاعات الإنتاجية، بأنها تلك العلاقات التي تتم بين مكونات النظام الإنتاجي في الاقتصاد، حيث تعتمد هذه القطاعات على بعضها البعض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (خرابشة، ١٩٩٧: ٩٥).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المعهد[1]. لذلك تعد مشكلة عدم وجود الترابط الاقتصادي في اليمن إحدى المعوقات الأساسية التي تواجه القطاع الصناعي، ويغدو من المفيد هنا مقارنة الترابط الاقتصادي في اليمن ببعض السدول النامية لإيضاح جانب الترابط الاقتصادي، كما يبين ذلك الجدول رقم (٣-٥).

جدول (٣-٥)

مقارنة ترابط القطاع الصناعي التحويلي بالمستلزمات الإنتاجية المحلية في اليمن ببعض الدول النامية

الدولة	نسبة مشتريات القطاع الصناعي[2] التحويلي من المستلزمات الإنتاجية المحلية %	السنة
اليمن	٢٠,٠	١٩٩٤
الأردن	٢٣,٦	١٩٨٧
الجزائر	٨٠,٢	١٩٨٩

المصدر: - الجمهورية اليمنية، وزارة الصناعة، ندوة تطوير القطاع الصناعي وآفاق الاستثمار الصناعي في اليمن، ١٩٩٤، ص٥٣٧.

- رياض المومني، ووليد حميدات، واقع القطاع الصناعي التحويلي في الأردن، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٢، العدد ٢، ١٩٩٦، ص ٢٠٣.
- زغيب شهرزاد، إستراتيجية التصنيع في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، ١٩٩١، ص١٣٥.

يظهر من الجدول السابق أن درجة اعتماد القطاع الصناعي التحويلي على المستلزمات الإنتاجية المحلية في اليمن بلغت حوالي (٢٠%)، في حين قدرت تلك النسبة في الأردن بنحو (٢٣,٦%)، وبلغت في الجزائر حوالي (٨٠,٢%)، لذلك تأتي اليمن في المرتبة الأخيرة بعد الجزائر والأردن. ولعل انخفاض درجة ترابط القطاع الصناعي التحويلي بالقطاع الزراعي يرجع إلى الأسباب التالية:

---

[1] بالرغم من مرور ما يزيد عن عشرون عاما لإنشاء هذا المعهد.

[2] يقتصر هذا المؤشر على الصناعة الغذائية ودرجة اعتمادها على القطاع الزراعي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١. ضعف البنية الاقتصادية للقطاع الزراعي، مما أدى إلى عدم قدرته على توفير فـــائض من المنتجات الزراعية للقطاع الصناعي.

٢. ارتفاع مستوى الأسعار الخاصة بالمنتجات الزراعية المحلية مقارنة بأسعار السلع البديلة المستوردة.

٣. انخفاض مستوى جودة السلع الصناعية التي يحتاجها القطاع الزراعي مقارنـــة بالســلع البديلة المستوردة.

٣-٣-٢ البنية التحتية للاقتصاد:

تعتبر البنية التحتية أحد أهم العوامل المساعدة في عملية التطوير الصناعي، بل إن وجـــود بنية تحتية متطورة يعد أمرا ضروريا لعملية التنمية الصناعية نظرا لمساهمتها في تسهيل عمليـــة نقل عناصر الإنتاج والمنتجات الصناعية، بالإضافة إلى الدور الأساسي الذي تؤديه البنية التحتيـــة إلى جانب إنتاج الطاقة والاتصالات، إلا أنه بالرغم من أن العديد من عوامل البنيـــة التحتيـــة قـــد حققت نجاحا فائقا في كثير من الدول الصناعية المتقدمة لكنها لم تتحقق لغالبية الدول النامية ومنـــها اليمن، ولإيضاح ظاهرة معوقات البنية التحتية في اليمن عمدت الدراسة إلى وضع مقارنـــة مـــع العديد من دول العالم كما يبين ذلك الجدول رقم (٣-٦).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٣-٦)

مقارنة البنية التحتية في اليمن ببعض الدول النامية والمتقدمة

عام ١٩٩٢

الدولة	القوى الكهربائية لإنتاج (كيلوواط ساعة لكل فرد)	الاتصالات السلكية واللاسلكية خط رئيس للتليفون (لكل ١٠٠٠ شخص)	الطريق المرصوفة كثافة الطرق (كم لكل مليون شخص)
اليمن	١٥٦	١١	٣٧٢
الأردن	١٠١٢٠	٧١	١٧٦٧
مصر	٨٤٩	٣٩	٦٣٣
الإمارات العربية	٩٩١٧	٤٨٧	٢٧٠٦
المملكة المتحدة	٥٦٦٠	٤٧٣	٦٢٢٠
فرنسا	٨٠٨٩	٥٢٥	١٣٠٠٨
اليابان	٧٢١١	٤٦٤	٦٤٢٦

المصدر: البنك الدولي: تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٥، ص٢٧٦-٢٧٧.

يوضح الجدول السابق بلوغ نصيب الفرد في اليمن من الطاقة الكهربائية نحو (١,٥٧%) عن مثيله في دولة الإمارات العربية، و (١,٥٤%) عن مثيله في الأردن، ولم تتجاوز (١٨,٣٧%) عن مثيله في مصر، بينما تعادل حوالي (٢,٧٦%) عن مثيله في المملكة المتحدة، وقدرت بنحو (١,٩٣%)، (٢,١٦%) عن مثيله في كل من فرنسا واليابان على التوالي ويأتي نصيب الفرد في اليمن من خطوط الاتصالات والطرق المرصوفة في المرتبة الأخيرة مقارنة بالدول قيد الدراسة. ولعل ذلك يبين مدى انخفاض مستوى البنية التحتية المستخدمة في اليمن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣-٤ المعوقات المالية[١]:

لعل من أهم سمات غالبية الدول النامية شيوع ظاهرة الندرة المالية الناجمة عن ضعف المدخرات المحلية، واليمن تعد من أكثر هذه الدول، إذ تعاني من نقص حاد في المدخرات. لذلك يتناول هذا الجزء من الدراسة إحدى أهم المعوقات المالية التي تؤثر في تطوير القطاع الصناعي والمتمثل في المدخرات المحلية التي تعد إحدى العناصر الرئيسة للاستثمار الذي يعتبر بدوره أحد العوامل الأساسية التي تلعب دورا هاما في تحقيق التطوير الاقتصادي وخاصة في الجانب الصناعي، ثم يتناول في الجزء الثاني الاستثمار، وذلك لأهميته في التأثير الإيجابي في زيادة مستوى الإنتاج ومعدلات الاستخدام للقوى العاملة، بالإضافة إلى دوره في إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد من خلال تغيير الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في مستوى الناتج والتشغيل، وقد شهد الاقتصاد اليمني زيادة في معدلات الاستثمار، كما أظهر ذلك الجدول (٢-٦) خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)، إذ بلغت أقصى قيمة للاستثمار (٥١٣٧,٥) مليون ريال في عام ١٩٩٤، وللقصور الحاد في المدخرات المحلية، التي وصلت إلى (-٣٩٥٠,١) مليون ريال في عام ١٩٨٧، وقد أدى ذلك إلى وجود فجوة كبيرة في المدخرات الإجمالية، الأمر الذي ترتب عليه قصور في تمويل الاستثمارات الاقتصادية خاصة في القطاع الصناعي، إذ تم تمويل جزء كبير من الاستثمارات المتحققة فيه من خلال الموارد الخارجية[٢]، ويمكن التعرف على حجم المعوقات المالية (المدخرات) في اليمن من خلال مقارنته ببعض الدول النامية والمتقدمة كما يظهرها الجدول رقم (٣-٧).

---

[١] لمزيد من الإطلاع أنظر: جميل الأثوري، القطاع الصناعي التحويلي في الجمهورية اليمنية ودوره في التنمية الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، بغداد، العراق، ١٩٩٦، ص ١٢٠.

[٢] تتمثل الموارد الخارجية فيما يلي:-

أ- تحويلات العاملين من الخارج.

ب- القروض الخارجية.

ج- المساعدات الدولية.

- بلغت إجمالي الديون الخارجية حوالي (٦٢١٢) مليون دولار في عام ١٩٩٥ (البنك الدولي ١٩٩٧: ٢٦٤)

© Arabic Digital Library Yarmouk University

جدول (٣-٧)

مقارنة نسبة الادخار المحلي الإجمالي والاستثمار إلى الناتج المحلي في اليمن

ببعض الدول النامية والمتقدمة

عام ١٩٩٣

(%)

الدولـــــة	نسبة الادخار المحلي الإجمالي إلى الناتج	الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الناتج
اليمن	٣	٢٠
الأردن	-١٣	٣٠
مصر	٦	١٧
الإمارات العربية	٣٣	٢٥
المملكة المتحدة	١٤	١٥
فرنسا	٢٠	١٨
اليابان	٣٣	٣٠

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٥، ص .

يوضح الجدول السابق أن اليمن تعاني من ندرة المدخرات المحلية إذ بلغت نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو (٣%)، بينما تجاوزت بقية الدول الأخرى تلك النسبة بشكل بارز عـدا الأردن. أما نسبة الاستثمار فقد بلغت نحو (٢٠%) وبالتالي تأتي اليمن في المرتبة الرابعة بعد كل من اليابان والأردن والإمارات العربية، ويرجع سبب انخفاض المدخرات المحلية إلـــى العوامـــل التالية:

١. ضعف البنية الاقتصادية المكونة للنشاط الاقتصادي.
٢. انخفاض مستوى دخل الفرد.
٣. زيادة الميل في الإنفاق الاستهلاكي.
٤. زيادة النمو السكاني.
٥. ارتفاع معدل الإعالة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما عملية الاستثمار تتطلب توافر العديد من العوامل التي تشكل في مجملها المناخ الملائم للاستثمار،[1] ولعل أهم العوامل هي:

أولا: الاستقرار السياسي.

ثانيا: الاستقرار الاقتصادي.

ثالثا: الظروف الاجتماعية والأمنية.

رابعا: القوانين والتشريعات (إسحاق والزبيري، ١٩٩٦: ١٣١).

لذلك يعد تفاعل هذه العوامل الإيجابي بعضها البعض أحد الركائز الرئيسة لجذب مزيد من رأس المال المحلي والخارجي، إلا أن مناخ الاستثمار في اليمن قد تعرض للعديد من المعوقات تمثلت في العوامل التالية:

أولا: العوامل السياسية

يظهر من خلال تتبع كثير من الأحداث السياسية الداخلية والنزاعات الحدودية مع الدول المجاورة، خاصة في السنوات الأخيرة لعقد التسعينات، بروز ظاهرة عدم الاستقرار السياسي.

ثانيا: العوامل الاقتصادية

تتمثل العوامل الاقتصادية فيما يلي:

١-عدم الاستقرار الاقتصادي، خاصة فيما يرتبط بتغير الأسعار.

٢-زيادة الاعتماد على العالم الخارجي في توفير العديد من السلع الاستهلاكية والرأسمالية مما يسبب إنفاق الكثير من العملات الأجنبية.

ثالثا: العوامل الفنية والإدارية

تتمثل أهم هذه العوامل فيما يلي:

١-غياب معايير مواصفات الجودة مما يجعل المنتج المحلي غير قادر على منافسة السلع الأجنبية.

---

[1] يقصد بمناخ الاستثمار الإطار الذي يسود فيه تفاعل العديد من العوامل التي تتأثر ببعضها البعض خلال فترة من الزمن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢-بروز ظاهرة المنافسة بين المستثمرين أنفسهم من خلال قيام بعضهم بتكرار الكثير من الصناعات القائمة، دون وجود تدخل وتوجيه من الجهات ذات العلاقة.

٣-عدم وجود الضوابط الأمنية الكافية التي تحمي المصالح الخاصة بالمستثمرين (إسحاق، والزبيري، ١٩٩٦: ١٤٠-١٤١).

رابعا: العوامل القانونية:

تتمثل العوامل القانونية فيما يلي:

١-قصور أداء الهيئة العامة للاستثمار، نظرا لغياب الاختصاصيين بشئون قانون الاستثمار.

٢-تعقيد الإجراءات الإدارية والقانونية (القطيبي، ١٩٩٤: ٦٥).

خامسا: عوامل البنية التحتية:

تعد معوقات البنية التحتية إحدى العوامل المرتبطة بالبنية الاقتصادية وتتمثل فيما يلي:

١-نقص وتخلف البنى الأساسية والمتمثلة في خدمات الطرق والنقل والاتصالات والموانئ، إضافة إلى المطارات والطاقة.

٢-ارتفاع أسعار الأراضي اللازمة لإنشاء المشروعات، مما يجعل العديد من المشروعات المزمع إنشاؤها غير ذات جدوى.

٣-ضعف الترابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة (إسحاق والزبيري، ١٩٩٦: ١٣٥-١٣٦).

سادسا: العوامل التمويلية

يعد التمويل أحد العوامل الرئيسة للمشاريع الاقتصادية، وتعاني اليمن في الوقت الراهن من عدم توفر التمويل اللازم للعديد من المشروعات الصناعية ويرجع ذلك إلى:

١-عدم توفر سوق منظمة لتبادل الأوراق المالية.

٢-مشاكل الضمانات التي تطلبها المصارف المتخصصة من قبل المستثمر اليمني.

٣-صعوبة البحث عن مصادر التمويل الخارجي من قبل كثير من المستثمرين اليمنيين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

قياس دوال الإنتاج الصناعي والتغيرات الهيكلية والترابط الاقتصادي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

قياس دوال الإنتاج الصناعي والتغيرات الهيكلية والترابط الاقتصادي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يتناول هذا الفصل في الجزء الأول قياس وتحليل العوامل المؤثرة على الإنتاج الصناعي ويقوم في الجزء الثاني بقياس التغيرات الهيكلية للقطاع الصناعي بينما يحاول الجزء الثالث قياس ترابط القطاع الصناعي بالقطاعات الأخرى .

٤-١ قياس دالة الإنتاج الصناعي

أضافت الدراسات الحديثة العديد من دوال الإنتاج لقياس العوامل المؤثرة فيه، إلاّ أنها لم تختلف في تحديد العوامل المؤثرة على الإنتاج (الخطيب، ١٩٩٤: ٣٧١). وفي هذا الجزء سيتم تناول ما يلي:

١- الأسس النظرية للنموذج القياسي

٢- عرض بعض الدراسات التطبيقية السابقة

٣- قياس دالة الإنتاج الصناعي في اليمن

٤- تحليل نتائج القياس

٤-١-١ الأسس النظرية للنموذج القياسي

يعتمد إنتاج حجم معين من إحدى السلع على العديد من العوامل التي تؤثر عليه، إذ أن طبيعة المزج بين عناصر الإنتاج مثل العمل ورأس المال تحدد علاقة الإنتاج بعناصره أو مخرجات الإنتاج ومدخلاته (Gordon, 1993: 152) وتهدف المنشآت إلى تحقيق أقصى إنتاج ممكن وفقاً لتوليفة محددة من عناصر الإنتاج وبافتراض أن دالة الإنتاج هي:

$$Q = f(K, L) \qquad (1)$$

حيث أن:

Q : كمية الإنتاج

K : عنصر رأس المال

L : عنصر العمل

ويقاس الإنتاج إما باستخدام الوحدات العينية أو بالقيمة النقدية الإجمالية خلال فترة من الزمن أما عناصر الإنتاج فيمكن قياسها وفقا لخدمات كل عنصر، فالعمل يقاس بعدد ساعات العمل أو عدد العمال أو الأجور، في حين يقاس رأس المال بعدد الوحدات المستخدمة في العملية الإنتاجية المتمثلة بالآلات والمعدات أو بالوحدات النقدية لقيم الأصول الثابتة، ويفترض أن دالة الإنتاج تتوفر فيها الخصائص التالية:

أ- أن تكون هذه الدالة متصلة ذات قيمة موجبة مفردة .

ب- أن يكون لها اشتقاقات أولية وثانية متصلة .

ج- أن يكون الناتج الحدي موجباً أي أن:

$$MP_K = \frac{\partial Q}{\partial K} > 0 \quad , \quad MP_L = \frac{\partial Q}{\partial L} > 0$$

د- يجب أن تكون مصفوفة (Hessian) للاشتقاقات الجزئية لهذه الدالة سالبة لتأكيد تحدب دالة الإنتاج (Henderson and Quandt, 1980: 67-72) .

ولعل من أبرز دوال الإنتاج دالة (Cobb-Douglas) السائدة في أدبيات الفكر الاقتصادي التي تأخذ الشكل الرياضي التالي

$$Q = A\, K^{\infty}\, L^{\beta} \qquad (2) \qquad \text{(Varian, 1992: 207)}$$

حيث إن:

Q : كمية الإنتاج

A : المستوى التقني

K : عنصر رأس المال

L : عنصر العمل

∞ : مرونة الإنتاج بالنسبة لرأس المال

β : مرونة الإنتاج بالنسبة للعمل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤-١-٢ الدراسات التطبيقية السابقة

أظهرت العديد من الدراسات الاقتصادية التطبيقية أهم العوامل المؤثرة في دالة الإنتاج الصناعي، ولعل من أهم هذه الدراسات دراسة (Furguson)، إذ بينت أن عنصر رأس المال يلعب دوراً مهماً في زيادة الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ساهم عنصر العمل بنسبة أقل، وقدرت مرونة الإحلال في صناعة الخشب بنحو (٩٠%) بينما قدرت مرونة الإحلال في صناعة المواد الكيماوية (١,٢ %)(Furguson, 1965: 135).

وقام الخطيب في عام ١٩٩٤ بقياس تحليل أهم العوامل التي تؤثر على مستوى الإنتاج الصناعي في المملكة العربية السعودية، إذ وجد أن زيادة الإنتاج الصناعي ترجع في المقام الأول إلى عنصر رأس المال، إذ بلغت مساهمته نحو (٠.٦٢ %) في حين قدرت مساهمة عنصر العمل بما يعادل (٠,٤٤ %) (الخطيب ، ١٩٩٤ : ٣٧٧).

ولقد بين (Hmedat and Share) في إحدى الدراسات التطبيقية على الاقتصاد الأردني في عام ١٩٩٦ ، أن زيادة الإنتاج الصناعي تعتمد في المرتبة الأولى على عنصر العمل إذ بلغت مساهمته حوالي (٧٦ %)، وتبين أن تأثير عنصر رأس المال يأتي في المرتبة التالية إذ قدرت مساهمته بنحو (٤٥ %) (Hmedat and Share, 1996: 42).

يتضح من نتائج الدراسات السابقة أن دور عنصر رأس المال كان العامل الرئيس في زيادة الإنتاج الصناعي بالإضافة إلى عنصر العمل الذي ساهم بدور بارز في زيادة الإنتاج .

٤-١-٣ قياس العوامل المؤثرة في الإنتاج الصناعي في اليمن

لتوضيح قياس أثر العوامل المؤثرة على الإنتاج الصناعي في اليمن سنعتمد على المعادلة رقم (١) في تقدير دالة الإنتاج للفترة (١٩٨٠-١٩٩٦)[١] ولتحقيق ذلك تم توفير البيانات الخاصة بالنموذج القياسي الواردة في الملحق الإحصائي رقم (١).

---

[١] – تم الاعتماد على بيانات الناتج الصناعي لتقدير دالة الإنتاج، نظراً لعدم توفر بيانات عن الإنتاج نفسه خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٨).

– سعى الباحث لمحاولة إدخال العنصر التقني (الإنفاق على البحث والتطوير والتدريب) كأحد العوامل المؤثرة في الإنتاج الصناعي، إلاّ أن عدم توفر بيانات عن ذلك جعل تحقيق هذا غير ممكن.

– وقد تم تحديد بداية الفترة بعام ١٩٨٠، نظراً لكون بداية مرحلة التصنيع في اليمن كانت قد ظهرت في النصف الأول من عقد السبعينات.

– تم تقدير عنصر رأس المال باستخدام طريقة زيادة نسبة رأس المال إلى الإنتاج (Incermental Capital output-Ratio)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤-١-٤ تحليل نتائج قياس النموذج

بهدف الوصول إلى نتائج تقديرية للمعادلة رقم (١) عمدت الدراسة إلـــى اســـتخدام طريقـــة المربعات الصغرى الاعتيادية (ordinary least squares)، وبناء على البيانات الواردة في الملحق الإحصائي رقم (١) تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (٤ -١) .

جدول (٤-١)
تقدير دالة الإنتاج الصناعي
Ln Q
(المتغير التابع)

Variables المتغيرات المستقلة	Estimated	T Statistic	F Ratio
C	7.35	63.7	
Ln K	1.02	2.50	184
Ln L	- 0.33	- 0.46	

$R^2 = 0.99$
Adjusted $R^2 = 0.97$
Durbin-Watson Statistic = 1.82

يتبين من الجدول (٤-١) أن قيمة معامل التحديد (R^2) هي (٠,٩٧) مما يدل على أن الإنتاج الصناعي يعتمد اعتمادا رئيسا على عنصري رأس المال والعمل، كذلك فإن قيمة اختبار المعنويـــة الإحصائية (F) تساوي (١٨٤) مما يؤكد عدم صحة الافتراض القائل بعدم وجود علاقة بين النـــاتج الصناعي وعنصري الإنتاج المستخدمين (رأس المال والعمل)[١].

ويظهر الجدول أيضا أن عنصر رأس المال يحمل الإشارة الموجبة ويجتاز اختبار المعنويـــة الإحصائية (T) بدرجة ثقة قدرها (٩٥%)، فمرونته تساوي (١,٠٢) مما يدل على أن زيـــادة هـــذا العنصر بمقدار (١%) تؤدي إلى زيادة الناتج الصناعي بمقدار (١٠٢%)، أما قيمة عنصر العمـــل

[١] يعاني هذا النموذج من مشكلة (Time Trend) تم معالجته بواسطة إدخال عنصر الزمن (T) كمتغير مستقل.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

فتحمل الإشارة السالبة ولم يجتز اختبار المعنوية الإحصائية (T) مما يدل على أن الإنتاج الصناعي لا يعتمد على عنصر العمل بشكل رئيس، ويرجع ذلك شيوع ظاهرة البطالة المقنعة مما ساهم في انخفاض إنتاجية عنصر العمل في اليمن، مما يعني أن العامل الصناعي في اليمن يحصل على عوائد مقابل الجهد (أجور ومرتبات) التي تعد أحد عناصر التكاليف المرتفعة للمشروع الصناعي مقارنة بقيمة الإنتاج أو إنتاجية العمل، لذلك تؤثر بشكل سلبي على هذه القيمة، أي أن زيادة عنصر العمل (أو تكاليف عنصر العمل) في المشروع الصناعي لن تؤدي إلى زيادة قيمة للإنتاج مقارنة بزيادة التكاليف بل تسبب في انخفاض هذه القيمة وتؤثر على أرباح المشروع الصناعي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤-٢ التغيرات الهيكلية للقطاع الصناعي[١]

يتضح من خلال مراجعة بعض الأدبيات الاقتصادية أن موضوع التغيرات الهيكلية قد شغل حيزا كبيرا في الدراسات المعاصرة ويبدو أن ذلك يرجع إلى كونه موضوعا ذا أبعاد ودلالات رئيسة بالنسبة للقطاع الصناعي وخاصة السياسات الصناعية. ولهذا الغرض تتناول الدراسة قياس التغيرات الهيكلية على النحو التالي:

١- الأسس النظرية للنموذج القياسي .
٢- عرض بعض الدراسات التطبيقية السابقة .
٣- قياس التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي في اليمن .
٤- تحليل نتائج القياس.

٤-٢-١ الأسس النظرية للنموذج القياسي

تعتبر أساليب قياس التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي إحدى الأساليب العلمية المستخدمة في تقييم الأداء الاقتصادي ولقد كان لمساهمة (Chenery and Syrquin) العامل الأول في تطوير دراسة التغيرات الهيكلية في الاقتصاد، واللذان يعزيان التغيرات الهيكلية إلى العوامل التالية:

أ- معدل دخل الفرد الحقيقي:

يعد العامل الرئيس للتغيرات الهيكلية في الاقتصاد خاصة القطاع الصناعي، إذ أن ارتفاع الدخل الفردي الحقيقي من شأنه أن يزيد حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي يؤثر على حجم الاستثمارات المحلية التي بدورها تؤثر على مستوى الإنتاج والقوى العاملة في القطاع الصناعي.

ب- زيادة حجم السكان :

يمكن معرفة الدور الذي يقوم به زيادة حجم السكان في إحداث تغيرات هيكلية من خلال جانبين هامين، يتمثل الجانب الأول في زيادة عرض القوى العاملة وبالتالي يساهم في انخفاض معدلات الأجور ومن ثم تكاليف الإنتاج، والتي بدورها تؤثر في البنية الاقتصادية للناتج المحلي.

---

(١) عرف Chenery & Syrquin التغيرات الهيكلية بأنها تلك التغيرات الاقتصادية المنتظمة والتي تتزامن مع حدوث نمو اقتصادي ، خاصة تحقيق زيادة في معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما الجانب الثاني فيتمثل في زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى التوسع في الإنتاج لتلبية تلك الزيادة وبالتالي تحقيق استخدام أمثل لاقتصاديات الحجم .

ج- صافي تدفق عوامل الإنتاج (المستوردات - الصادرات)

يعد صافي تدفق عوامل الإنتاج أحد العوامل المحددة للتغيرات الهيكلية الذي يؤثر على جانب العرض حيث يعتبر الاستيراد أحد المصادر الرئيسة لرأس المال، لذا فإن التوزيع القطاعي لرأس المال ينعكس على حجم وتوزيع القوى العاملة وتؤثر تدفقات رأس المال على حجم السوق لكونها تمثل جانب الطلب الخارجي على الإنتاج المحلي (طلافحة ، ١٩٩٣ : ٨٤ - ٨٥) و (Chenery and Syrquin, 1975: 4).

تبع ذلك ظهور نموذج آخر متطور لقياس التغيرات الهيكلية في الاقتصاد يسمى (Covariance analysis) ويهدف هذا النموذج إلى قياس أثر المتغيرات التي يتعثر إدخالها في النموذج المراد قياسه (كالحروب والتقدم التقني) (Johnston, 1984: 207-211). ولمعرفة مدى حدوث تغير هيكلي في الاقتصاد أو في أحد قطاعاته يلجأ إلى استخدام (Covariance Test) وذلك عن طريق اختبار (F-Statistic) الذي يمكن صياغته على النحو التالي:

$$F = \frac{SSR_N - (SSR_{N1} + SSR_{N2})/K}{(SSR_{N1} + SSR_{N2})/n_1 + n_2 - 2K}$$ (Johnston, 1984: 206-207)

حيث إن :

SSR_N : مجموع مربعات المتبقيات للفترة N.

SSR_{N1} : مجموع مربعات المتبقيات للفترة N_1.

SSR_{N2} : مجموع مربعات المتبقيات للفترة N_2.

وتعتمد آلية هذه الطريقة على تقسيم عينة الدراسة إلى فترتين مختلفتين (N_1, N_2)، إضافة إلى (N) التي تمثل عينة الدراسة، ومن ثم يتم إيجاد قيمة (F) المحسوبة والجدولية، وبمقارنة F_c (قيمة F المحسوبة) و F_t (قيمة F الجدولية) عند مستوى معنوية معين بدرجات حرية K (عدد المعاملات المقدرة) للبسط و $n_1 + n_2 - 2K$ (عدد المشاهدات - عدد المعاملات المقدرة × ٢) للمقام.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فإذا كانت $F_c > F_t$ ، فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي وجود تغير في الدالتين محل الدراسة (N_1, N_2).

٤-٢-٢ الدراسات التطبيقية السابقة

لقي موضوع التغيرات الهيكلية اهتماما واسعا في دراسات الاقتصاديين، خاصة دراسة التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي.

ولقد تناولت العديد من الدراسات التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي، منها دراسة المومني وحميدات عام ١٩٩٦ إذ قام الباحثين بدراسة وقياس التغيرات الهيكلية للقطاع الصناعي التحويلي في الأردن، إذ تبين أن زيادة السكان بنسبة (١%) تؤدي إلى ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٤٧%) ، وزيادة نسبة قوة العمل الصناعية إلى إجمالي قوة العمل بنحو (١,٣٦ %) في حين أن زيادة تدفق الموارد الإنتاجية بنسبة (١ %) يتبعها زيادة مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٢ %) ، وانخفاض نسبة قوة العمل الصناعية إلى إجمالي قوة العمل بحوالي (١١ %) (المومني وحميدات ، ١٩٩٦ : ٢٠٧) .

وكذلك أظهرت إحدى الدراسات التطبيقية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي أن للمتغيرات الاقتصادية (الدخل الفردي الحقيقي ، عدد السكان ، صافي المستوردات) تأثيرا على القطاع الصناعي التحويلي في دول مجلس التعاون، إذ تبين أن زيادة الدخل الفردي الحقيقي بنسبة (١ %) يتبعها انخفاض مساهمة الناتج الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٠,٠١%) ، (٠,٠٠٠٩ %) ، (٠,٠٠٣ %) لكل من دولة البحرين وقطر والسعودية على التوالي، في حين كان التأثير إيجابيا بنسبة (٠,٠٠١ %) ، (٠,٠٠٤ %) ، (٠,٠٠٨ %) لكل من دولة الكويت وعمان والإمارات على التوالي، وقد عزت الدراسة الأثر السلبي للدخل الفردي الحقيقي على مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي تزيد مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات أعلى من القطاع الصناعي التحويلي، كما أظهرت الدراسة نفسها أن زيادة عدد السكان بنسبة (١%) تزيد من نسبة مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة إيجابية لكل الدول قيد الدراسة (مقابلة ، ١٩٩٧ : ٨٨).

إلا أن هناك العديد من الاقتصاديين يلجأون إلى استخدام طريقة تحليل التباين (Covariance technique) لقياس التغيرات الهيكلية، إذ تعتبر هذه الطريقة أكثر تطورا مقارنة بطريقة (Chenery and Syrquin) ، وتتميز بأنها تعطي نتائج تفسيرية أكثر دقة . (Johnston, 1984: 207-225)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تبين مما سبق أن هناك طريقتين يمكن استخدامهما لقياس التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي، ويبدو أن الطريقة الثانية تمثل الأسلوب الناجع لأن التغيرات الهيكلية في الناتج الصناعي لا تتحدد بالمحددات سابقة الذكر (الدخل الفردي الحقيقي ، عدد السكان ، صافي المستوردات) فحسب و إنما هناك محددات أخرى من شأنها أن تساهم في الأداء الاقتصادي خاصة في القطاع الصناعي والتي من أهمها التطور التقني ومستوى مهارات العمال الصناعيين .

ومن خلال نتائج الدراسة التي أجريت على دول مجلس التعاون الخليجي ، تبين أن الدخل الفردي الحقيقي قد أثر سلبا على مساهمة الناتج الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من دول المجلس كما تبين ذلك سابقا، وهذا لا يتفق مع واقع النظرية الاقتصادية ، إذ أن زيادة الدخل الفردي الحقيقي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الصناعي مما يترتب على ذلك زيادة الناتج الصناعي ومن ثم زيادة المساهمة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي.

لذلك تضع الدراسة التساؤل التالي: لماذا كان تأثير زيادة الدخل الفردي الحقيقي سلبيا على بعض دول مجلس التعاون الخليجي؟ . وإيجابيا وإن كان ضئيلا على باقي الدول، وذلك رغم تشابه نمط الاستهلاك، والدخل، والسياسات الاقتصادية المتبعة ؟

لعل ذلك يرجع إلى ضعف القدرة التفسيرية للنموذج القياسي المتبع لأن التغيرات الحقيقية في الدخل الفردي حتما يصاحبها زيادة في الطلب الاستهلاكي ومن ثم الزيادة في الإنتاج الصناعي لمواكبة الزيادة المتتالية في الطلب الاستهلاكي حتى وإن كانت الزيادة ضئيلة .

٤-٢-٣ قياس التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي

أكد التحليل في الجزء السابق وخاصة دراسة دول مجلس التعاون الخليجي ضعف الارتباط الطردي بين العوامل المؤثرة في نمو الإنتاج الصناعي والإنتاج ذاته لبعض دول المجلس ، في حين تبين الارتباط السلبي لتلك العوامل وعلاقتها بالإنتاج الصناعي لباقي الدول، وعليه ستستخدم طريقة (Covariance analysis) باتباع بيانات السلاسل الزمنية (Time series).

للتأكد من حدوث تغير هيكلي في الإنتاج الصناعي بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠، لذلك قسمت فترة الدراسة إلى فترتين؛ N_1 (فترة ما قبل الحرب ١٩٨٠-١٩٩١)، و N_2 (فترة ما بعد الحرب ١٩٩٢-١٩٩٦).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤-٢-٤ نتائج قياس النموذج

عمدت الدراسة إلى استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية بغية الوصول إلـــى نتـــائج تقديرية للتغيرات الهيكلية. وبناءً على البيانات الواردة في الملحق الإحصائي رقم (١) تم الحصـــول على النتائج الموضحة في المعادلة التالية:

$$F_c = \frac{[0.673000 - (0.226159 + 0.009764)]/4}{(0.226159 + 0.009764)/(12 + 5 - 8)}$$

$$F_c = 4.2$$

$$F_T = 3.63$$

يتبين من خلال اختبار (Covariance Test) أن قيمة $F_c > F_t$ عند مستوى معنويـــة ٠,٠٥، وهذا يؤكد وجود تغير هيكلي في القطاع الصناعي، تمثل فيما يلي:

١-زيادة مستوى البطالة والأسعار نتيجة لعودة كثير من العاملين اليمنيين مـــن دول الخليـــج العربي.

٢-زيادة الإنتاج من النفط الخام.

٣-انخفاض مستوى الاستثمار، نظرا لتدني التحويلات النقدية من الخارج.

٤-زيادة الطلب الاستهلاكي على السلع المحلية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤-٣ علاقة القطاع الصناعي بالقطاعات الأخرى

انشغل العديد من الباحثين بتحليل العلاقة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ويعزى ذلك إلى أن التغيرات التي تحدث في أحد هذه القطاعات تؤثر حتماً على سائر القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويعتبر القطاع الصناعي الركيزة الأساسية لبقية القطاعات الاقتصادية، بل إن القطاع الصناعي يعد القطاع الرائد لعملية التنمية، لذا تعرض الدراسة لما يلي :

١- الأسس النظرية للنموذج القياسي.

٢- عرض بعض الدراسات التطبيقية السابقة .

٣- قياس علاقة الترابط بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى في اليمن .

٤- تحليل نتائج القياس.

٤-٣-١ الأسس النظرية للنموذج القياسي

تعد العلاقة بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى علاقة تأثير متبادل حيث إن كلاً منهما يؤثر في الآخر، لذا سعت بعض الدراسات لقياس الأثر التبادلي للقطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال تحليل روابط الجذب الأمامية والخلفية للاقتصاد ، وتبين أدبيات الفكر الاقتصادي المتعلقة بهذا الجانب أحد الوسائل الأكثر شيوعاً والمستخدمة لهذا الغرض الذي يعتمد على نموذج المدخلات والمخرجات[1] (Input-output Models).

ويعتبر (Leontief) الرائد في استخدام هذا النموذج (Chiang, 1984: 616-620). لكن الدراسات التي أعقبت ذلك كشفت عن عدم قدرة نموذج (Input-output-models) على قياس العلاقات الاقتصادية في الأجل الطويل وانحساره في تحليل الأجل القصير ، وتعتبر دراسة (Chenery) التي أجريت على مجموعة من الدول النامية إحدى الدراسات الهامة في قياس علاقة الترابط الاقتصادي في الأجل الطويل التي تعتمد على أسلوب الانحدار (Regression) (Chenery, 1975: 4-16) (طلافحة ، ١٩٩٣ : ٩٣).

---

(١) لمزيد من الاطلاع انظر :عبد خرابشة ، روابط الجذب الأمامية والخلفية للاقتصاد الأردني ، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد ١٣ ، العدد ١ ، ١٩٩٧ ، ص ٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤-٣-٢ الدراسات التطبيقية السابقة

تناولت كثير من الدراسات الحديثة موضوع الترابط القطاعي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، ومن هذه الدراسات التي تناولت ذلك بالتحليل والتطبيق دراسة شهرزاد ، حيث وجد أن فرع الصناعات الغذائية في الجزائر يعتمد على القطاع الزراعي بنسبة (١٩,٨٠ %) من إجمالي مبيعاته ، في حين تعتمد القطاعات الأخرى على القطاع الصناعي وخاصة فرع الصناعة المعدنية بنسبة (١٥,٠ %) ، بينما بلغت درجة اعتماد القطاعات الأخرى على القطاع الزراعي نحو (٨٥,٠٤ %) (شهرزاد ،١٩٩٢ : ١٢٥).

ولعل الدراسة التي قدمها طلافحة حول علاقة القطاع الزراعي بالقطاعات الأخرى هي من أبرز الدراسات التي أجريت في الأردن إذ وجد أن زيادة المساهمة النسبية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (١,٠ %) يؤدي إلى انخفاض المساهمة النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٠,٢٨%) ، ولقد أدت زيادة المساهمة النسبية لقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (١,٠%) إلى زيادة المساهمة النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي بنسبة (٠,٢٠ %) (طلافحة ، ١٩٩٣ :٩١).

يلاحظ من خلال الدراستين السابقتين وجود الاعتماد التبادلي بين القطاعات الاقتصادية ، حيث بينت الدراسة الأولى أن درجة اعتماد القطاعات الأخرى على فرع الصناعة المعدنية قدرت بحوالي (١٥,٠ %) ، في حين أظهرت الدراسة الثانية أن زيادة المساهمة النسبية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي قد صاحبه انخفاض في المساهمة النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

٤-٣-٣ قياس علاقة الترابط بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى

يمكن قياس العلاقات الهيكلية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال دراسة أهم القطاعات والتي تتمثل في:

أولا: القطاع الصناعي

ثانيا: القطاع الزراعي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن أجل تحقيق ذلك عمدت الدراسة إلى استخدام الطريقة المتبعة في دراسة طلافحة[1]، حيث يفترض نموذج الدراسة المتبع أن:

$$AGQ = a0 + a1\ INQ + a2\ SERQ \ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث إن:

AGQ : مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

INQ : مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

SERQ : مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي.

وبناء على ذلك تم الاعتماد على المعادلة رقم (٣) في تطبيق دراسة وتحليل علاقة الترابط الاقتصادي بين القطاعات خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٦)، ونظرا لأن الدراسة هنا تتناول القطاع الصناعي، تم وضع INQ بدلا من AGQ في النموذج السابق، وعليه يمكن صياغة المعادلة رقم (٣) فيما يلي:

$$INQ = a0 + a1\ AGQ + a2\ SERQ \ldots\ldots (4)$$

وبذلك يمكن تقدير المعادلة رقم (٤) خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٦) وبالاستناد إلى البيانات الواردة في الملحق الإحصائي رقم (٢).

٤-٣-٤ تحليل نتائج قياس النموذج

عمدت الدراسة إلى استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، بهدف الوصول إلى نتائج تقديرية للترابط الاقتصادي. وبناء على البيانات الواردة في الملحق الإحصائي رقم (٢)، تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم (٤-٢).

---

[1] نظرا لعدم توفر جدول المدخلات والمخرجات في اليمن لجأت الدراسة إلى استخدام هذه الطريقة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٤-٢)

تقدير علاقة القطاع الصناعي بالقطاعات الأخرى

(INQ)

المتغير التابع

Variables المتغيرات المستقلة	Estimated	T Statistic	F Ratio
C	50.15	4.8	
ACQ	- 1.55	- 3.91	15
SER	6.57	2.54	

$R^2 = 0.79$

Adjusted $R^2 = 0.74$

Durbin-Watson Statistic = 1.91

يلاحظ من الجدول السابق أن المعاملات السابقة تجتاز اختبار المعنوية الإحصائية (F) بدرجة ثقة قدرها (٩٥%)، أي أن جميع المعاملات تختلف عن الصفر، وكان معامل القطاع الزراعي سالبا ويساوي (-١,٥٥%) مما يعني أن زيادة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي بمقدار (١%) يتبعه انخفاض في مساهمة القطاع الصناعي بمقدار (١,٥٥%) وهذا يظهر نمط التنمية الاقتصادية المتبع في اليمن الذي يركز على القطاع الصناعي باعتباره قطاعا رائدا في عملية التنمية. في حين كان معامل قطاع الخدمات موجبا ويساوي (٦,٥٧%)، أي أن زيادة مساهمة قطاع الخدمات بمقدار (١%) يتبعه زيادة مساهمة القطاع الصناعي بمقدار (٦,٥٧%)[1].

وفي ضوء ما سبق ومن خلال التحليل الوصفي والكمي يمكن القول إن القطاع الصناعي تعرض للعديد من المعوقات التي ساعدت على عرقلة تطور النشاط الصناعي في اليمن، يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: المعوقات الإدارية.

ثانيا: المعوقات التقنية.

ثالثا: المعوقات الاقتصادية.

رابعا المعوقات المالية.

وفي هذا الصدد تتساءل الدراسة التساؤل التالي : هل يمكن التغلب على تلك المعوقات وما هي عوامل التغلب؟

---

[1] تبين أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، وقد تم معالجته بواسطة (AR1).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الخامس

عوامل التغلب على معوقات القطاع الصناعي في اليمن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الخامس

عوامل التغلب على معوقات القطاع الصناعي في اليمن

مقدمة:

أثبتت العديد من تجارب دول العالم قديماً وحديثاً أن التنمية الاقتصادية والصناعية هـــي نتيجـة جهود حثيثة من جانب الشعوب.

كما أن للتنمية الاقتصادية والصناعية مجموعة من العوامل التي تعد من الشروط الضرورية فـي الوقت الراهن، لذلك فإن الكثير من الدول النامية التي رزحت تحت وطأة التخلف لفـترة طويلـة مـن الزمن، قد أهملت تلك الشروط الضرورية للتنمية. (العطية، ١٩٩٧: ١١)

ومن أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والصناعية، إضافة إلى السعي وراء الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات الذاتية، البشرية والمادية.

ترى الدراسة في هذا الجانب ضرورة اتباع العديد من الوسائل للتغلب على معوقـات القطـاع الصناعي والمتمثلة فيما يلي:-

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٥-١ اعتماد التخطيط الشامل[١]:

تعتبر عملية التخطيط في الوقت الراهن إحدى العوامل الأساسية التي ساعدت الكثير من الدول الصناعية في تحقيق التقدم، خاصة في الجانب الصناعي، إذ أن التخطيط الشامل وفق فترة زمنية محددة، بالإضافة إلى توفير الدعم المالي اللازم للبحث والتطوير، من شأنه أن يفعّل دور الموارد البشرية والمادية المتاحة.

لذلك لجأت العديد من الدول المتقدمة صناعياً، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاهتمام بالتخطيط الشامل (عيسى، ١٩٩٧: ٣٣).

ولعل أهمية التخطيط في القطاع الصناعي تنبع من جانبين:

الأول: الأولويات:

ويشمل هذا الجانب ما يلي:

١-إنتاج صناعة المنسوجات.

٢-صناعة الآلات والمعدات الزراعية.

٣-تصنيع المعدات اللازمة لإنتاج المستحضرات الطبية.

٤-إنتاج ماكينات الصناعات الكيميائية والكهربائية.

٥- الصناعات الإلكترونية (البنك الدولي ، ١٩٨٧: ٦٥).

الثاني: الإمكانيات:

ويشمل هذا الجانب ما يلي:

١- الحجم السكاني والجغرافي للدولة، فكلما زاد عدد السكان واتسعت المساحة الجغرافية أدى ذلك إلى تطوير القطاع الصناعي.

---

(١)- يقصد بالتخطيط الشامل أنه التنظيم العمدي للقطاعات الاقتصادية المختلفة الذي يؤدي إلى إحداث التغير المرغوب في أسلوب الأداء الاقتصادي.

- للمزيد من الإطلاع أنظر: (Bowles and Whynes, 1976:17-18)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- مستوى التعليم وتكوين المهارات، حيث إن التعليم، خاصة التعليم التقني يساهم بدور كبير في عملية التصنيع، كما حدث ذلك لفرنسا وألمانيا في المراحل الأولى للتصنيع.

٣- البنية التحتية، إذ أن توفر شبكات النقل والمواصلات تسهم في زيادة كفاءة الأسواق الصناعية، إضافة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول (البنك الدولي، ١٩٨٧: ٦٥-٦٩).

إلا أن قضية التخطيط الشامل تتطلب تظافر جهود المؤسسات ذات الاختصاص ، ويبدو أن وجود مؤسسة إشرافية واحدة تؤدي إلى تحقيق تطوير ملحوظ في القطاع الصناعي، بحيث تتضمن ما يلي:

١-هيئه عليا للتنمية الإدارية.

٢-مركز علمي للبحث والتطوير.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥-٢ الأخذ بعوامل التطوير الصناعي

أظهرت العديد من الدراسات التاريخية الحديثة في الجانب الاقتصادي أن الثورات الصناعية في كثير من دول العالم المتقدم، قد نشأت بعد أن تكونت لديها العوامل الرئيسة واللازمة لنشوئها و تطويرها وشكلت في مجموعها الركيزة الأولى للانطلاقات التنموية عامة والصناعية خاصة.

ولعل من أهم هذه العوامل ما يلي:

١- توفر الإرادة القومية المدركة لأهمية التغيير والتطوير.

٢- وجود نظام سياسي واجتماعي مبني على أساس العدل والمساواة والحرية لضمان تحقيق الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي .

٣- تعزيز دور الحكومة بصورة مباشرة أو غير مباشرة والمبادرة في إقامة المشروعات ذات الحيوية الهامة خاصة تلك المشروعات المرتبطة بتحقيق عوائد اقتصادية عالية، كما فعلت ذلك الكثير من الحكومات في العديد من الدول مثل فرنسا ومصر واليابان.

٤- تطوير المؤسسات الإدارية من الناحية العلمية والفنية باعتبار أن الموارد البشرية هي أهم الموارد، وأثمنها (النجار، ١٩٨٩: ٨٣).

٥- تغيير البناء الاجتماعي والاقتصادي بما يتناسب ومتطلبات التنمية في الدول النامية.

٦- الاهتمام والإعداد بجانب التعليم والبحث والتطوير والحد من ظاهرة تفشي الأمية ، إضافة إلى الاهتمام بجانب الصحة وتحسين مستوى المعيشة، والعمل على تحقيق وزرع القدر الكافي من الثقة في قدرة المجتمع على العطاء والابتكار.

٧- تعبئة المجتمع وتوجيههم وتطوير كفاءتهم وتعزيز مفهوم الانتماء وترسيخ مبدأ سياسة الاعتماد على الذات، إضافة إلى تحفيز المجتمع على زيادة المدخرات والتراكمات الرأسمالية.

٨- تعزيز نقل التقنية كسياسة عامة للتطوير الصناعي.

٩- وضع أواصر قوية بين الصناعة ومعاهد العلوم والتقنية.

١٠- تشجيع الإبداعات الفردية ودعم الحريات الفكرية (نايفة، ١٩٩٦: ١٣٧-١٥٥).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٥-٣ الاستفادة من تجربة اليابان في الجانب الصناعي

تحاول الدراسة في هذا الجزء أن تضع ملامح عامة لما يمكن أن يعتبر إجراءً أساسياً في سبيل البحث عن وسائل، تمكن اليمن من تطبيقها مع إجراء التعديلات الضرورية وفقا للظروف السائدة في المجتمع، وذلك بغية تحديث القطاع الصناعي في اليمن.

ولتحقيق ذلك تلجأ الدراسة إلى عرض تجربة اليابان في جانب القطاع الصناعي، وقد اتخذت الدراسة التجربة اليابانية كنموذج للدول الصناعية المتقدمة، إذ يعتبر ذلك النموذج فريدا يمكن الاستفادة منه لكل الدول النامية كما حدث ذلك لدول شرق آسيا، إذ تمكنت هذه الدول خلال فترة وجيزة من تحقيق تقدم ملحوظ في الجانب الصناعي، وعليه يمكن عرض تلك التجربة دون الخوض في غمار التطورات التاريخية والمؤشرات الرقمية لهذه التجربة وذلك تجنباً لعرض الوصف أو التقييم بغية تحقيق الهدف من هذا العرض، وهو إظهار عوامل النجاح من أجل الاستفادة من عوامل التطوير والتفوق.

التجربة اليابانية:

ظهرت اليابان كدولة نامية في النصف الأخير من القرن التاسع عشر إلاّ أنها برزت في العقود الأخيرة من هذا القرن كدولة صناعية متقدمة، وقد تحقق هذا التقدم خلال مراحل عديدة ساهم كل منها في وضع لبنات أساسية في بناء المجتمع الياباني سواء كان ذلك في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي.

ولمعرفة أهم العوامل التي ساهمت في تحقيق التفوق والنجاح في اليابان في الوقت الراهن، ترى الدراسة أهمية عرض أبرز المراحل التاريخية التي تمكنت اليابان خلالها من تحقيق التطور الاقتصادي والصناعي.

المرحلة الأولى (مرحلة الإصلاح الميجي١٨٦٨-١٩١٢):

تعد هذه المرحلة أهم المراحل التي خاضتها التجربة اليابانية، ولعل من أبرز ما تميزت به هذه المرحلة ما يلي:

١- إعادة بناء وتنظيم الحياة الاقتصادية على أسس علمية حديثة، إذ لجأت الدولة في هذه المرحلة إلى إلغاء المؤسسات الإقطاعية والعسكرية وإقامة بدلا من ذلك مؤسسات سياسية واجتماعية متحضرة معتمدة على الأساليب العصرية الحديثة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- المساهمة في بناء وتطوير البنى التحتية وذلك من خلال زيادة الإنفاق المالي.

٣- الاهتمام بجانب التعليم حيث وضعت نظاماً شاملاً للتعليم، كما أرسلت البعثات الطلابية إلى الدول الغربية الصناعية بغية الاستفادة من التقنية الحديثة.

٤- تعزيز بناء القوات العسكرية.

٥- المساهمة في تفعيل دور الضرائب المباشرة وغير المباشرة من أجل تمويل الإنفاقات الحكومية.

٦- الاهتمام ببناء المصانع الحديثة، حيث سارعت إلى استيراد الآلات والمعدات الحديثة من الدول الغربية بالإضافة إلى إرسال الوفود إلى الدول الغربية واستقطاب الخبرات الأجنبية من أجل العمل في المنشآت الصناعية اليابانية، بهدف الاستفادة من الخبرات الأجنبية ومن ثم تطوير وتطويع التقنية المستوردة وفقا للبيئة والظروف اليابانية (Hunter, 1989: 8-9)

المرحلة الثانية (مرحلة التحول الاقتصادي ١٩١٢-١٩٥٢):

تميزت هذه المرحلة بالانتعاش الاقتصادي نظراً لما تحقق لليابان من ازدهار في جانب التصدير خاصة الصادرات الصناعية، ومن أبرز ما اتسمت به هذه المرحلة ما يلي:

١- التمركز في المؤسسات الاقتصادية.

٢- ظهور بعض المؤسسات العملاقة في القطاع الصناعي.

٣- بروز حجم الصناعات الثقيلة.

إلا أنه في منتصف عقد الأربعينات شهد الاقتصاد الياباني تدميراً واسعاً إبان الحرب العالمية الثانية (Jansen & Rozman, 1986: 408).

المرحلة الثالثة (مرحلة الازدهار الاقتصادي ١٩٥٢-١٩٩٨):

برزت اليابان في هذه المرحلة كدولة متفوقة دولياً وتعد هذه المرحلة مرحلة الازدهار الاقتصادي، حيث تميزت هذه المرحلة بسمات عديدة منها :

١- التوجه نحو إقامة الصناعات الخفيفة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٢- تطوير القطاعات الاقتصادية ذات الإنتاجية العالية وذلك من خلال الاستفادة من التقنية في الدول الغربية إضافة إلى تطوير الصناعات الثقيلة.

٣- استخدام اليابان في هذه المرحلة التقنية الحديثة بشكل واسع، وذلك نتيجة الجهود الحثيثة من قبل المجتمع الياباني (Reischauer, 1977: 162-166).

وفي غضون مراحل النمو الاقتصادي سابقة الذكر، أدى القطاع الصناعي دورا هاما في عملية النمو، وقد ساهمت العديد من العوامل الأساسية في تحقيق التفوق والنجاح في الجانب الصناعي من أهمها ما يلي:

أولا: الاستخدام الأمثل للعنصر البشري

يعد المورد البشري العنصر الوحيد في اليابان، لذلك عمدت الحكومة اليابانية في هذا الجانب إلى ما يلي:

١- الاهتمام بالتربية الاجتماعية بدء بالعائلة ومرورا بالمؤسسات التعليمية والإعلامية، من أجل التأثير في سلوك الأفراد باتجاه التعاون الجماعي، وحب العمل ، وتعزيز الشعور الذاتي بالمسؤولية.

٢- عمدت إلى بناء المؤسسات التعليمية ، حيث وضعت نظاما شاملا للتعليم، وسعت إلى تحقيق زيادة بالغة في عدد التلاميذ الذين هم في سن الدراسة إذ قدرت بنحو (٩٩%) عام ١٩٢٠ ، كما لجأت إلى إرسال البعثات إلى الدول الصناعية في أوربا، حيث ساهموا بدور بارز في نقل التقنية الحديثة إلى اليابان .

ثانيا: الإجراءات الإدارية:

تميزت الإدارة في اليابان بقدرتها على امتلاك وسائل علمية حديثة، تمكنت من خلالها تحقيق ما يلي:

١-تطوير قدرة العاملين في الجانب الصناعي.

٢-تشجيع القدرات الإبداعية لدى العاملين الصناعيين.

٣-تحسين الروح المعنوية للعاملين (العلي، ١٩٨٧: ١٥).

وقد اعتمدت الاستراتيجية الإدارية في اليابان، خاصة في مجال إدارة الموارد البشرية على ما يلي:

أ- ضمان الوظيفة مدى الحياة.

ب- المشاركة الجماعية في صنع القرارات.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ج- الاهتمام الواسع بالموظف.

د- الاعتماد على عمل الفريق والمسؤولية الجماعية (Marsland & Beer, 1983: 51).

ثالثاً: التطوير التقني:

ساهم التقدم التقني في اليابان إلى تحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي، بل تمكن الاقتصاد الياباني خلال ذلك من تحقيق مستوى عالٍ من الجودة في منتجاته، وقد اعتمدت اليابان في تقدمها التقني على ما يلي:

١-العامل الصناعي:

اهتمت اليابان بسياسة رفع الإنتاجية، وصار ذلك الأمر محل اهتمام العديد من الدول الصناعية المتقدمة، ذلك لأن إنتاجية العامل الصناعية في اليابان فاقت كثيراً مثيله في الدول الصناعية الأخرى، ويرجع ذلك التفوق إلى ما يلي :

١- النظام التعليمي المتميز الذي يعد الركيزة الأساسية للنظام الاجتماعي في اليابان، ولعل من أهم ملامحه :

أ- كون التعليم الابتدائي إجبارياً ومجانياً. لذلك أصبحت اليابان واحدة من أكبر أمم العالم في المستوى التعليمي.

ب- الاهتمام بمرحلة الدراسة المتوسطة (المدارس الفنية).

ج- تميز التعليم بوضع التقسيمات التفصيلية وفقاً للاحتياجات الوطنية .

د- الإشراف الدقيق والمستمر من جانب الأسرة اليابانية نحو أبنائها لضمان أدائهم وواجباتهم (Reischauer,1977:241-246).

ه- الاهتمام بإرسال الإداريين والفنيين لدراسة، ونقل الأساليب التقنية الحديثة المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية الصناعية (العزاوي، ١٩٨٥: ٦١).

٢- البحث والتطوير:

يعتبر البحث العلمي والتطوير أساس التقدم الصناعي وركيزة رئيسة لنقل المعرفة والتقنية في اليابان، لذلك تمكنت خلال الجهود المكثفة من امتلاك فنون صناعات الدول الغربية، وقد لجأت إلى العديد من الوسائل لتحقيق ذلك التقدم منها:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ- استقدام الخبرات الدولية في مجال العلم والتقنية المتقدمة للمشاركة مع العلمـــاء والمهندســين اليابانيين في تطوير الجانب الصناعي (العلي، ١٩٨٧: ١٣).

ب- لجوء اليابان إلى طرق عديدة في نقل التقنية[1] في المراحل الأولى للتصنيـــع مـــن الـــدول الأوربية المتقدمة في الجانب الصناعي، والتمكن من تطويعها محليا وذلك من خلال إجـــراء البحوث العلمية في الجانب الصناعي، إذ اســـتطاعت تطويـــع وتطويـــر الآلات والمعـــدات الخاصة بالمنتجات القطنية بعد أن تم نقلها من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكيـــة، فبعد أن تم استيراد الآلات القديمة من المملكة المتحدة الخاصة بصناعة المنســـوجات، تـــم تشغيلها بأقصى سرعة ولساعات أطول مقارنة بأسلوب التشغيل المتبع في المملكة المتحـــدة، ولجأت إلى استخدام المزيد من العمال لخدمة الآلات وصيانتها من أجل اســـتخدامها لفـــترة أطول.

وبعد ذلك تمكنت اليابان من بناء الآلات والمعدات الخاصة بصناعـــة المنســـوجات إذ اســـتبدلوا الآلات والمعدات الخشبية بالحديد كلما كان ذلك ممكنا، إضافة إلى محاولة إدخال خامات جديدة لإنتـــاج المنسوجات بغية تقليص التكاليف (البنك الدولي، ١٩٨٧ : ٦٩)، (Al-Mutrif, 1997: 13-14).

رابعا: الاهتمام بالقطاع الزراعي:

اهتمت اليابان بالجانب الزراعي منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ويرجع ذلك للـــدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في دعم القطاع الصناعي ويتمثل ذلك الدور فيما يلي:

١-يؤدي زيادة الناتج الزراعي إلى زيادة الطلب على السلع الصناعية من خلال ارتفـــاع دخـــل الفرد.

٢-تساهم زيادة الإنتاج الزراعي في ازدياد عرض المواد الخام لأغراض الصناعة.

---

[1] للمزيد من الإطلاع أنظر: -عبد الأمير رحيمة العبود، اليابان: تجربة التطور والواقع الراهن، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، العراق، ١٩٨٥، ص ١٤-١٥.

- حسين شريف، التحدي الياباني في التسعينات، مؤسسة مدبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩٣، ط١، ص ٢٠٤-٢٠٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣-توفر زيادة الصادرات الزراعية النقد الأجنبي اللازم لمدخلات القطاع الصناعي، إضافة إلى توفير مدخرات يمكن الاستفادة منها في الجانب الصناعي، لذلك يعزى جانب كبير من نجاح اليابان في التطور الصناعي في أوائل هذا القرن إلى تعبئة المدخرات الزراعية في النشاط الصناعي، إذ تمكن القطاع الزراعي من تحقيق مورد مالي هاما للقطاع الصناعي، فقد وصلت مساهمته الاستثمارية نحو ٢٧% من إجمالي الاستثمار في عام ١٩٠٢ (البنك الدولي، ١٩٨٧: ٦٣).

خامسا: الموارد المالية المحلية:

اعتمدت اليابان في تمويل النشاط الاقتصادي، خاصة النشاط الصناعي على الموارد الداخلية، فقد سادت لدى كثير من الحكومات في اليابان فلسفة الاعتماد على الذات، مما جعلها تلجأ إلى فرض الضرائب المباشرة، وغير المباشرة لتمويل العديد من المشاريع الهامة، بالإضافة إلى الاهتمام بالادخارات المتحصل عليها من جانب الأفراد فقد تجاوز تلك الادخارات حاجة القطاع الصناعي في بداية عقد التسعينات من هذا القرن (شريف، ١٩٩٣: ١٣٥).

لذلك نجد أن اليابان، قد حققت معدلات مرتفعة في نمو الناتج على مستوى الاقتصاد القومي، إذ بلغت إنتاجية العامل الصناعي في اليابان، خاصة صناعة السيارات نحو (٥٠) سيارة سنويا في المتوسط، في حين نجد أن إنتاجية العامل الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية لم تتجاوز في المتوسط (٢٥) سيارة سنويا (رفاعي، ١٩٨٤ :٧٩). أي أن إنتاجية العامل الصناعي في اليابان ضعف إنتاجية العامل الصناعي في الولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة لجانب الصادرات، نجد أن الاقتصاد الياباني، قد حقق تطورا ملموسا، إذ بلغت حجم الصادرات لعام ١٩٨٧حوالي (٢٦) بليون دولار، بينما حقق الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية (٥) بليون دولار في العام نفسه.

لذلك تمكن الاقتصاد القومي في اليابان من تحقيق أعلى مستوى لنمو الناتج خلال العقد الماضي مقارنة بالعديد من الدول المتقدمة. كما يبين ذلك الجدول رقم (٥-١).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٥-١)

متوسط معدل النمو السنوي في إجمالي الناتج القومي خلال

الفترة (١٩٨٠-١٩٩٣)

الدولة	اليابان	الولايات المتحدة	ألمانيا[1] الغربية	كندا	المملكة المتحدة	إيطاليا	فرنسا
معدل النمو	٤,٠	٢,٧	٢,٦	٢,٦	٢,٥	٢,٢	٢,١

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٥، ص٢١٧.

يتضح من خلال الجدول السابق أن معدل نمو الناتج في اليابان قد حقق أقصى معدل مقارنة بالدول الأخرى، إذ بلغ معدل النمو حوالي ضعف مثيله في فرنسا خلال تلك الفترة.

وبناء على ما سبق يتبين أن التجربة اليابانية تعد نموذجا متميزا، يمكن لليمن والدول النامية الأخرى أن تستفيد منها في العديد من الجوانب المختلفة، كما فعلت كثير من الدول النامية في شرق قارة آسيا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

[1] يقتصر هذا المؤشر على جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل تحقيق الوحدة الألمانية.

الخاتمـــة

توصلت دراسة التنمية الصناعية في اليمن إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولا: النتائج

يمكن إيجاز نتائج الدراسة فيما يلي:

١-كشفت عن وجود ظاهرة التذبذب والانخفاض في الأهمية النسبية للقطاع الصناعي، خاصـــة القطاع الصناعي التحويلي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)، إذ بلغت أقصى قيمة لها في عام ١٩٨٧ حوالي (١١,٨%).

٢-أظهر التوزيع القطاعي للقوى العاملة في عام ١٩٩١ أن القطاع الصناعي التحويلي يستوعب (٤,٥%) من إجمالي القوى العاملة، في حين بلغـــت نســـبة اســـتيعاب القطـــاع الصنـــاعي الاستخراجي نحو (٤,٤%).

٣-تبين أن الصناعة الغذائية قد شكلت خلال الفترة نفسها أعلى نسبة من القوى العاملة والإنتـــاج في القطاع الصناعي التحويلي، إذ قدرت أقصى نسبة للقوى العاملة فـــي عـــام ١٩٩٤ بـــــ (٤١,٤%)، وبلغت أقصى نسبة في الإنتاج في عام ١٩٨٧ حوالي (٥٣,٩%).

٤-ظهر انخفاض مؤشر الانكشاف الاقتصادي في الاقتصاد اليمني، وخاصة القطاع الصناعي.

٥-تمكن القطاع الصناعي من إحراز نسب متذبذبة في إجمالي الاستثمارات في الاقتصاد خـــلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٤)، فقد استطاع تحقيق أعلى نسبة في عام ١٩٨٨ بلغت (٤٠,٠%).

٦-تبين تناقص وتذبذب معدل نمو الإنتاج الصناعي في جميع الفروع الصناعية خـــلال الفـــترة نفسها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٧-أظهرت الدراسة العديد من المعوقات التي ساعدت على عرقلة تطوير القطـــاع الصنـــاعي، المتمثلة فيما يلي:

أولاً: المعوقات البشرية.

ثانياً: المعوقات التقنية.

ثالثاً: المعوقات الاقتصادية.

رابعاً: المعوقات المالية.

٨-كشفت الدراسة باستخدام التحليل الكمي دور رأس المال في الإنتاج الصنـــاعي، إذ وجـــد أن مساهمة رأس المال بلغت (١,٠٢%)، وهذا يشير إلى أن زيادة رأس المـــال بمقـــدار (١%) يترتب عليها زيادة في الإنتاج الصناعي بمقدار (١,٠٢%). في حين وجد أن عنصر العمـــل سالب وليس ذا معنوية إحصائية، أي أن الإنتاج الصناعي لا يعتمد على هذا العنصر بشـــكل رئيس، ويرجع ذلك إلى انخفاض مستوى التدريب والتعليم لعنصر العمل. إضافةً إلى شيوع ظاهرة البطالة المقنعة.

٩-أظهرت الدراسة أيضاً وجود تغيرات هيكلية في القطاع الصناعي نتيجة حرب الخليج الثانيـــة في عام ١٩٩٠ تمثلت في زيادة الإنتاج من النفط وزيادة حجم القوى العاملة.

١٠-بينت الدراسة وجود علاقة سالبة بين معاملات القطاع الزراعي والقطـــاع الصنـــاعي، إذ وجد أن زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلـــي بمقـــدار (١%) يـــؤدي إلـــى انخفاض في مساهمة القطاع الصناعي بمقدار (١,٥٥%) مما يعني أن التنمية الاقتصاديـــة المتبعة تركز على القطاع الصناعي كقطاع رائد، في حين وجدت علاقـــة إيجابيـــة بيـــن معاملات قطاع الخدمات والقطاع الصناعي، إذ تبين أن زيادة مساهمة قطاع الخدمات فـــي الناتج المحلي بمقدار (١%) يتبعه زيادة مساهمة القطاع الصناعي بمقدار (٦.٥٧%).

١١-تمكنت الدراسة من إيضاح العديد من العوامل التي تساهم في التغلب على معوقات القطـــاع الصناعي في اليمن، والمتمثلة فيما يلي:

أولاً: اعتماد التخطيط الشامل.

ثانياً: الأخذ بعوامل التطوير الصناعي.

ثالثاً: الاستفادة من تجربة اليابان في الجانب الصناعي.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ثانيا: التوصيات:

توصي الدراسة اعتمادا على النتائج السابقة بما يلي:-

١-إعطاء مزيد من الاهتمام بإنتاج السلع الوسيطة والرأسمالية.

٢-ضرورة تقليص اعتماد القطاع الصناعي على المستوردات، مما يتطلب توجيه السياسة الصناعية نحو الاعتماد على الذات، وفقا للاحتياجات والإمكانات.

٣-دعم الاستثمار وتشجيعه نحو القطاع الصناعي، وخاصة القطاع الصناعي التحويلي لبناء الصناعات الوسيطة والرأسمالية.

٤-ضرورة تدريب العاملين بصفة دورية لإكسابهم المهارات العلمية والعملية التي تمكنهم من مسايرة التطور الحديث في أساليب الإدارة والإنتاج، ويمكن أن تتم برامج التدريب بالتعاون مع الجامعات والمعاهد الفنية الداخلية والخارجية، كما فعلت اليابان.

٥-ضرورة توافر خطة اقتصادية، شاملة، طويلة الأجل، هدفها الرئيس تعزيز الترابط بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى، وعلى وجه الخصوص القطاع الزراعي، حيث اتضح من العرض السابق للتجربة في اليابان أن تعميق الترابط بين القطاعين الصناعي والزراعي كان أحد العوامل الأساسية في نجاح اقتصادها.

٦-ضرورة الأخذ بعوامل التطوير الصناعي لتعزيز نجاح خطط التنمية.

٧-إعطاء المزيد من الاهتمام بدراسة الأساليب الحديثة في الجودة الإنتاجية.

٨-الاهتمام بزيادة إنشاء البنى التحتية كونها ذات تأثير إيجابي في التنمية الاقتصادية.

٩-التوجه الجاد نحو تشجيع الادخار المحلي، والحد من المحاكاة في الإنفاق الاستهلاكي الترفي العام والخاص، حيث تبين من عرض التجربة في اليابان أن الادخار المحلي كان الركيزة الرئيسة للتطوير الصناعي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (١)

البيانات اللازمة لتقدير الناتج الصناعي والتغيرات الهيكلية

(مليون ريال بالأسعار الجارية) (عامل)

البيان / السنوات	الناتج الصناعي	التكوين الرأسمالي الثابت	رأس المال[١]	العمال
١٩٨٠	٣٠١٣,٦٠٠	١٢٩٥٨,٥	١٢٩٥٨,٥	١٥٠١١,٠٠
١٩٨١	٣٢٨٠,٥٠٠	١٤١٠٩,٨	١٤١٠٩,٨	١٦٥٩١,٠٠
١٩٨٢	٣٨٨٩,٤٠٠	١٥١٨٦,١	١٥١٨٦,١	١٧٦٤٤,٠٠
١٩٨٣	٤٥٥٢,٧٠٠	١٦٢٣٤,١	١٦٢٣٤,١	١٨٢٥٦,٠٠
١٩٨٤	٥٣٤١,١٠٠	١٧٥٠٤,٤	١٧٥٠٤,٤	٢١٨٧٧,٠٠
١٩٨٥	٦٥٣٧,٥٠٠	١٩٢٩٦,٥	١٩٢٩٦,٥	٢٦٩٣٩,٠٠
١٩٨٦	٧٤٣٣,٢٠٠	٢١٠٣٩,٤	٢١٠٣٩,٤	٢٩٠٤٧,٠٠
١٩٨٧	٩٦٧٨,١٠٠	٢٣٢٤٢,٤	٢٣٢٤٢,٤	٢٤٨١٦,٠٠
١٩٨٨	١٦٢٣٨,٣٠	٢٧٠٩٢,٣	٢٧٠٩٢,٣	٢٥٤١٦,٠٠
١٩٨٩	١٢٦١١,٠٠	٣١٤١٨,٩	٣١٤١٨,٩	٢٦٢٠٦,٠٠
١٩٩٠	٣٠٧٢٩,٠٠	٣٦٥٥٧,١	٣٦٥٥٧,١	٢٧٣٠١,٠٠
١٩٩١	٣٤٣٠٨,٠٠	٤٤٢٢٥,٥	٤٤٢٢٥,٥	٢٨٦٣٧,٠٠
١٩٩٢	٤٠٩٤٠,٠٠	٥٦٣٨٥,٥	٥٦٣٨٥,٥	٣٠٣٨٠,٠٠
١٩٩٣	٤٤٢٩٠,٠٠	٧١٤٦٥,١	٧١٤٦٥,١	٣٢٣٠٩,٠٠
١٩٩٤	٥٤٩٤٢,٠٠	٩٣٥٠٤,٨	٩٣٥٠٤,٨	٢٨٤٠٧,٠٠
١٩٩٥	١٣٧٠١٥,٠	١٢٩٢٢٨,٥	١٢٩٢٢٨,٥	٢٩٥٣١,٠٠
١٩٩٦	٢٩٢٠٦٢,٠	١٨١٢٣٤,٢	١٨١٢٣٤,٢	٢٩٠٤٢,٠٠

---

[١] تم الإشارة سابقاً إلى الطريقة التي تم عن طريقها تقدير عنصر رأس المال، وذلك باتباع المعادلة التالية:

$$ICOR = \frac{Nt}{IP_{t-1} - IP_t} = \frac{1151.3}{266.9} = 4.3$$

حيث أن:

Nt : صافي التكوين الرأسمالي الثابت في القطاع الصناعي في السنة t.

IP : الناتج الصناعي.

t-1 : تمثل سنة ١٩٨١ t : تمثل سنة ١٩٨٠

ويمكن حساب رأس المال في عام ١٩٨٠ بضرب نسبة رأس المال إلى الناتج (٤,٣) في الناتج الصناعي لعام ١٩٨٠، ثم إضافة التكوين الرأسمالي الثابت بشكل تراكمي لباقي السنوات. (Hammad,1986 : 288)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المصدر: للسنوات (١٩٨٠-١٩٨٨): الجمهورية العربية اليمنية، رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركـــزي للتخطيـــط، الإدارة العامة للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٨، صنعاء، ١٩٨٩، ص ٣٧١-٣٨٤.

- الجمهورية اليمنية، وزارة الصناعة، ندوة تطوير القطاع الصناعي وآفاق الاستثمار الصنـــاعي فـــي الجمهوريـــة اليمنية، صنعاء، ١٩٩٤، ص٣٥.

- الجمهورية العربية اليمنية، رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للتخطيط، الإدارة العامة للمتابعـــة والتقييـــم، تقييم الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٢-١٩٨٦)، ١٩٨٧، ص٩٨-١٠٤.

- الجمهورية العربية اليمنية، رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء، الإدارة العامـــة للإحصـــاء، نتـــائج المسح الصناعي للصناعة التحويلية والاستخراجية لعام ١٩٨٤، جدول رقم (١٤-٩).

- الجمهورية العربية اليمنية، رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للإحصاء، الإدارة العامة للإحصـــاء، كتـــاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٨، ص ٩٦، ص ٣٨٣.

- Republic of Yemen, Central Bank of Yemen, Financial statistical Bulletin. Volume ٥, ١٩٩٤, p.٢.

- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء الســـنوي لعـــام ١٩٨٨، العـــدد السادس، عدن، ١٩٩٠، ص٢٠٦- ٢٤٦، ص٣٣٨-٣٤٦.

- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء الســـنوي لعـــام ١٩٨٤، العـــدد الثالث، عدن، ١٩٨٦، ص١٤٠.

- جمهورية اليمني الديمقراطية الشعبية، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات غير منشورة.

- للسنوات (١٩٨٩-١٩٩٦): الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، لعام ١٩٩٢، ص٩٢، ٢٤٧-٢٥٢، ولعام ١٩٩٦، ص٨٩، ٣٧٤-٣٧٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق رقم (٢)

البيانات اللازمة لتقدير الترابط الاقتصادي بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى

(مليون ريال بالأسعار الجارية)

البيان / السنوات	الناتج الصناعي[1]	الناتج الزراعي	الناتج الخدمي	الناتج المحلي الإجمالي
١٩٨٠	٣٠١٣,٦٠٠	٣٩١٤.٩٠٠	١٥٣,٧٠٠٠	١٨٥٤٤,٨٠
١٩٨١	٣٢٨٠,٥٠٠	٤١١١,٠٠٠	١٨٣,٣٠٠٠	١٨٦٧٩,٢٠
١٩٨٢	٣٨٨٩,٤٠٠	٥٤١٠,٤٠٠	٢١٥,٠٠٠٠	٢٤١٥١,٤٠
١٩٨٣	٤٥٥٢,٧٠٠	٥٦٧٠,٦٠٠	٢٢٦,٩٠٠٠	٢٦٤٩٢,٥٠
١٩٨٤	٥٣٤١,١٠٠	٦٧٩٦,٦٠٠	٢٦١,٢٠٠٠	٣٠٧٣٠,٠٠
١٩٨٥	٦٥٣٧,٥٠٠	٨٧٦٦,٥٠٠	٢٩٢,١٠٠٠	٣٧٦١٢,٢٠
١٩٨٦	٧٤٣٣,٢٠٠	١٢٠٠٤,٧٠	٣٤٦,١٠٠٠	٤٥٤٧١,٠٠
١٩٨٧	٩٦٧٨,١٠٠	١٣١٣٧,٥٠	٣٩٣,٩٠٠٠	٥٤٣٩٤,٦٠
١٩٨٨	١٦٢٣٨,٣٠	١٤٤٣٥,٨٠	٤٣٨,٦٠٠٠	٦٦٤٨٨,٠٠
١٩٨٩	١٢٦١١,٠٠	١٤٦٨٢,٠٠	٤٨٣,٠٠٠٠	٦١٤٠٦,٠٠
١٩٩٠	٣٠٧٢٩,٠٠	٣٤٥٨٢,٠٠	٢٠٦٢,٠٠٠	١٢٣٧٥٧,٠
١٩٩١	٣٤٣٠٨,٠٠	٣٥٧٨٦,٠٠	٢٦٥٧,٠٠٠	١٤٦٢٤١,٠
١٩٩٢	٤٠٩٤٠,٠٠	٤٧٢٥٧,٠٠	٣٣٨٢,٠٠٠	١٨٢٨٨١,٠
١٩٩٣	٤٤٢٩٠,٠٠	٥٥٥٧٠,٠٠	٥٠١٠,٠٠٠	٢٢٠٨٨٢,٠
١٩٩٤	٥٤٩٤٢,٠٠	٦٩٨١٧,٠٠	٦٦٦٥,٠٠٠	٢٧٠٩٠٠,٠
١٩٩٥	١٣٧٠١٥,٠	٩٦٥٦٩,٠٠	١٠٣٨٣,٠٠	٤٤٩٢٧١,٠
١٩٩٦	٢٩٢٠٦٢,٠	١٠٨٣٩٢,٠	١٥٩٩٧,٠٠	٦٥٤٠٣٦,٠

المصدر: للسنوات (١٩٨٠-١٩٨٨): - الجمهورية العربية اليمنية، رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للتخطيط، الإدارة العامة للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٨، صنعاء، ١٩٨٩، ص٣٧١-٣٨٧.

- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٨، العدد السادس، عدن، ١٩٩٠، ص٣٣٨.
- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات غير منشورة.
- للسنوات (١٩٨٩-١٩٩٦): - الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام ١٩٩٢-١٩٩٦، ص٢٤٧، ص٣٧٥ على التوالي.

---

[1] لا يتضمن الناتج الصناعي قيمة الكهرباء والمياه، نظراً لعدم توفر البيانات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

١- أبو راس، رشاد، الثورة التكنولوجية والتنمية في دول العالم الثالث، مجلة أخبار النفط، العدد ٢٩٢، ١٩٩٤.

٢- إسحاق، عبد الله، الزبيري عبد الكريم، معوقات الاستثمار في الجمهورية اليمنية، دراسات في الاقتصاد اليمني، مجلة الثوابت، ١٩٩٦.

٣- الأثوري، جميل، القطاع الصناعي التحويلي في الجمهورية اليمنية ودوره في التنمية الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، العراق، ١٩٩٦.

٤- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، دراسات الحسابات القومية، النشرة الرابعة عشرة والسادسة عشر، نيويورك، ١٩٩٤، ١٩٩٦.

٥- الأمم المتحدة، تقرير عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، ١٩٩٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٦- البابا، طلال، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٣.

٧- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، يونيو ١٩٩٥، ١٩٩٧.

٨- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.

٩- البيضاني، عبد الرحمن، ظاهرة البطالة ونظرة خاصة عن اليمن، مجلة الثوابت، العدد السابع، ١٩٩٦.

١٠- التميمي، عباس، النمو الصناعي في الوطن العربي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ١٩٨٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١١- الجمهورية العربية اليمنية، رئاسة مجلس الوزراء، الجهاز المركزي للتخطيط، الإدارة العامة للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٨.

١٢- الجمهورية اليمنية، البنك المركزي اليمني، النشرة الإحصائية المالية، صنعاء، ١٩٩٧.

١٣- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للأعوام ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩٢، ١٩٩٤، ١٩٩٦.

١٤- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٦-٢٠٠٠م)، ١٩٩٦.

١٥- الجمهورية اليمنية، وزارة الصناعة، ندوة تطوير القطاع الصناعي وآفاق الاستثمار الصناعي، صنعاء، ١٩٩٤.

١٦- الحجري، علي، سياسات التنمية الزراعية في الجمهورية اليمنية، مجلة الثوابت، العدد السابع، ١٩٩٦.

١٧- الحديثي، فوزي حسين، فعالية وتخطيط الاستثمار الصناعي في العراق، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٨١.

١٨- الخطيب، سعيد، الشرع، منذر، حميدات، وليد، "دراسة تطبيقية قياسية لنموذج مرونة الإحلال الثابتة المعممة للمؤسسات الصناعية الكبرى في الأردن ١٩٨٥-١٩٩٠"، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١٢، العدد ٣، ١٩٩٦.

١٩- الخطيب، ممدوح، دالة الإنتاج الصناعي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد ٦، العلوم الإدارية (٢)، ١٩٩٤.

٢٠- الخولي، سيد فتحي، أثر الإنفاق على البحث والتطوير والصيانة والتدريب على أداء شركات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد ٥٥، ١٩٩٤.

٢١- الدليمي، محمد صالح، التنمية الصناعية العراقية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٠.

٢٢- الزبيدي، علي، الضغوط التضخمية وسياسة سعر الصرف في الجمهورية اليمنية، دراسات في الاقتصاد اليمني، مجلة الثوابت، سبتمبر، ١٩٩٦.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

٢٣- السعيدي، محمد، آفاق التنمية الصناعية في الجمهورية العربية اليمنية، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، ١٩٨٩.

٢٤- العباسي، مطهر، الاقتصاد اليمني والدور التنموي المتوقع للبنوك الإسلامية، المؤتمر الدولي للبنوك الإسلامية في اليمن، صنعاء، ١٩٩٦.

٢٥- العبود، عبد الأمير رحيمة، اليابان: تجربة التطور - الواقع الراهن - العلاقات مع الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٥.

٢٦- العدل، أنور عطية، التنمية الصناعية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، ١٩٨٧.

٢٧- العزاوي، محمد عبد الوهاب، وسائل تحسين الإنتاجية في الصناعة العراقية مع إشارة إلى التجربة اليابانية، المجلة العربية للإدارة، المجلد ٩، العدد ٢، ١٩٨٥.

٢٨- العطية، عبد الحسين، مقترح استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مجلة دراسات، سلسلة العلوم الإدارية، المجلد ٢٤، العدد ١، ١٩٩٧.

٢٩- العلي، وجيه، حلقات الجودة اليابانية: المفهوم والأهمية، مجلة الإدارة العامة، العدد ٥٣، ١٩٨٧.

٣٠- العمري، عبد الملك أحمد، الإدارة العامة في اليمن، دراسة ميدانية للمشكلات الإدارية وسبل معالجتها، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٤.

٣١- القطيبي، ناصر، آفاق الاستثمار في الجمهورية اليمنية، وزارة الصناعة: ندوة تطوير القطاع الصناعي وآفاق الاستثمار الصناعي، صنعاء، ١٩٩٤.

٣٢- المتوكل، يحيى، السياسات الحمائية وإحلال الواردات في الجمهورية اليمنية، مجلة الثوابت، العدد السابع، ١٩٩٦.

٣٣- المومني، رياض، حميدات، وليد، واقع القطاع الصناعي التحويلي في الأردن، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١٢، العدد ٢، ١٩٩٦.

٣٤- النجار، زغلول راغب، قضية التخلف العلمي والتقني في العالم الإسلامي المعاصر، كتاب الأمة، مركز البحوث والمعلومات، العدد ٢٠، قطر، ١٩٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٣٥-النجار، عبد الوهاب حمدي، سياسة التصنيع في العراق، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٣.

٣٦-باولز، روجر، وتيز، ديفيد، التخطيط الاقتصادي على المستوى الجمعي، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٩٤.

٣٧-جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٨٨، العدد السادس، عدن، ١٩٩٠.

٣٨-حميدات، وليد، التنمية الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة آفاق اقتصادية، المجلد ١٧، العدد ٦٦، ١٩٩٦.

٣٩-خرابشة، عبد الحميد، روابط الجذب الأمامية والخلفية للاقتصاد الأردني، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١٣، العدد ١(ب)، ١٩٩٧.

٤٠-خلف، فليح حسن، التنمية الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٦.

٤١-رفاعي، رفاعي محمد، فلسفة الإدارة اليابانية في إدارة الموارد الإنسانية: ما الذي يمكن أن تتعلمه الإدارة العربية منها، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٢، العدد ٤، ١٩٨٤.

٤٢- ريتشارد، آدوين، اليابانيون، ترجمة، ليلى الجبالي، عالم المعرفة، العدد ١٣٦، ١٩٨٩.

٤٣-سليمان، سلوى، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٣.

٤٤-شامية، عبد الله، الروابدة، موسى، تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية (١٩٦٧-١٩٨٧)، مجلة دراسات المجلد ١٦، العدد ١، ١٩٨٩.

٤٥-شرف الدين، حسن أحمد، مشكلة الغذاء في اليمن، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، ١٩٩٠.

٤٦-شريف، حسين، التحدي الياباني في التسعينات، مؤسسة مدبولي، القاهرة، مصر، ١٩٩٣.

٤٧-شهرزاد، زغيب، استراتيجية التصنيع في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، ١٩٩٢.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

٤٨-طلافحة، حسين، التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقته الهيكلية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد ٨، العدد ٥، ١٩٩٣.

٤٩-عباس، صلاح مهدي، سياسة التصنيع في العراق (١٩٧٠-١٩٨٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٨.

٥٠-عبد السلام، السيد، التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، مجلة عالم المعرفة، العدد ١٤١، ١٩٨٩.

٥١-عبد المحسن، توفيق، التجربة اليابانية في التسويق والدروس المستفادة للمؤسسات العربية، مجلة التعاون الصناعي، العدد ٤٦، ١٩٩١.

٥٢-علي، عبد المنعم، السيد، الاقتصاد العراقي: إلى أين، تأملات وتطلعات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية العدد ٢٢٨، ١٩٩٨.

٥٣-عيسى، محمد عبد الشفيع، هل للصناعة العربية استراتيجية (حالة الصناعة المصرية)، دراسات عربية، العدد ٢/١، ١٩٩٧.

٥٤-قريطم وآخرون، معوقات الصناعة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك عبد العزيز، ١٩٨٥.

٥٥-محي الدين، عمر، التخلف والتنمية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٢.

٥٦-مقابلة، إيهاب، النمو الصناعي في دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، ١٩٩٧.

٥٧-مقداد، محمد، نقل تكنولوجيا: مشاكله ومحاولة التقليل منها، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٢٤، العدد ٣، ١٩٩٦.

٥٨-نايفة، منير، بطارسة، عيسى، البزاز، فخري، نقل المعرفة والتكنولوجيا للوطن العربي: دور العلماء والتكنولوجيين العرب في الخارج، مجلة التعاون، العدد ٤، ١٩٩٦.

٥٩-هاجن، أفريت، اقتصاديات التنمية، ترجمة جورج خوري، مركز الكتب الأردني، عمان، ١٩٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:

1- Al-Mutrif, Ibrahim A., Technology Transfer to the Developing Countries With Emphasis on the Gulf Cooperation Council, Al Ta'awon Al Sina'e Journal, 1997.

2- Bryce, Murray, Policies And Methods for Industrial Development, MCGraw Hill Book Company, Inc, New York, 1965.

3- Charles, Kindlebrger, Economic Development, MCGraw Hill Book Company, London, 1958.

4- Chenery, Hollis and Syrquin Mosies, Pattern of Development 1950-1970 Oxford University Press, London, 1975.

5- Chiang, Alpha C., Fundamental Methods of Mathematical Economics, McGraw Hill Book Company, London, 1984.

6- Furguson, C., "Time-Series Production Function and Technological Progress in American Manufacturing Industry", Journal of Political Economy, 73 (1965), 135-147.

7- Ghatak, Sabrata, Development Economics, Longman, New York, 1978.

8- Gillis, Malcolm, Perkins, Dwight H, Roemer, Michael and Snodgrass, Donald R., Economics of Development, W.W. Norton & Company, New York, Third Edition, 1992.

9- Gordon, Robert J., Macroeconomics, Harper Collins College Publishers, United States of America, 1993.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

10- Hammad, Khalil, "An Aggregate production function for Jordan" METU Studies in Development 13 (3-4), 98-287, 1986.

11- Hmedat, Waleed and Share, Monther, Journal of Economic, Horizons, Vol. 17, No. 65, 1996.

12- Henderson, James M., And Quandt, Richard A, Microeconomic Theory, McGraw Hill Book Company, London, United Kingdom, 1980.

13- Hunter, Janet E, the Emergence of Modern Japan: An Introductory History Since 1853, Longman Group, London, United Kingdom, 1989.

14- Johnston, J., Econometric Methods, McGraw-Hill Book Company, London, 1984.

15- Maizels, Al Fred, Industrial Growth and World Trade, Cambridge University Press, London, 1971.

16- Malecki, Edward, Technology and Economic Development, Longman Group, First edition, 1991.

17- Malhotra, Economic Development and Planning, Malhotra Book Depot, 1985.

18- Marsland, S. and Beer, M., The Evolution of Japanese Management: Lessons for U.S. Managers., Organization Dynamics, Winter, 1983.

19- Naqvi, Syed. N. Haider, The Nature of Economic Development, world Development, Volume 23, Number 4, 1995.

20- Rozman, Jansen, Japan IN Transition, University Press, United States, 1986.

21- Shapiro, Edward, Macroeconomic Analysis, fifth edition, Harcourt Brace, New York, 1982.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

22- Staley, Eugene, The Future of Under developed Countries, Haypar and Brothers, New York, 1961.

23- Todaro, M., Economic Development in the Third word, longman, New York, Fourth edition, 1989.

24- Johnson, Harry, A Theoritical Model of Economic Nationalism in New and Developing states, Political science Quarterk, June, 1965.

25- Tyler, William G., Growth & Export Expansion in Development Countries, some Empirical Evidence, Journal of Development Economics, 1981.

26- Varian, Hal R., Microeconomic Analysis, W. W. Norton Company, New York, London, 1992.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

Abstract

The Industrial Development in Yemen.

Prepared by: AbdAllah Mohammad Nasser Al-Adi

Supervised by: Dr Waleed Hmedat

The study aims to demonstrate the position of the industrial sector in the economy of Yemen, by analyzing the following aspects:

A: Elements of the industrial sector.

B: Obstruction of the industrial sector.

C: Measuring the production function and the structural changes.

D: Measuring the correlation between the industrial sector and other sectors.

The findings of the analysis have revealed that despite of the presence of considerable elements for the industrial sector, there exist many of the administrative, technical, economic and financial obstacles that obstruct the process of development in Yemen. However, the tests of the standard models have given significant indications in the industrial production, and they are presented as follows:

1: The positive effect of capital on the industrial production in Yemen, where its contribution amounted to (1.02%). This value indicates that an increase in the capital by (1%), will lead to an increase in the industrial production by (1.02%), assuming stability in utilized quantity of the other

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

factors of production, mean while the negative affect of the labour factor was revealed and amounted to (-0.33%), as well as a lack of signifisancy, which means that the industrial production does not mainly depend upon the factor of labour.

2: The structural changes in the industrial sector, represented by an increase in the crude oil production and an increase in the size of labour forces in addition to, the emergence of negative relationship between the agricultural and industrial sectors that reached to (-1.55%). This amount indicates that a rise in the contribution of the agricultural sector, in Domestic Production by (1%) will lead to a reduction in the contribution of the industrial sector by (1.55%), this means, that the economic development based on the increase in the contribution of the agricultural sector, was in favour of the industrial sector. The relationship between the services sector and industrial sector was positive, and amounted to (6.57%), this amount indicates that an increase in the contribution of the services sector in the Domestic Production by (1%), will lead to an increase in the contribution of industrial sector by (6.57%).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

Finally, the study concluded that, the industrial sector is in need of a serious support, from both the government and the society, in order to provide this sector with better conditions. However, this requires a set of recommendations, most important of which, is to exert more attention to train the employees administratively and technically, and to provide a long term and comprehensive plan, based on the main factors of industrial development, and to utilize the advantages of the Japanese experiment.